٥.٢

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٥ لغة

ترجمة: منير السعيداني
تصميم: ربيع محمصاني

أزمة علم الاجتماع الثلاثية في الولايات المتحدة الأمريكية

إيفان زيليني

علم الاجتماع الكوني محطّ سؤال

غورمندر بهامبارا

المستقبلات التي نريد

ماركوس شولز

ما بعد شارلي إيبدو

ستفان بو
مابيل بيريزين
إليزابث بيكر

حلقات موضوعاتية

›علم الاجتماع في باكستان

›احتفاءاً باولرايش بيك

›علم الاجتماع في إيرلندا

النشرة الأخبارية

العدد ٢ من السلسلة ٥ – حزيران ٢٠١٥

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

> الافتتاحية

مستقبل علم الاجتماع، علم اجتماع المستقبل:

يفتتح هذا العدد سلسلة جديدة من المقالات حول مستقبل علم الاجتماع. وفيه يعرض عالم الاجتماع المجري الشهير إيفان زيليني (Ivan Szelenyi) تشخيصا للأزمة الثلاثية التي يعيشها علم الاجتماع في الولايات المتحدة الامريكية، سياسيا ومنهجيا ونظريا. وهو يبين أن علم الاجتماع في الولايات المتحدة يفتقد مراسيه التي جذبت طلبة السنوات ٦٠ و٧٠ وحفزتهم، وخسر سبقه المنهجي لعجزه عن مجاراة التحاليل السببية التي توفرها تجارب الميدان التي تزدهر الآن في العلوم السياسية والاقتصادية كما خسر خياله النظري الذي تولد عن الالتزام برؤى المفكرين الكلاسيكيين. ظل علم الاجتماع الأمريكي سبيله فلم يعد موحيا للأجيال الجديدة من الطلبة. أيمكن أن يكون ذلك صحيحا؟

تتخذ غورمينذر بهابرا (Gurminder Bhambra) التي تكتب من المملكة المتحدة، موقفا ناقدا تجاه كل تركيز منغلق على الشمال مثل ذاك الذي يتبعه زيليني، ولكن موقفها ناقد أيضا لعلم الاجتماع «الأهلي» وللكوسموبوليتانية الكونية ولنظرية التحديث سواء أن اتخذت المركزية الأوروبية نقطة انطلاق أم مرجعا لها. ليست لأيّة واحدة من هذه الاتجاهات قدرة على المساعدة على بلوغ ما يسعى إليه علم الاجتماع الكوني الذي يقترح، أي وبالتحديد استعادة التجارب الاستعمارية وما بعد الاستعمارية التي نحتتها الترابطات العابرة للقوميات. ولكن، أمن الممكن أن يكون ثمة علم اجتماع كوني من دون مشاركة للجنوب؟ يصف عالما الاجتماع الشابان الباكستانيان ليلى بشرى (Laila Bushra) وحسن جويد (Hassan Javid) العراقيل التي تقف في وجه وجود علم الاجتماع ذاته (ناهيك عن علم اجتماع كوني) في العديد من بلدان الجنوب على الرغم من وجود جمعية وطنية لعلم الاجتماع في باكستان و١٩ منخرطا باكستانيا في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

وفضلا عن ذلك، ليس لنا أن ننسى الحضور المتعاظم للجنوب في الشمال. وفي هذا الصدد وعقب حادثة الاغتيالات في شارلي إيبدو، يعرض علينا ستيفان بو (Stéphane Beaud) صورة عن المناقشات الدائرة بين صفوف علماء الاجتماع الفرنسيين فيما تصف مابيل بيريزين (Mabel Berezin) تمرد السياسات اليمينية على امتداد أوروبا. واستنادا إلى أعمالها الميدانية في مساجد ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة تجعلنا إليزابث بيكر (Elisabeth Becker) نلمس الخوف الشديد الذي يخيم على الجماعات المسلمة في أوروبا.

ينتقل بنا ماركوس شولز (Markus Schulz)، نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج)، من مستقبل علم الاجتماع إلى علم اجتماع المستقبل، وهو موضوع منتدى ج د ع اج الذي سيلتئم في فيينا من ١٠ إلى ١٤ جويلية تموز ٢٠١٦. هو يفتح أعيننا على أهمية تشخيص مستقبلنا ويحذرنا من مخاطره معتبرا أن المستقبل يبدو في متناول قبضة الإنسان وأن على علم الاجتماع أن يعترف بموقعه من سيرورة تشكيله. نظرة شولز مستوحاة من أولرايش بيك (Ulrich Beck) الذي توفي في الأول من جانفي يناير ٢٠١٥ في خسارة فاجعة لعلم الاجتماع ولجماعته الدولية. لقد كان عالم اجتماع ذا تأثير وإيحاء يتجاوز حدود اختصاصنا تجاوزا بعيدا، ونحن في هذا العدد نحيي مساهماته الرائدة بأفكار متعاكسة من ألمانيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية وكندا.

أخيرا، نواصل سلسلة مقالاتنا حول علوم الاجتماع الوطنية وهي ترد علينا هذه المرة من إيرلندا حيث تعكس مقالات أربعة التغير الكوني الذي مس هذا البلد من حيث أثر الأزمة الاقتصادية معولمة الأسباب، وإجابة مجال عمومي يستعيد الحياة والميزة العابرة للقوميات للعائلة الإيرلندية وتبعات المساندة الأوروبية لحركة النساء الإيرلنديات.

> يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٥ لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA website.

> ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu

ايفان سزيلينيي ،عالم اجتماعي هنغاري معروف يعكس تجربته الطويلة والمتنوعة حول علم الاجتماع الامريكي و يتنبئ لزواله.

جورمينذر بهامبرا،باحثة اجتماعية رائدة من انكلترا تنتقد الاساليب التقليدية لعلم الاجتماع العالمي و تقدم منهجها حول "ترابط السوسيولوجيا"

ماركوس سزسكولز،نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع،يقدم موضوعه ل منتدى الجمعية في فيينا،تموز 10 2016:المستقبل الذي نريد:علمم اجتماع عالمي و نضال من أجل عالم أفضل.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.
محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ، إيزابيلا بارلنسكا، ديلاك سيندوغلو، ساري حنفي، روزماري باربرت، فيلومن غوتيرز، جون هوملوود، غيرمينا جاسو، سايمون مابادينغ، فينيتا سينها، بينيامين تيجيرينا، شينشون يي، كالبانا كانابيران، مارينا كوركيشيان، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتانبير، سيلي سكالون، ساواكو شيراز، غرازينا سكابسكا، إيفانجلينا تاتسوغولو، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل: غوستافو تانيغوتي، أندريزا غالي، ريناتا باريتو بريتورلان، أنجيلو مارتنز جونيور، لوكاس أمارال، رافيل دو سوزا، بينو ألفيس.
كولومبيا: ماريا خوزي ألفاراز ريفادولا، سيباستيان فيلاميراز سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو، كاترين غايتان سانتاماريا.

الهند: إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راشمن حاين، ديوتي سيدانا، نيذي بانسال، عدي سينغ.

إيران: ريحانة جافادي، زهرة سوروشفار، عبد الكريم بستاني، نيايش دولاتي، ميترا دانشفار، فائزة خاجزادة.

اليابان: كازوهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمونو، توموهيرو تاكامي، يوتاكا إيواداتي، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، كيشيكو سامبي، يوكو هوتا، يوسوكي كوزوكا، شوهي ناكا، كيواكو كازي، ميزا أوموري، كازوهيرو كيزوكا.

بولونيا: كريستوف غوبانسكي، كينغا جاكيبلا، كامل ليبنسكي، برزميسلاو ماركووسكي، ميكولاي ميرجوسكي، كارولينا ميكولاويسكا، آدام موللر، باتريسيا بيندراكووسكا، صوفيا بينزا .

رومانيا: كوزيما روغينيسن إيللينا سينزيانا سوردو، تيليغدي بالاز، آدريانا بوندور، رومانا كانتاراجيو، ميريام سيهوداريو، مياهي بوغدان ماريان، آلينا ستان، إيلينا تودور، كريستيان كونستونتان فيريس.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكا .

تايوان: جينغ ماو هو .

تركيا: يونكا أوباداش، غونور إيرتونغ آتار، إيكير أورلو، زينب تيكين بابوش، حسين أوداباش.

مستشارون إعلاميون: غوستافو تانيغيتي، خوزي ريغيرا.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: مستقبل علم الاجتماع، علم اجتماع المستقبل ٢

أزمة علم الاجتماع الثلاثية في الولايات المتحدة الأمريكية
بقلم إيفان زيليني، المجر ٤

علم الاجتماع الكوني محطّ سؤال
بقلم غورمندر بهامبارا، المملكة المتحدة ٨

المستقبلات التي نريد
بقلم ماركوس شولز، الولايات المتحدة الأمريكية ١١

>ما بعد شارلي إيبدو

مناقشات علماء الاجتماع الفرنسيين حول الاغتيالات في شارلي إيبدو
بقلم ستفان بو، فرنسا ١٣

السياسات المتطرفة قبل شارلي إيبدو وبعدها
بقلم مابيل بيريزين، الولايات المتحدة الامريكية ١٦

ملاحظات من الميدان: حصاد الخوف في أوروبا
بقلم إليزابث بيكر، ألمانيا ١٩

>علم الاجتماع في باكستان

في البحث عن علم الاجتماع في باكستان
بقلم ليلى بشرى، باكستان ٢٢

احتمالات لمستقبل علم الاجتماع في باكستان
بقلم حسن جويد، باكستان ٢٤

>احتفاءاً باولرايش بيك

أولرايش بيك، عالم اجتماع أوروبي بمقاصد كوسموبوليتانية
بقلم كلاوس دور، ألمانيا ٢٦

أولرايش بيك في أمريكا اللاتينية
بقلم أنا ماريا فاران، الأرجنتين ٢٨

تأثير أولرايش بيك في شرقي آسيا
بقلم سانغ جين هان، كريا الجنوبية ٣٠

تأثيرات أولرايش بيك المتباينة في أمريكا الشمالية
بقلم فويوكي كورازاوا، كندا ٣٢

>علم الاجتماع في إيرلندا

رحلة إيرلندا نحو الكارثة الاقتصادية
بقلم سيان أو ريان، إيرلندا ٣٤

دفاعا عن المجال العمومي
بقلم ماري ب. كوركوران، إيرلندا ٣٦

حركة النساء الإيرلنديات
بقلم بولين كوللين، إيرلندا ٣٨

ترابطات سلتية- عائلات إيرلندا الكونية
بقلم ريبيكا شيوكو كينغ أو ريان، إيرلن ٤٠

> أزمة علم الاجتماع الثلاثية في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم إيفان زيليني (Ivan Szelenyi)، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

إيفان زيليني

تنبأ آلفين غولدنار (Alvin Gouldner) منذ ٤٥ سنة مضت، في كتابه «أزمة علم الاجتماع الغربي المقبلة» (The Coming Crisis of Western Sociology) بأفول البنيوية الوظيفية البارسونية وانبثاق علم اجتماع أكثر انعكاسية وهو الوعي الذي يبدو الآن مفتقدا منذ وفاة علم الاجتماع البارسوني حوالي ١٩٧٠ ودخول علم الاجتماع أكثر عصوره إثارة. إلى جانب غولدنار كان علماء اجتماع من أمثال سيمور مارتن لبست (Seymour Martin Lipset) وسي. رايت ميلز (C. Wright Mills) وآس. آم ميلر (S.M. Miller) ولي رينووتر (Lee Rainwater) وبيار بورديو (Pierre Bourdieu) وديفيد لوكوود (David Lockwood) ورالف ميليباند (Ralph Miliband) وكلاوس أوف (Claus Offe) ورالف داهرندوف (Ralf Dahrendorf) بالإضافة إلى آخرين من أوروبا الشرقية التي كانت حينذاك اشتراكية بمن في ذلك زيغمونت باومن (Zygmunt Bauman) وليزيك كولاكوسكي (Leszek Kolakowski) ومجموعة براكسيس في يوغسلافيا يقدمون علم اجتماع ناقد منعش. لسخرية القدر بدا أن الأزمة التي تنبأ بها غولدنار وجدت طرقها إلى الحل حيث كان الاختصاص يضع قدميه على سبيله خارج الطريق البنيوي الوظيفي متجها نحو حتفه في حين يزدهر في مكة حاضنة للطلاب الراديكاليين وبالغي الذكاء. وبعيدا عن قائمة مملة من المفاهيم غير القابلة للفهم وغير القابلة للاختبار أمبيريقيا صارت الدروس التقديمية لعلم الاجتماع ميدانا مثيرا للتعبئة السياسية والاحتجاج الفكري.

ولكن نبوءة غولدنار القديمة تبدو اليوم ذات بصيرة نافذة ذلك أن العلوم الاجتماعية مرت بتغيرات أساسية. تبدو العلوم الاقتصادية النيوكلاسيكية ونظرية الاختيار العقلاني وتصاميم البحث التجريبي في موقع المنتصر في حين لا

إيفان زيليني عالم اجتماعي مرموق وشهير يدفع علم الاجتماع إلى تحمل مسؤولية معالجة قضايا زمننا الهامة. بدأ مساره المهني في المجر خلال السنوات ١٩٦٠ عاملا في المكتب الإحصائي المجري ثم في آكاديمية العلوم حتى إجباره على المنفى جراء أعماله النقدية وعلى الأخص الكتاب الذي اشترك في تأليفه مع جورج كونراد (George Konrad) «مثقفون على طريق الطبقة الحاكمة» (Intellectuals on the Road to Class Power) (١٩٧٩) أحد أهم ما صدر عن أوروبا الشرقية من المعالجات الأصيلة حول اشتراكية الدولة. انتقل إلى استراليا حيث أسس قسم علم الاجتماع في جامعة فليندرز (Flinders University) ثم انتقل إلى الولايات المتحدة حيث احتل مناصب تدريس مرموقة في جامعة ويسكنسون ماديسون وفي مركز الخريجين في جامعة مدينة نيويورك وفي جامعتي كاليفورنيا ولوس انجلوس ثم جامعة ييل. صار مؤخرا العميد المؤسس فرع أبي ظبي الجامعي للعلوم الاجتماعية التابع لجامعة نيويورك. إلى حدود يومنا هذا، لا يزال بحثه حول آثار الأسواق المُعيدة لتوزيع الثروة في ظل اشتراكية الدولة ودراسته لمسار الباعثين الاشتراكيين عملين رائدي التجديد. هو أحد علماء الاجتماع القلائل الذين تمكنوا من معالجة تحليلية للانتقال من اشتراكية الدولة إلى الرأسمالية مزاوجا بين التحاليل التاريخية والتحاليل المقارنة حيث ألّف مع طالبيه جيل آيل (Gil Eyal) وإليانور تاونسلي (Eleanor Townsley) «صناعة الرأسمالية من دون رأسماليين» (Making Capitalism without Capitalists)(١٩٩٨). نشر بحوثا حول أكثر النخب ثراء وكذا أكثر السكان إقصاءً في مجر ما بعد الشيوعية. هو محبوب كثيرا ومبجل لدى طلبته العديدين المنتشرين على امتداد العالم وهو مشهور بقراءاته في تاريخ النظرية الاجتماعية. ليس ثمة إلا القليل ممن يَفْضُلونه للحكم على مصير علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق يجمع بين الداخل والخارج.

<<

تصوير أربو

يزال علماء الاجتماع يبحثون عن جواب. افتقد الطلاب، الذين يبدون اليوم أكثر محافظة مما كانوا عليه ومنشغلين بمساراتهم المهنية وبالمنح الممولة، اهتمامهم بالنظريات الراديكالية، وتصارع أقسام علم الاجتماع من أجل الحصول على عدد كاف من الدروس الأساس من أجل تبرير أحجام الكليات عارضة دروسا «مغرية» (وعلى الغالب غير متطلبة لجهد دراسي) بغاية الترفيع في أعداد المسجلين لا غير[1].

يبدو اختصاصنا في مواجهة أزمة ثلاثية. فقد فقَدَ علم الاجتماع أولا قدرته السياسية الجاذبة (ورسالته الراديكالية)، ثم هو لم يجد بعدُ جوابا مناسبا للتحديات المنهجية التي رفعتها في وجهه علوم الاقتصاد أو علم الخيار العقلاني السياسي. ويبدو علم الاجتماع ثالثا محتارا تماما بين ما إذا كان لديه جوهر نظري مشترك (مجسدا في تلك ‹الكتب العظيمة› التي يتوجب على كل عالم اجتماع أن يكون أليفا بها) أو أن ذلك الجوهر مرغوب في وجوده أصلا.

>الأزمة السياسية

لأربعين سنة خلت، كان علم الاجتماع ذلك الاختصاص الذي جلب شباب طلاب الكليات ذوي العقول المتجذرة. كان هو «ما يتوجب فعله» إذا ما كان أحد ما مهتما بالإصلاح المتجذر أو حتى بالثورة. في منتهى السنوات ١٩٦٠ أو بدايات السنوات ١٠٧٠ نزعت كليات علم الاجتماع (وعلى الأخص القديمة منها) إلى المحافظة ولكن طلابها كانوا يساريين متجذرين.

حالة اليوم مناقضة إذ لا تزال ثمة كليات جذرية التوجه ولكن طلابنا ينزعون إلى أن يكونوا «شبابا جمهوريين». وإذا ما كنت جمهوريا فما هو السبب الذي سيجعلك تدرس رئيسيا علم الاجتماع بدلا عن العلوم الاقتصادية أو علم الخيار العقلاني السياسي؟ بصفة مفاجأة لم يعد المشكل بالنسبة إلينا عدم وجود ما يكفي من المقاعد بل عدم القدرة على ملء قاعات المحاضرات.

تلك هي ما أسميها «أزمتنا السياسية» وهي تقع في تقاطع مظهرين: عدم قدرتنا على استقطاب عدد كاف من الطلاب وتضاؤل قدرة علم الاجتماع على توفير سيناريوهات للإصلاح الاجتماعي المتجذر.

>الأزمة المنهجية

ولكن، وفضلا عن ذلك، تعكس أزمة علم الاجتماع «ثورة منهجية». فعلى غرار أوغست كونت (Auguste Comte) الذي أكد على أنه يتوجب على ‹علم المجتمع› أن يتحلى بنفس الصرامة المنهجية التي يراعيها «العلماء» الذين يدرسون الطبيعة، طمح علماء الاجتماع طويلا إلى تبرير «علمية» الاختصاص من خلال بيان «علاقات سببية» بين «المتغيرات».

أيكون بوسع من يدرسون الظواهر الاجتماعية (والاقتصادية) أن يجعلوا دعاواهم حول السببية قابلة للتصديق؟ لارتيابه في ذلك، اختار ماكس فيبر «العلوم الاجتماعية التأويلية». ولئن كان علماء الاجتماع يحرزون نجاحا مدهشا باعتمادهم البحوث التي تستند إلى التحقيقات المستخدمة للعينات العشوائية، متنبئين بنتائج الانتخابات بالاعتماد على عينات من بضع مئات من السكان الذين يعدون بالملايين، فإن ذلك النجاح لم يقربنا ولا لقيد أنملة من إمكانية اختبار فرضيات سببية.

على من يريد أن يختبر فرضيات سببية أن يكون قادرا على أن يجعل من جزء من السكان «مجموعة اختبار» تتعرض إلى محفّز ما (‹معالجة›) تاركا البقية في موقع «مجموعة المراقبة» في معزل عن أثر ذلك المحفز.

على النقيض من التجريب، يشكو البحث التحقيقي (survey research) على الدوام من «مشكل الاختيار»، غير قادرٍ على أن يحدد في صرامة علمية ما إذا كانت النتيجة الحاصلة لدى السكان ألف مختلفة عن النتيجة الحاصلة لدى السكان باء بسبب أن ألف كانت بعدُ مختلفة عن باء أم لأنها تلقت «معالجة» مختلفة عن تلك التي تلقتها ألف. لنضرب مثالا بسيطا على ذلك: نحن نعلم أن المتزوجين يعيشون أطول مما يعيشه غير المتزوجين ولكن كيف لنا أن نقول إن كان الأولون يعيشون أطول من غيرهم لأنهم متزوجون أم لأن الناس الأكثر تمتعا بالصحة يكونون أقرب إلى أن يتزوجوا (وأنهم يعيشون عمرا أطول على كل حال)؟ لو كنت قادرا على جعل عدد من ذوي الأربعة عشر عاما مجموعة اختبار يتزوجون لاحقا وعددا آخرا لا يتزوجون أبدا، وراجعت حالتهم الصحية بعد أعوام لتمكنتُ من تقديم إجابة علمية صارمة على سؤال السببية ولكن مثل هذا التقدير العشوائي مستحيل بالطبع.

>>

حاول العلماء الاجتماعيون أن ينأوا بأنفسهم عن هذه الورطة، إذ البعض إلى أن يعينوا « آليات سببية» وصاغوا «سرديات» توحي بأن سين يمكن أن تسبب صاد (حيث ينتظم المتزوجون في الأكل والشراب أكثر من غيرهم وإذا يعيشون عمرا أطول). هذا جهد مرموق وقد جرّبته عددا من المرات في بحوثي ولكنه ضعيف الإقناع «للعلماء العاديين». وجرب علماء التحقيقات تقنيات أخرى ولكن لا الدراسات المتتابعة للفئات ولا مقابلات سير الحياة تمكنت من حل المشكل الأساس ذلك أن الدراسات المتتابعة للفئات تفقد الصلة بأعداد من السكان على مر الزمن وتشكو دراسات سير الحياة على الدوام من ذاكرات المستجوبين الانتقائية.

استدار عدد من علماء الاقتصاد والسياسة نحو التجارب المخبرية. توفر هذه التجارب المستندة إلى بيئات تامة المراقبة حلا عظيما في ما يهم التقدير العشوائي ولكنها ذات كلفة باهظة تتعلق بالمصداقية الخارجية للنتائج إذا ما سحبت من الوضعية التجريبية. تخفق التجارب المخبرية على الدوام على محك الانتقاء العشوائي حيث لا يمكننا تعميم ما نتوصل إليه فيها من نتائج حيث يكون المَوْضُوعُونَ قيد الاختبار التجريبي على الدوام طلابا جامعيين من الطبقة الوسطى (ثمة «حل» آخر يعتمد ما يسمى «التجربة الحقلية» حيث يمكن تطبيق الانتقاء العشوائي ولكن قليلا ما يرتكز ذلك على تقدير عشوائي).

وعلى الرغم من ذلك، توفر العلوم الاقتصادية والسياسية حلا منطقي الانسجام (وإن كان مثلما بلورت ذلك أعلاه إشكاليا على المستوى الإمبيريقي) لمشكل السببية. على أن علم الاجتماع بقي في موقع دفاعي حيال ذلك، وعليه فإنه يلفى نفسه في أزمة منهجية.

>الأزمة النظرية

ليس علم الاجتماع أفضل حالا نظريا، إذ من الواضح أنه في انحدار منذ السنوات ١٩٨٠. لا شك أني لستُ من ذوي الحنين لأرثودوكسية نظرية موحدة من قبيل تلك التي كانت لدى مورتن- بارسونز ذلك أنه تمت الاستعاضة عن البنيوية الوظيفية بحوار نظري صحي ساد فيه رئيسيا الجدل الماركسي – الفيبري، ولكن مع فسح المجال لبدائل كان من بينها التفاعلية الرمزية والمنهجية الإثنية (ethnomethodology).

عليّ الاعتراف أن كليات علم الاجتماع، وحتى خلال السنوات ١٩٦٠ و١٩٧٠ الذهبية، كثيرا ما خاضت صراعا حول من يجدر به أن يكون من ضمن الكتاب الذين يدرجون في ما يجب إلقاؤه من دروس النظرية العلمية الاجتماعية. واليوم ليس الاتفاق أوسع وعلى الأخص في تلك الحالات التي حاول فيها علم الاجتماع، في محاولة يائسة للاحتفاظ بجمهوره، أن يدعو إلى اعتماد برامج متداخلة الاختصاص من قبيل الدراسات النسوية والدراسات الأفرو- أمريكية والدراسات الآسياوية- الأمريكية، ودراسات الشيكانو (إحدى طرق نطق الاسم الأصلي للمكسيكيين، ويقصد بها في هذه الحالة الأمريكيون أو قاطنو الولايات المتحدة الأمريكية من ذوي الأصول المكسيكية، المترجم)، والدراسات الثقافية، إلخ. هذه كلها حقول مشروعة للتدريس والتحقيقات العلمية ولكن إدراجها ضمن علم الاجتماع يرفع الحدود بين الاختصاصات.

المقارنة مع العلوم الاقتصادية والسياسية دالة في هذا المضمار. يبدو الاقتصاديون على اتفاق عام على الأسس النظرية لاختصاصهم ولأغلب من أعرفهم منهم فهم مشترك للسبب الذي يجعل الطلبة يتلقون دروسا في مبادئ الميكرواقتصاديات ومبادئ الماكرواقتصاديات قبل المرور إلى دروس أكثر تقدما. وليس ثمة بينهم إلا عدم اتفاق طفيف حول ما يتوجب تلقينه ضمن هذه الدروس حيث تكون المحتويات محدّدة إلى الحد الذي يجعل أي اقتصادي حامل لشهادة الدكتورا قادرا على تدريس أية واحدة من هذه المواد على الرغم من أهمية الإشارة إلى الإهمال العجيب للمنظرين «الكلاسيكيين»، وهو ما يعني أنه قليلا ما يواجه الطلاب مجادلات ممتدة في الزمن. ويحتمل أن تعود المجادلات النظرية الكلاسيكية إلى إسهام ذوي الاختصاص مثلما كانت الحال مع ماركس وكينيز خلال الأزمة المالية الكونية لسنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ولكن، وعلى خلاف ذلك، إما أن يعسر على غالب أقسام علم الاجتماع الاتفاق على ما يتوجب أن يكون عليه درس تمهيدي (مستعيضين عن ذلك بتقديم مجموعة من الاختياريات مذهلة التنوع النظري والإيبستيمولوجي) أو هي تعرض درسا تمهيديا أكثر شبها بسلطة الفواكه من أي شيء آخر مازجة بين مواضيع مغرية وما يشبه دليل هاتف ممل حاوٍ «لمفاهيم أساسية». هل أن ما يجري في العلوم الاقتصادية هو الطريق السليمة أم أن علم الاجتماع بصدد حل إشكال «المقدمة» إلى الاختصاص بطريقة أكثر معقولية؟ سوف أعود إلى هذا السؤال في القسم الأخير من هذا المقال ولكن من الواضح أنه وفيما تؤسس الدروس التقديمية في العلوم الاقتصادية وفاقا داخل الاختصاص يقف علم الاجتماع بها على شفا الفوضى.

ثمة ما هو أكثر إثارة للحيرة، إذ وبقدر ما نختلف حول «كلاسيكيات» حقلنا نكون أقل وثوقا من الأسئلة التي يتوجب على اختصاصنا إثارتها. كان علماء الاجتماع على تمام الاتفاق حول المسائل التي «بحوزتهم»: مظاهر اللامساواة (في السلطة، والدخل، وفرص الحياة على أساس الطبقة والعرق والجندر)، النفاذ إلى التعليم والعمل، والحراك الاجتماعي. ولكننا الآن لا نجد يسرا في تحديد أسئلة بحثنا، لا فحسب بل وللمزيد من إحراجنا، يتملك علماء الاقتصاد والسياسة ما كان من مجالنا. أليس من المؤلم أن تكون أكثر آخر الكتب أهمية حول اللامساواة مكتوبة بأقلام اقتصاديين من أمثال ثوماس بيكيتي (Thomas Piketty) وجوزيف ستيغليتس (Joseph Stiglitz)؟ أيكون الزمن قد تجاوزونا؟

>طريق إلى خارج الأزمة؟

دعوني أختمْ هذه الرسالة المتشائمة بالتذكير بفضائل المقاربة العلمية الاجتماعية للواقع الاجتماعي ونقاط قوتها وبتحسيس زملائي بأن يكونوا متيقظين تجاه تقليد التيارات الجديدة في العلوم الاقتصادية وعلم السياسة.

كانت نقطة قوة المقاربة العلمية الاجتماعية هي الانعكاسية. ثمة تقليد مديد في علم الاجتماع يسترسل من كارل ماركس («أفكار الطبقة السائدة هي في كل عصر الأفكار السائدة») وكارل مانهايم (Karl Mannheim) (« يتم تأويل الآراء والأحكام والقضايا وأنظمة الفكر في الأوضاع الحياتية التي يحياها من يعبّرون عنها) وصولا إلى آلفين غولدنار (كتابه «مستقبل المثقفين وصعود الطبقة الجديدة») يسأل عمّن هو القائل وما هو الدور (السياسي) الذي يضطلع به عالم الاجتماع. وما حافظ علماء الاجتماع على البحث عن «صوت من لا صوت لهم» فسيظل لهم جمهورهم.

صحيح أن الطلبة صاروا أكثر محافظة ولكن وفي ما بعد ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تصاعد التذمر من مظاهر اللامساواة الناشئة عن الرأسمالية الكونية. وما إذا عاد علم الاجتماع إلى انشغالات الأغلبية، عنيتُ اللامساواة الطبقية والعرقية والجندرية والسلطة والقهر والقمع والاستغلال والانحياز فإن الأيام الذهبية الخوالي حيث كان الطلبة يفترشون درجات السلم بدلا من مغادرة المقاعد الشاغرة في قاعات المحاضرات سوف تعود. دعوة مايكل بورواي إلى «علم اجتماع عمومي» دعوة موافقة تماما لهذا الهدف، ومن المهم أن نشير إلى أن قسم علم الاجتماع في جامعة بركلي يبلي حسنا في ذلك مالئا قاعات الدرس ومكوّنا طلاب دراسات عليا من الطراز الرفيع. إذا ما تمسك علم الاجتماع بمهمته السياسية يصير من الممكن له أن يستعيد من الاقتصاديين تقصي القضايا الاجتماعية الكبرى وكذا النظرة النقدية التي لطالما كانت مميزة لعلم اجتماع ماركس وفيبر.

يحاول العديد من زملائنا فض أزمة اختصاصنا المنهجية من خلال تحويل علم الاجتماع إلى ‹علم عادي› شبيه بالاقتصاديات وبعلم الخيار العقلاني السياسي مُنَمْذِجين السلوك (على قاعدة تجارب مخبرية) بدل محاولة وصف الواقع بأكثر ما أمكن من

الدقة. ولكن ومثلما أبرزت ذلك، فيما تسمح لنا التجارب المخبرية باختبار الفرضيات السببية، يمكن لوضعيتها الإشكالية تجاه المصداقية الخارجية أن تفسر سبب انتهاء العديد من «النبوءات العلمية» الصادرة عن الاقتصاديات النيوكلاسيكية إلى الخطأ.

خلال ندوة أقيمت في جامعة نيويورك بأبي ظبي سُئل صديقي العزيز جيل سان بول (Gilles Saint-Paul) من معهد باريس للاقتصاد (Paris School of Economics) هل الاقتصاد علم؟ كانت إجابته مقنعة: كيف لها أن تكون كذلك إذا ما استخدمت معطيات فقيرة الدلالة ونماذج لا تتسم بالقابلية للدّحض؟ بدلا عن ذلك اقترح جيل اعتبار الاقتصاد «نشاطا ثقافيا» يضع إطارا لعناصر المناقشة أكثر مما يعطي توقعات قابلة للدحض.

أعترف أنني أجد السؤال «لماذا؟» أكثر مجازاة من سؤال «كيف؟» وأنني أجد صعوبة في قبول أي شيء لا يكون قابلا للدحض على أنه بحث علمي اجتماعي جيد. ولكني أنزع، على خطى فيبر الذي سمى الموضوعية «موضوعية»، إلى وصف العلوم الاجتماعية على أنها «علوم». ما من واحد من العلوم الاجتماعية يكون «علما» إذا ما كان هذا يعني جسما من الاقتراحات يمكن ضمنها اختبار علاقات سببية. الفعل الاجتماعي «تلقائي» في المعنى الهوبزي (نسبة إلى الفيلسوف هوبز) والبارسوني (نسبة إلى عالم الاجتماع بارسونز) يفترض «فاعلا» له القدرة على الاختيار (وإن ضمن ظروف معينة). وعلى ما رأى ماركس ببصيرته النافذة «يصنع البشر تاريخهم الخاص ولكنهم (في ظل ظروف محددة) متحدرون من الماضي»، يصنع الناس خياراتهم وتلك الخيارات لا تكون إلا ضمن علاقة عشوائية لا حتمية مع وجودهم. لقد كان فيبر على حق: لنا أن نؤول ما يفعله الناس ولكن ليس بمقدورنا أبدا أن نقول إن كانت أعمالهم «عقلانية» ولا أن نتوقع عقلانيا ما الذي يمكنهم أو يعتزمون فعله. من هذا المنظور، علم الاجتماع التأويلي منير لاقتصاديات الخيار العقلاني (أو للعلم السياسي) ويخطئ علماء الاجتماع في سعيهم إلى تقليد زملائهم الأكثر «علمية» في الاقتصاديات أو في العلم السياسي.

لعلم الاجتماع مزية إضافية على باقي «العلوم الاجتماعية» حيث ينزع علماء الاجتماع إلى انتهاج انعكاسية نقدية تجاه المعطيات. ويصح ذلك أكثر على الباحثين الكيفيين من «آكاديميي الكم». يعلم الأثنوغرافيون الذين تربوا على أيدي هوارد بيكر (Howard Becker) ذلك أفضل العلم: على المرء أن «ينغمس» في الظروف الاجتماعية قبل أن يصير بإمكانه معرفة ما الأسئلة الصحيحة القابلة للوضع. يبين الإثنوغرافيون المتيقظون، وكذا البعض من باحثي التحقيقات بالطبع، مدى ما يتوجب من العناية حتى يتم اقتناص الواقع الاجتماعي.

يستحسن أن يقبل علم الاجتماع هويته بوصفه «علما» على أن يكون علما بتمام معنى الكلمة. نعم بإمكاننا أن نسأل «لماذا» ولكن يكون علينا أن نظل متشككين حيال مقدار توفق إجابتنا على هذا السؤال. بهذا المعنى يستحسن أن تتعلم الاقتصاديات والعلم السياسي البعض من تواضع علم الاجتماع.

ما الحصيلة التي انتهينا إليها من كل هذا؟ يقع علم الاجتماع حقا في أزمة ثلاثية، وهو يجيب إجابة خاطئة على التحدي «العلمي» الذي يأتيه من الاقتصاديات النيوكلاسيكية وعلم الخيار العقلاني السياسي، وهو كذلك يقلدهما أو هو ينتقل نحو حقول متداخلة الاختصاصات خاضعة «للموضة» أو «مغرية» بغية استعادة جمهوره الذي فقد لا غير. وبدلا عن ذلك، أنا أقترح أن نعود إلى التقليد الكلاسيكي لماركس وفيبر في زمن كان فيه علم الاجتماع في مواجهة قضايا كبرى. يمكن للاقتصاديات النيوكلاسيكية ولعلم الخيار العقلاني السياسي أن يدعيا العلمية، ولكن سيكون من الرعونة أن يحاول علم الاجتماع أن يصير «علما عاديا» آخر وكذا أن يتخلى عن الصرامة حتى يصير سردية منضبطة التعبير سياسيا. بدلا عن ذلك، لم لا نعود إلى التقليد الكلاسيكي عندما كان علم الاجتماع يضع الأسئلة الكبرى ويرفع، على طريقته الانعكاسية والتأويلية، تحديا جديا في وجه الاقتصاديات (وفي وجه العلوم السياسية الوليدة آنذاك). لمَ لا نوجّهُ علم الاجتماع النقدي النيوكلاسيكي صوب اليسار؟

يراسل إيفان زيليني مباشرة على العنوان <ivan.szelenyi@nyu.edu>

[1] يتفق كل المعلقين على وجود قفزة في التحاق الطلاب بدروس علم الاجتماع بوصفها مساقا رئيسيا ما بين سنة ١٩٦٥ و١٩٧٥ وعلى تسجيل انحدار حاد خلال السنوات ١٩٨٠ (David Fabianic, "Declining Enrollments of Sociology Majors," The American Sociologist, Spring ١٩٩١: Bronwen Lichtenstein, "Is US Sociology in Decline?" Global Dialogue ,٣,٢ and http://www.asanet.org/research/stats/degrees/degrees_level.cfm). وفيما يشهد عدد خريجي باكالوريوس الفنون (اللغات والإنسانيات) وبكالوريوس العلوم ارتفاعا مطردا بعد انحدارات السنوات ١٩٨٠ لا تزال أعداد الملتحقين بعلم الاجتماع وخريجيه تحت مستوى ذروتها خلال أواسط السنوات ١٩٧٠.

> علم الاجتماع الكوني محطّ سؤال

بقلم غورمندر ك. بهامبرا (Gurminder K. Bhambra)، جامعة وارويك، المملكة المتحدة، وعضو مكتب لجنة البحث في التحاليل المفهومية والاصطلاحية ضمن ج د ع اج (RC٣٥)

جرميندر بهمرا

تمّ اقتراح «علم الاجتماع الكوني» بوصفه طريقا إلى تقويم الإهمال السابق الذي طال أولئك الذين تم تمثيلهم، في علم الاجتماع، على أنهم «آخرون» في البناءات «المركزية الأوروبية» للحداثة، وبوصفه سبيلا إلى علم اجتماع متجدد مناسب للعصر الكوني الوليد. يتضمن ذلك السبيل ثلاث مكونات رئيسة: ١- الانتقال نحو باراديغم متعدد الحداثات،٢- الدعوة إلى علم اجتماع كوني متعدد الثقافات، و٣- محاججة تدافع عن المقاربة الكوسموبوليتانية الكونية. ولئن كانت هذه المقاربات تأخذ مليا بنظر الاعتبار «بقية العالم» فإني أرى أنها تفعل ذلك باصطلاحات غير مناسبة.

في مقابل ذلك أنا أدافع عن مقاربة يكون أساسها «علوم اجتماع مترابطة» مبنية على النقد ما بعد الاستعماري والناقض للاستعمار الذي طال المركزية الأوروبية، بوصف تلك المقاربة طريقا أفضل لفهم حاضر كوني نتقاسمه. الانشغال المركزي لعلم الاجتماع المترابطة هو إعادة التفكير في علم الاجتماع بوضع تواريخ الانتزاع والاستعمار والاستعباد والتملك في قلب علم الاجتماع التاريخي والاختصاص عامّة. أنا أحاجج بأن ليس بمقدورنا، من دون فهم دلالة «الكوني الاستعماري» في تأسيس علم الاجتماع، فهم ومعالجة الحاضر ما بعد الاستعماري والناقض للاستعمار ذاك الذي يفترض به أن يكون حقل «علم الاجتماع الكوني» النقدي في تمام معناه.

يقدم على الاجتماع والحداثة نمطيا على أنهما متعاضدا التكوّن، متساوقين مع انبثاق العالم الحديث الذي جمع الثورات الاقتصادية إلى السياسية متطلبا نوعا جديدا «حديثا» من التفسير. بالتوازي مع هذا الفهم الذي يسند الحداثة إلى أوروبا تكون الفكرة القائلة بأن بقية العالم كان خارج سيرورة العالم التاريخية هذه. تفهم الترابطات والسيرورات الاستعمارية على أنها غير ذات دلالة بالنسبة إلى الحداثة في مواقعها الأصلية المفترضة تماما مثلما هو إنكار الحداثة أو تحويرها أينما كان. وفيما لم تظل سرديات تلك الثورات ومن ثم سرديات الحداثة هي ذاتها على امتداد الزمن استمر اعتماد الأطر التأريخية للأصول المستقلة والأهلية لما كان بعدَ انتشار الحداثة كونيا في تعيين المواقع التي إليها ترجع هذه الأحداث. تلك هي الحالة حتى في المواقع التي ترتفع فيها الدعوة إلى «علم اجتماع كوني» جديد.

<<

غورمندر ك. بهامبرا شخصية قيادية في تطوير علم الاجتماع ما بعد الاستعماري (ما بعد الكولونيالي). هي تواجه ضيق الأفق السوسيولوجي من خلال بيان الكيفية التي تمت بها سرقة تجربة المستعمَر ودرف مساهماته إلى خارج التاريخ. كتابها الصادر حديثا «علوم اجتماع مترابطة» (Connected Sociologies (٢٠١٤)) يبلور الحجج المعروضة هاهنا، عنيت نقد المقاربات المركزية الأوروبية للعولمة التي تخفي مركزية «الآخرين» غير الأوروبيين في نحت العالم الذي نعرف اليوم. كتبت حول تهميش علم الاجتماع الأفروأمريكي بعيدا عن الجسم الرئيس للاختصاص في الولايات المتحدة وحول الكيفية التي تتجاهل بها المفاهيم المعاصرة للمواطنة أساسها التاريخي أي علاقاتها الوطيدة بالكولونيالية والعبودية. وهي مشرفة على تحرير سلسلة جديدة من الكتب تصدر تحت عنوان «نظرية من اجل عصر كوني» (Theory for a Global Age).

>حداثات متعددة

عوّضت الحداثات المتعددة مثلا نظرية التحديث بصفها باراديغما تحليلية متميزة ضمن علم الاجتماع التاريخي في أواخر السنوات ١٩٩٠. كانت نظرية التحديث قد صارت بعدُ، موضعا للنقد الجاد للمقاربات الماركسية وكذا الآتي من عند منظري التبعية والتخلف. في دفاعهم عن الحداثات المتعددة عمل الآكاديميون على تفادي مغالطتين، أولاهما أن ثمة حداثة واحدة لا غير، هي تلك التي تنسب للغرب وفي اتجاهها يتحتّم أن يكون التقاء الآخرين وثانيتهما فكرة أن النظر من الغرب إلى الشرق يمثل بالضرورة شكلا من المركزية الأوروبية. ويحاجج هؤلاء الآكاديميون بأن نظريات الحداثات البديلة، وإن كان ترى أن التأكيد على فكرة وجود حداثة واحدة لا غير وعلى الأخص تلك التي تعتبر منتهية الإنجاز في أوروبا هو من قبيل الاتصاف بالمركزية الأوروبية، تتخذ أوروبا على أنها مرجع النظر في تفحص الحداثات البديلة. بهذه الطريقة هم يدافعون حقا عن المقاربة المهيمنة من خلال إيحائهم بأن «واقعة» الأصول الأوروبية للحداثة غير قابلة للإنكار. على نقيض ذلك، انا أحاجج بأن تلك «الواقعة» هي بالضبط ما يجب إنكاره بمجرد الاعتراف بالترابطات الكونية المتداخلة وفهمها، الاعتراف والفهم المناسبين.

>علم الاجتماع الأهلي

تنصبّ الحجج الأحدث استخداما في الدفاع عن «علم اجتماع كوني متعدد الثقافات» على مواضيع تتحدّر من الالتزام القديم «بإضفاء الصبغة الأهلية» على العلوم الاجتماعية داعية إلى تنظير تقاليد مستقلة أو بديلة في العلم الاجتماعي. لم تكن هذه الحجج مديدة العمر في دفاعها عن «علم الاجتماع الكوني» مؤثّرة على الدوام في المجادلات العلمية الاجتماعية الرئيسة في الغرب ولكنها أثارت مناقشات أكثر كثافة هاهنا على صفحات حوار كوني وسابقاتها. من النقاط المفتاحية في هذه المجادلة الدعوة إلى تطوير أو استعادة التقاليد العلمية الاجتماعية المستقلة المتغذية من التجارب والممارسات المحلية والجهوية. ولكن وفي ما يخص الحداثات المتعددة لم يكن ثمة إلا القليل من المناقشات حول ما يمكن أن توفره هذه التقاليد المستقلة لعلم اجتماع كوني. إذا ما نظر إلى حدود المقاربات الموجودة على أنه من تبعات الفشل في الانخراط في ما يقوم به آكاديميون ومفكرون من خارج الغرب فإن المشكل الرئيس يمثُل هنا بوصفه مشكل تهميش وإقصاء.

يصير حل ذاك المشكل دعوةً إلى مساواة مفترضة تتم من خلال الاعتراف بالاختلاف ومن خلال جهد في اتجاه معالجة تقويمية «لغياب المفكرين غير الأوروبيين» داخل الاختصاص. ولئن كانت هذه قضية لا يرقى شك إلى أهميتها وقادرة على منح القدرة على ابتداع علم اجتماع (أكثر) تعددية ثقافية في المستقبل، فإنها لا تفعل إلا القليل من أجل معالجة تقويمية تجاه البناء الإشكالي المتخصص لعلم الاجتماع في الماضي أو تجاه الامتدادات المتشعبة المستمرة لهذا البناء في الحاضر.

>علم الاجتماع الكوسموبوليتاني

أود الآن أن ألتفت في عجالة إلى المقاربة الثالثة التي حدّدتها أعلاه، عنيتُ الدعوة إلى كونية جديدة متمركزة حول علم اجتماع كوسموبوليتاني كوني جديد. تقدم الكوسموبيولتانية في هذا السياق على أنها وجوب معياري يمكن فيه لنظرة تتجه نحو مستقبل كوسموبوليتاني أن تهندس سياسات الحاضر. في المقابل تتم معاضدة ذلك بجهود من أجل إعادة بناء علم الاجتماع من خلال باراديغم كوسموبيولتاني يرتكز على شمول كوني محتمل. تظل قضية الشمول «احتمالية» ولكنها تبقى في اعتبار أغلب منظري الكوسموبوليتانية مرتهنة بما إذا كانوا «هم» مشمولين بما نضعه «نحن». تعتبر الكونية ضرورية من أجل تفادي نسبية المعارف المحلية بما في ذلك علم الاجتماع الغربي ولكن ما من مناقشة حول الكيفية التي يمكن بها للكسموبوليتانية أن تستخدم بوصفها منظورا على أساسه يتم اعتبار ما يغيب في التواريخ النمطية للاختصاص من ترابطات كوسموبوليتانية. يمكن للاعتراف بمثل هذه التواريخ أن يسمح لنا بإعادة التفكير في مفاهيم علم الاجتماع ومقولاته انطلاقا من اعتبار الآخر بدلا من النظر إليه على أنه مشكل يتوجب توظيب وجوده.

تضفي كل المقاربات التي تمت مناقشتها أعلاه الصبغة المفهومية على الكوني من خلال مقاربة إضافية تحتفي بتعددية معاصرة للثقافات والأصوات من دون معالجة الجذور(والسبل) التاريخية للتشكل الحاضر للكون. كل المقاربات الثلاث تنظر إلى الكوني على أساس تكونه من خلال الترابطات المعاصرة بين ما كان يقدم سابقا على أنه سياقات حضارية معزولة بدلا من الاعتراف بأن تواريخ الاستعمار والاستعباد مركزية في تطور «الكوني». إن ما تسعى إليه إعادة البناء السوسيولوجي التي تستوجبها هذه المقاربات هو أن تكون قابلة للتطبيق على المستقبل، لا مقاربة «الكوني» على أنه ظاهرة حديثة العهد فحسب وهو ما يقتضي مناسبة التأويلات الماضية وطرق الاستيعاب المفهومية. وأنا أرى أن هذا يحافظ على هرمية الاختصاص الحالية. تعني مجرد دعوة أصوات من الهامش للدخول في مجادلات المركز أن علم الاجتماع يمكن أن يكون مختلفا في المستقبل ولكنها تفشل في الإدراك، أن من أجل حدوث ذلك، سيكون على علم الاجتماع كذلك أن يكون مرتبطا بطريقة مختلفة بماضيه الخاص (وبمواضيه التي يعتبرها دالة بالنسبة إلى فهم الاختصاص).

>علوم اجتماع مترابطة

ينطلق منظور «علوم الاجتماع المترابطة» الذي أود أن أختتم به قولي هذا من الاعتراف بأن الأحداث تتكون من سيرورات هي أوسع من الانتقاءات الحادثة. إنه يعترف بتعدد التأويلات والانتقاءات الممكنة لا بوصفها «وصفيات» للأحداث والسيرورات بل بوصفها مناسبة لإعادة النظر في ما كنا نظن أننا نعرفه. إن علوم الاجتماع المختلفة التي تحتاج إلى الترابط متعيّنة هي ذاتها في الزمان وفي المكان بما في ذلك أزمنة الاستعمار والإمبراطورية وما بعد الاستعمار وأمكنتها. على غالب الظن، ستظهر علوم الاجتماع الجديدة هذه متنافرة ومتبادلة التحدي ومن الممكن أن تبدي مقاومة على هذا الأساس (مقاومة سيسرها أكثر التراتب الجغرافي المجالي للآكاديميا). ولكن على الأثر المتوفر في مختلف المناظير أن ينفتح على تفحص الأحداث و السيرورات على الصيغة التي تفهم بها فهما مختلفا في ضوء هذا الإلتزام. بقول آخر، على الإلتزام بأصوات مختلفة أن ينتقل بنا إلى ما وراء مجرد التعددية من أجل التباين مع ما كان مفكرا فيه بدايةً لا بحيث نفكر كلنا بذات الطريقة بل بحيث نفكر بالاختلاف عمّا كنا نفكر فيه قبل التزامنا.

لقد كانت فكرة الجماعة السياسية بوصفها نظاما سياسيا قوميا مثلا مركزية بالنسبة إلى الفهم الذاتي الأوروبي وبالنسبة إلى علم الاجتماع التاريخي الأوروبي. ولكن العديد من الدول الأوروبية كانت على قدر كبير من الإمبراطورية مثلما كانت دولا أمما، قبل أن تصير دولا أمما أو حتى بالتوازي مع ذلك، وعلى هذا كانت الجماعة السياسية للدولة أوسع بكثير وأكثر تراتبا على الدوام مما اعتيد على الاعتراف به. ولئن كانت الجماعة السياسية للإمبراطورية البريطانية مثلا جماعة متعددة الثقافات تاريخيا فإن هذا الفهم قليلا ما يدخل ضمن الخطاب السياسي المعاصر حيث تتصور حدود الجماعة السياسية في تطابق مع الحدود السياسية للدولة مأخوذة في معناها القومي. من خلال إسكات الماضي الاستعماري يتم تقليم حاضر أوروبا (والغرب) ما بعد الاستعماري. يمكن لتبعات مثل هذه الأفهام الانتقائية أن تُرى بوضوح في المجادلات حول الهجرة تلك التي تمس بآثارها الشائهة غالب الانتخابات الوطنية في أوروبا.

تمثل الانتخابات فترة تكون فيها مقومات العقود السياسية التي ترص الناس إلى بعضهم البعض ناضجة للتفاوض حولها. ولئن كانت هذه العقود على الدوام مثيرة للتفاوض حول ظروف الحاضر فإنها تحدث في سياق سرديات تاريخية مخصوصة

<<

حول الانتماء، إذ يقصى «المهاجرون» تعريفا من تاريخ الدول مأخوذا في فهمه القومي. وفضلا عن إقصائهم من تاريخ الجماعة السياسية يجد «المهاجرون» أنفسهم مقصيين من الحقوق التي تضمنها الدولة مدفوعين أكثر فأكثر إلى مغادرتها. ولكن إذا ما فهمنا تواريخ الدول الأمم بأوسع مما يكوّنه تعداد نشاطات من يفترض أنهم سكان «أهليون» يتضح بجلاء أن الاختزال الاعتباطي للتاريخ في الحدود القومية المعاصرة يخطئ تمييز من يشتركون في تاريخ أكثر اتساعا بوصفهم مهاجرين بدلا من النظر إليهم نظرة أكثر مناسبة على أنهم مواطنون. الهجرة جزء لا يتجزأ من سردية الهوية القومية والأوروبية، ويمثل فهم الهجرة بوصفها مركزية ومكونة لتواريخ الدول فهما لكون المهاجرين هم أيضا مواطنون تاريخيا لا مجرد مواطنين محتملين في حالة انتظار.

وعليه فإن وجود «علوم اجتماع مترابطة» يتطلب الانطلاق من منظور العالم من خلال تحديد موقع كل واحد ضمن السيرورة التي يسرت انبثاقه. بالانطلاق من موقع ما من العالم نبدأ بالضرورة من تاريخ يصل ذلك الموقع بالعالم، وهو ما ييسر تعيين وتفسير الترابطات التي تمكّن الأفهام على الدوام من أن تكون أكثر اتساعا من الهويات أو الأحداث التي تسعى إلى تفسيرها. أغلب المقاربات المعروفة لعلم الاجتماع الكوني التي ناقشناها أعلاه تتجنب قضية تاريخ الكوني بحيث لا تعتبر دالة إلا تلك الترابطات التي يعتقد أنها جلبت الحداثة الأوروبية إلى مجتمعات أخرى. على النقيض من ذلك تتطلب مقاربة «علوم الاجتماع المترابطة» منا أن نموقع أوروبا ضمن سيرورة أوسع وأن نعالج الطرق التي بها خلقت أوروبا مواريث الاستعمار والاستعباد ومن ثم استفادت منها، وأن نفحص ما الذي تحتاج أوروبا أن تتعلمه من أولئك الذين نزعت مواريثهم من بين أياديهم بحيث نتمكن من معالجة المشاكل التي نواجه الآن.

تشير «علوم الاجتماع» المترابطة إلى العمل الذي نحن في حاجة إلى القيام به من أجل الإيفاء بالوعد بخيال سوسيولوجي متجدد الحيوية في خدمة العدالة الاجتماعية في عالم كوني.

تراسل غورمندر بهابرا مباشرة على العنوان <G.K.Bhambra@warwick.ac.uk>

> المستقبلات التي نريد

بقلم ماركوس آس شولز (Markus S. Schulz)، جامعة إيللينوي في أوربانا شامباين، الولايات المتحدة الأمريكية
ونائب رئيس ج د ع اج لشؤون البحث ٢٠١٤-٢٠١٨

توقع بزوغ فجر يوم جديد. المحجين ، متسلقي الجبال، والسياح من جميع أنحاء العالم امضوا ليلتهم في تسلق المنحدرات الشديدة إلى قمة جبل فوجي في اليابان لمشاهدة شروق الشمس في الأفق. هذه الصورة - التي اخذها ماركوس شولز بعد المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع ٢٠١٤ في يوكوهاما بعنوان «مواجهة عالم غير متساو» الذي يتحدث عن المنتدى للجمعية الدولية لعلم الاجتماع التي تستمر في هذا الحوار و لكن تركز أيضا على كيفية تجاوز هذا العالم الغير متكافئ، مدى اختلاف الفاعلين الاجتماعيين، النضال بطرق متنوعة في عدد لا يحصى من الأمكنة و كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يساهم في هذا المشروع.

بصفته نائبا للرئيس لشؤون البحث، حدد ماركوس شولز «المستقبلات التي نريد: علم الاجتماع والنضالات من أجل عالم أفضل» موضوعا لمنتدى ج د ع اج الثالث المزمع عقده في فيينا من ١٠ إلى ١٤ يوليو، ٢٠١٦، وهو يروي لنا أدناه الإلهام الذي كان وراء الموضوع. من أجل المزيد حول المنتدى ترجى زيارة الموقع http://www.isa-sociology.org/forum-2016.

تتعرض الكرة الأرضية إلى التلف جراء المظالم التي لا تنتهي، والنزاعات الزاحفة والدمار البيئي، ولكن الآمال من أجل عالم أفضل لا تزال قائمة. تتغذى الأحلام من النضالات التي تمتد من أدغال شياباس إلى حدود جوهانسبيرغ ومن شوارع العواصم العربية إلى أحياء شيكاغو، ومن أساليب عيش المهاجرين إلى فضاءات وسائل الاتصال الافتراضية الجديدة. لم تنضب الطاقات اليوتوبية ولكن يمكنها أن تلهم تجديدات آكاديمية، ذلك أن المخاطر والفرص غير المسبوقة تتطلب طرائق جديدة في التفكير.

لقد أطلقت العولمة العنان لمرابيح إنتاجية ضخمة وخلقت ثروة هائلة، ولكنها عمقت مظاهر اللامساواة والهامشية والفقر. تبد الأسواق والدول والمجتمعات والعلاقات بين هذه الدوائر في حالة من إعادة الهيكلة العميقة على اعتبار ربط العولمة بين مستويات اجتماعية متعددة وبطرق أكثر كثافة من أي وقت مضى.

<<

لم تظل أمة أو مدينة أو حي أو جماعة من دون أن يمسسها من ذلك أثر. الآثار والتجارب غير متجانسة بالمرة بل ومتضاربة. لم يشهد التاريخ قبل الآن قط تنقل مثل هذا العدد من المهاجرين ويبدو أن التغيرات المناخية المحدقة ستزيد من تصاعد هذا التيار. زادت الفضاءات العابرة للقوميات من التنوع الثقافي فيما صار الحراك محورا ملحوظا للامساواة. وقد ساعدت تقنيات الإعلام والتواصل الجديدة على التسريع من وتيرة العولمة ولكنها توحد بقدر ما تفرق وتيسر التبادل الحر بقدر ما تعرقله. ونحن نشهد انبثاق أشكال جديدة من الضبط والمراقبة والتحارب.

تبينت محدودية النماذج التحديدية ومنطق الإجابة العسكرية، وارتفاع كلفتها وانتهاءها إلى التعارض مع السلم والأمن. تتطلب الحلول الأكثر ديمومة تحاليل أكثر عمقا وانفتاحا منهجيا عل المشاكل الأساسية. ليست مخرجات الديناميات الجديدة العابرة للقوميات نتيجة لقوى محتومة بل هي مصنوعة اجتماعيا من خلال فعل بشري مشروط مؤسسيا وإن كان انعكاسيا، أي أنها نتيجة قرارات وخيارات سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة.

في العديد من العلوم الاجتماعية الراهنة يبدو المستقبل اليوم واضح الإهمال. لِمَ كان الأمر كذلك؟ من بين الأسباب المتبدلة محليا تبدو نظرة ما منتشرة على نحو مخصوص، وهي تحاجج ضدا عن التعامل مع المستقبل بسبب كوننا عاجزين عن أن نعرف شيئا عنه وبما أنه علينا ألا نتحدث في ما لا نعرف، فيحسن بنا أن نصمت تجاهه.

يقوم هذا الموقف على النقيض من كوننا نقيم كلنا حيواتنا اليومية على أساس توقعات لا تحصى عن المستقبل، القريب والبعيد، وفي أمدائه الضيقة والواسعة. وسواء أن اعتبرنا أمرا ما ممكنا أم مستحيلا، متوقعا أم مستبعدا مرغوبا فيه أم مكروها فإن لذلك آثارا. الاستباق والتطلع والترجي والأمل والتخيل والتخطيط والإسقاط والرؤية مظاهر من صلب الفعل البشري المتجه نحو المستقبل.

إذا ما أقررنا بحاجة علم اجتماع إلى أن يكون أكثر اتجاها بالنظر إلى أمام فإن العديد من الأسئلة المعقدة تبدأ بالانبثاق. كيف لنا أن نمفهم المستقبل؟ ما الطرق الأكثر نجاعة في ذلك وكيف نعيّر مناويل الالتزام المتنافسة؟ إن العثور على أجوبة على هذه الأسئلة مهمّة يمكن أن تكون موضعا لمساهمة عدد من المقاربات النظرية.

سابقا، كثيرا ما كان المستقبل يعتبر مصيرا سابق التقدير والتحديد، أو منقادا، على الأقل في اتجاه معين ومن ثم يكون قابلا للتوقع باعتماد المقاربة المناسبة. خلال فترة تأسيس علم الاجتماع بدا أن المعتقدات الدينية في بعض الغايات المستقبلية مؤدية إلى البحث الوضعي عن قوانين اجتماعية وهي المعرفة التي اعتقد علماء الاجتماع من ذوي التقليد الممتد من أوغست كونت (Comte) إلى دوركايم (Durkheim) أنها بالغة الإفادة في إدارة المجتمع. كان ماركس يقاسمهما نفس الاعتبارات عندما صرح بقوانين التاريخ المتجهة ضرورة إلى انتصار البروليتاريا المضطهدة على حساب البرجوازية وإن كان اعترف في كتاباته الأكثر اتساما بالتجريبية والتاريخية أن لا وجود لصيغة آلية بل متسع لجملة من الأفعال متعاضدة التحديد.

كان آكاديميو الجنوب الكوني أو الملتزمون معه (مثل (سمير) أمين، وكاردوزو، ودوسال (Dussel) وجحا (Guha) وآنيبال كيخانو (Quijano) ونيدرفين بيترس (Nederveen Pieterse) وإدوارد سعيد وسانتوس (Santos) وغاياتري سبيفاك (Spivak)) قد تحدوا نماذج التحديث المهيمنة والتي تعتبر أن ما يسمى العالم الثالث كان متخلفا في نموه وأن ليس بإمكانه تدارك تخلفه المزعوم إلا من خلال اتباع طريق الشمال الكوني.

يطلق الفصل بين التجربة الاجتماعية والانتظارات العنان للتجديد النظري بالتوازي مع أشباح اللايقين الجذري. كان يمكن لما كان أن يكون مختلفا. كان يمكن للواقع الماثل أن يصنع بطريقة مختلفة من خلال الفعل الإنساني غير المحدد بطرق أكثر أو أقل انعكاسية وأقل أو أكثر تعاونا. يجد هذا الوعي بانعدام التحديد له موضعا متصاعد الأهمية في النظرية الاجتماعية المعاصرة من خلال الإدماج الصريح للأفعال الاجتماعية والمسارات التاريخية المتعددة، كما يجد له اليوم تعبيرا في التأكيد على الابتداع الذاتي والإبداع والخيال والرؤيا.

وعليه يمكن لإعادة توجيه علم الاجتماع نحو المستقبل أن تفيد من مجموعة كاملة من المقاربات الإمبيريقية والتحليلية والمعيارية من خلال استكشاف العوالم الدقيقة للتفاعل المجهري، ومثلا يمثل للتيارات الأكبر تأثيرا في كامل الكوكب. فقد تجاوز التقدم الحديث في نظرية الفعل مثلا الاختزالات الوضعية والأداتية الضيقة بحيث يمكن لنظريات الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية أن تساعد على التعرف على رؤى بديلة تتم صياغتها من الأساس وفي الحصول على فهم أفضل للاحتجاج السياسي. ويمكن لمقاربات التشخيص الزمني أن تساعد على تمييز اتجاهات أصيلة الانغراس في الموضوع، كما يمكن للنظريات النقدية أن تساعد على تحديد دقيق لمخاطر القرارات القيمية وعلى الكشف على فعل الحقوق المكتسبة وتعيين الآثار المتفارقة لمختلف قطاعات المجتمع.

عندها يمكن للمشاكل الملحة لتزايد اللامساواة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والتغير المناخي والتدهور البيئي ومظاهر الفشل الذريع في عدالة التوزيع والاعتراف والحوكمة أن تتجاوز بعيدا المناظير الضيقة للأعمال والمصالح الفئوية فتبلغ ما يخترق الحدود في البحث عن بدائل ذات ديمومة. يبدو أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد زعزعت مصداقية المقاربات الاقتصادية التي كانت مهيمنة منذ السنوات ١٩٨٠ ولكن منظورا علميا اجتماعيا أكثر اتساعا لم يملأ الفراغ بعدُ. نحن في حاجة إلى مناظير مفهومية وأدوات منهجية جديدة من أجل البحث في المستقبلات الممكنة والمحتملة والقابلة للإبطال والمحبذة. فإذا ما كان علم الاجتماع سائرا نحو المزيد من المناسبة فإن عليه أن يتبنى توجها أكثر التفاتا إلى الأمام وأن ينخرط في المستقبلات المتنوعة التي تتراءى لمختلف الفاعلين الاجتماعيين.

يراسل ماركوس شولز مباشرة على العنوان <markus.s.schulz@gmail.com>

> علماء الاجتماع الفرنسيون يناقشون الاعتداءات على شارلي إيبدو

ستيفان بو(Beaud)، معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، فرنسا

ميترو باريس .الصورة ل فابيين ترونغ
في كانون الثاني ،٢٠١٥

ما الذي يمكن أن تقوله العلوم الاجتماعية ١ حول أحداث السابع إلى التاسع من جانفي ٢٠١٥ (الاعتداء القاتل على شارلي إيبدو في باريس والمجزرة المعادية للسامية في متجر كاشير (مراع لتعليم الاستهلاك الغذائي اليهودية- المترجم) في فانسان)؟ أهي مسلحة بما يكفي للتعليق عليها «على الفور»، أم يفضل بها أن تحجم عن ذلك فاسحة في المجال ل»مثقفي الوسائط الإعلامية» ذلك الجنس الاجتماعي خالص الفرنسية ذي العداوة الخاصة لمشروع علم الاجتماع العلمي؟

يبدو لنا الاحتفاظ بالصمت عسيرا عقب تلك الأحداث التي هزت المجتمع الفرنسي بعمق دافعة به بطريقة ما إلى التحرك من جديد مثلما أظهرته (بالتباساتها) المسيرة المواطنية الضخمة ليوم ١١ جانفي. اقترح جيرار موجي (Gérard Mauger) ورشة أولى للبحث موضوعها موضعة ما تم اتخاذه تجاه هذه الأحداث من مواقف من لدن علماء الاجتماع. وبالفعل فقد تمت ترجمة الانفتاح المتزايد للوسائط الاتصالية على علماء الاجتماع عقب أحداث جانفي ٢٠١٥ بتعدد للمقالات الصحفية المكتوبة الصادرة عن علماء اجتماع مختلفة اتجاهاتهم النظرية بحيث وضعت حدودا للمواقف العلنية المتخذة من قبل علماء الاجتماع الفرنسيين والتي تلازم فيها بلا فكاك النظري والسياسي. أهمية هذا الدفق من التعاليق المكتوبة على الفور هي إثارته خلافا علميا يخترق علم الاجتماع منذ ولادته تقريبا ويتعلق بنوعية السببية التي يتوجب تفضيلها في تحليل مثل هذه الأحداث؟ ما الموقع الذي يتوجب أن يسند للسلوكات الفردية وأسسها الاجتماعية؟ أيكفي أن نعزو هذه الأحداث لأسباب اجتماعية وهي بقدر ما اجتماعية شاملة وبنيوية بالضرورة حتى نستغرق كل ما فيها من معنى مخاطرين، في اعتبار البعض، بتخليص الفاعلين المورطين من أية مسؤولية أخلاقية؟ وعلى النقيض من ذلك، ألا يعني التأكيد آحاديا على المنطق الفردي البحث الذي لدى الفاعلين استقالة من احتلال موقع عالم الاجتماع؟

<<

لنستعد الخيط الناظم للجدل (controversy). كان أحد أوائل المتدخلين في الجدال هوغ لاغرانج (Hugues Lagrange) (الباحث في العلوم السياسية في المركز القومي للبحث العلمي)، صاحب كتاب حول انحراف الأحداث صادر سنة ٢٠١٣ تحت عنوان «إنكار الثقافات»، ساعيا إلى الحسم مع التفاسير ذات «اللياقة السياسية» (Politically correct) التي تتمثل في اعتبار الأصل الإثني الثقافي متغيرا في حد ذاته، ذاتي التأثير ولا تقتصر على اعتباره نتاجا لأشكال من التمييز أو توليفا لآثار موقع اقتصادي اجتماعي أو سكني. وعلى اعتبار المناسبة الشديدة للملمح الاجتماعي للأخوين كواشي وأحمد كوليبالي (أبناء الهجرة ما بعد الاستعمارية، الفاشلين مدرسيا إلى حد ما، والذين تربوا في أحياء وضمن عائلات هشة، المنحرفين ذوي التجارب السجنية، إلخ) لملامح» مستجوبيه» السابقين فإن لاغرانج، وبمناسبة هذه الاعتداءات، يزيد من تعميق الجرح في مقال ظهر على صفحات لوموند (Le Monde، ١٤-٠١-٢٠١٥) تحت عنوان مزدوج الغاية « لنجْرُأ على النظر إلى النقائص الأخلاقية لدى أقلية غير مندمجة اجتماعيا (desocialized)». فمن ناحية، يعني ذلك الإقرار من دون زيف بوجود أقلية داخل الشبيبة الفرنسية ترعرعت في أحياء فقيرة ووقعت تحت التمييز («الضاحية»، «الأحياء») وانفصلت بعدُ عن بقية المجتمع وقد تكون غير مندمجة اجتماعيا بالكامل أي من دون آفاق اندماج ولا أمل في مجتمع الاستقبال، سجينة ثقافة فرعية حاسمة ومعادية لبلدان الاستقبال. من خلال الالتقاء بمعروض ديني جديد (السلفية وأنماط أخرى من الإسلام الجذري) يسعى هؤلاء الشبان إلى إعادة بناء «تقدير للذات المكلومة». ومن ناحية ثانية يحرض لاغرانج أترابه من المثقفين على القطع مع نوع من التعامي عن انزلاقات متعددة وخطيرة (الاستعلاء الذكوري، التمييز الجنسي، رهاب المثليين، اللاسامية،...) التي تسم هذا القسم «الضائع» من الشبيبة الفرنسية. ما سبب تعامي المثقفين وعلماء الاجتماع الفرنسيين هذا؟ على اعتبارهم، أساسا، «مكبلين بنوع من الذنب مرتبط بالاستعمار، هم لا يجرؤون على تناول النقائص الأخلاقية والسلوكات الخطيرة عندما تكون من فعل الأقليات المتحدرة من البلدان المستعمرة».

في اليوم التالي، أجاب عالم الإناسة ديدي فاسان (Didier Fassin، معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية EHESS وجامعة برنستون) رافعا التحدي ومعيدا التأكيد من دون موارية على واجب كل عالم اجتماع في تناول «الأسباب الاجتماعية» موضوعيا. والمقصود بذلك التمييز الاجتماعي والمجالي والمستوى كثير الارتفاع لنسبة الفقر والهشاشة في المناطق الحضرية الحساسة وثقل الوصم وأشكال التمييز الإثنية (في التشغيل، والإسكان أو لدى تفحص البوليس للوجوه) التي يكون ضحاياها من شبان هذه الأحياء. يذكّر فاسان الباحثين في العلوم الاجتماعية أن دورهم الذي يكون مركزيا في فترات الجيشان التاريخي يتمثل في مقاومة « عادةُ إلقاء الأحكام السيئةُ» التي أدانها في وقتها المؤرخ مارك بلوك (Marc Bloch) قبل أن يختم قائلا: « لقد أنتج مجتمعنا ما يلفظه اليوم وكأنه وحش كريه».

يقترح لوران موشيللي (Laurent Mucchielli)، مدير الأبحاث بالمعهد القومي للبحث العلمي والمختص في انحراف الأحداث، إعادة موضعة هذه الأحداث ضمن تاريخ ممتد للمجتمع الفرنسي (ميديا بارت، جانفي ٢٠١٥) (Mediapart, January ٢٠١٥). هو يبرز بشكل أدق عدم قدرة هذا المجتمع على تحمل وزر ماضيه، ماضي بلد الهجرة الذي كان انتدب خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٨٠، وبصفة مكثفة العدد، يدا عاملة من داخل مستعمراته القديمة (أفريقيا الشمالية وما تحت الصحراء). تولد عن ذلك أثران رئيسان أولهما أن الهجرة لم تكن موضوع سياسة إدماج مخصوصة وثانيهما أن للمجتمع الفرنسي صعوبات بالغة في التعرف على نفسه اليوم بوصفه «مجتمعا متعدد الأعراق بالكامل ومتعدد الثقافات جزئيا». والحال أنه لو كان الأمر على غير ذلك، لكان من الممكن اعتبار الديانة الإسلامية «جزءا مكونا لتلك العناصر الأساس التي علينا أن نكوّن بها أنفسنا، وبحيث يتم الكف عن الخوف منها ووضعها هي ذاتها موضع سؤال والكف عن خصها هي لوحدها بالتشريع المضاد (على غرار قانون مارس آذار ٢٠٠٤ حول لبس «العلامات الدينية» في المدرسة والمقصود هو «الإشارب»)». في ذلك، ضمنيا، مرافعة لفائدة تبني فرنسي «لموقف بنائي حاسم يصنع المواطنة المشتركة والانسجام الاجتماعي والهوية الجماعية». وبالنظر إلى أنني اشتغلت على هذه المسائل من منظور قريب فإني أتفق مع هذا الموقف وأفسر هذه الوقائع بالتفقير الاقتصادي والاجتماعي والوصم (stigmatization) الديني والتمييز الإثني. هذا تفسير مفيد بل وضروري ولكنه يبدو اليوم غير كاف بالمرة.

وعليه، يبدو لنا أن ثمة طريقتان في التقدم في المسألة. ثمة أولا تلك الهيئة التي تتخذ ويمكن أن تسمى «تنظيرية»، وهي التي يجسدها بأفضل ما أمكن مقال («توعك علم الاجتماع»، جريدة ليبيراسيون، ٣٠ جانفي ٢٠١٥) لسيريل لوميو (Cyril Lemieux) مدير الدراسات بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والوجه الأبرز في تيار صاعد في علم الاجتماع الفرنسي الشاب يسم نفسه بكونه «براغماتي». هو يبرز حدود النماذج التفسيرية لدى «بعض علماء الاجتماع» (يبدو أن المقصودين هم أصحاب «علم الاجتماع النقدي» الذي ينهلون إلى هذا الحد أو ذاك من التحليل البورديوي (نسبة إلى بيار بورديو- المترجم)) الذين ينسون ما يتوجب أن تكون عليه غايتهم العلمية الرئيسة: «أخذ ادعاء (هؤلاء الجهاديين الشباب) رغبتهم في أن يصيروا مسلمين مثاليين، على محمل الجد». كما يستهدف لوميو من ناحية أخرى علماء الاجتماع الذين أرادوا أن يهوّنوا من ضخامة المسيرة المواطنية ووقعها (٣,٥ ملايين شخص في الشوارع) بشعارها « أنا شارلي» واختزلوها في مجرد تلاعب سياسي أو رمزي من صنع السلطات القائمة. مفاد اعتراضه أنه إذا ما كان هؤلاء المواطنون قد تجندوا بتلك القوة البالغة يومها فذلك لأنهم كانوا «يشعرون بالحاجة الماسة إليها في تربيتهم الأخلاقية والسياسية» وهو يختتم بإعادة التأكيد على إيمانه بالقدرات النقدية والانعكاسية لدى مواطنيه، اللتين يجتهد «علماء الاجتماع» النقديون في إنكارها.

من الممكن أن نفضل هاهنا طريقة أخرى في التفسير، أكثر إمبيريقية، بالانطلاق من معاينة عدد من الوقائع التي «لا تنطبق» على البناءات السوسيولوجية الشاملة أو البنيوية. إذا ما التفتنا، في المقام الأول، إلى مسارات القتلة الثلاث، لا مناص لنا من الملاحظة أنهم، وعلى الرغم من طفولة فقيرة (كوليالي) أو عصيبة (الأخوان كواشي الذين تيتما في بدايات مراهقتهما ووضعا في مؤسسات مساعدة اجتماعية مهتمة بالأطفال في منطقة كوراز) فإن هؤلاء لم يكونوا محل إهمال تام من قبل المؤسسات أو ضحايا لتمييز بالغ. فقد استفاد أحمد كوليبالي مثلا من عقد مناوبة لدى شركة بيبسي كولا (والتقى بهذه المناسبة نيكولا ساركوزي في قصر الإيليزي)، أما سعيد كواشي فقد عمل في بلدية باريس في موقع «فارز» (للفضلات) قبل أن يتم رفته (سنة ٢٠٠٩) بسبب سلوكه العائد على ممارساته الدينية شديدة الحرْفية (رفض مصافحة النساء، إقامة الصلاة خمس مرات في اليوم) التي كانت تعزله عن مجموعة العمل.

ليس من الممكن في المقام الثاني اختزال مجال استقطاب الجهاديين الفرنسيين في الضواحي لوحدها وفي أبناء المنحدرين من الهجرة ما بعد الاستعمارية لوحدهم إذ من الحاصلين الشباب على شهائد، والمندمجين اجتماعيا أحيانا من يجند للجهاد وكذا من الشباب المتحولين (دينيا إلى الإسلام) وترعرعوا أحيانا خارج الأحياء وفي مساكن عائلية. أخيرا كيف لنا أن نفسر أن هناك بلدان تختلف بوضوح عن فرنسا في معاملة «أقلياتها» وليس لها ماض استعماري (مثل الدانمارك) تكون في نفس درجة ما يتهدد فرنسا؟ أليست ثمة خطورة ماثلة في «اختزال» تحليل الاعتداءات في مثل هذه العوامل ذات المستوى السوسيولوجي الشامل (الضاحية، الشباب غير المؤهل ذو الأصل المهاجر، التمييز، العنصرية المؤسسة،...) بما يساهم في تعزيز ما نعتقد أننا نحاربه (الأفكار المسبقة الحائمة حول هذه الشبيبة وموازاتها «بالخطر»)؟ يتوجب ولا شك الالتفات إلى علم

<<

اجتماع الأديان والعمل على فهم مدى قوة الإلتزام الديني لدى هؤلاء الشباب بحيث نتمكن من إعادة تركيب المنطق الكامن في التحول نحو حركة طائفية وتحديد خصائص المعبئين. على مثل هذا النوع من التفسير العلمي الاجتماعي أن يكون متمفصلا على علم اجتماع للتعبئة يعيد بناء المنطق الخاص لهذه الحركة المتطرفة وكذا نقاط الارتكاز التي يمكن أن يجدها في بعض هوامش الشرعية في ممارسة الدينية.

تتوجب العودة كذلك إلى سياق الاعتداء على شارلي إيبدو والعمل على أخذ الحساسية الموجودة تجاه الفكاهة المناهضة للدين لدي شارلي إيبدو وفهمها في ضوء تصورها لدى عدد لا يستهان به ممن بتنا نسميهم «المسلمين الشباب». تلك حساسية شديدة سوء الفهم لدى كل من سبحوا في الثقافة المميزة لسنة ١٩٦٨ (الثورة الطلابية الباريسية) التي كانت تجسدها شارلي إيبدو والتي تعتبر نفسها «صحيفة بليدة الذهن وقاسية»، ويجدون عسرا في فهم الطريقة التي بها تسخر من الإسلام (وكذا من كل الأديان) وهو ما يعني في النهاية وبطريقة ما التهجم على دين مهيمن يمثل بالنسبة إلى شباب الأحياء الأقل تحصيلا للشهادات الانتماء الإيجابي الوحيد الذي يمكنهم التعلق به (جولي باجيس (Julie Pagis)، ليبراسيون، ١- جانفي ٢٠١٥). ذلك أن الذاكرة الاستعمارية والعمالية التي لدى آبائهم هي ذاكرة الإهانة. ختاما يمكننا التساؤل عن اللامفكر فيه الذي تتضمنه كل هذه المواقف التي اتخذها علماء الاجتماع وعن الطريقة التي بها تصنع سلطتهم الرمزية في الحقل الاتصالي. السؤال الذي يلح هاهنا هو الآتي: من يتكلم، ومن لا يتكلم في كل هذه الحكاية؟ لقد عاينا بمناسبة هذه الاعتداءات بداية تشكل تناول للكلمة جماعي انبثقت عن منحدرين في مهاجرين مغاربيين أو أفارقة نجحوا في الأعمال أو الثقافة أو الرياضة ولكن من الجامعيين أيضا وعلى الأخص من استعاد منهم السؤال الذي كان وضعه وليام إدوارد دي بوا (William Edward Burghardt Du Bois (١٨٦٨-١٩٦٣)، عالم الاجتماع والمؤرخ والمناضل من أجل الحقوق المدنية والثقافية الأفروأميكية للسود الأمريكان في الولايات المتحدة- المترجم) بخصوص السود الأمريكان: «بم يشعر المرء عندما يمثل مشكلا؟». يمكن لنا أخيرا، بوصفنا علماء اجتماع، إثارة المصاعب المتزايدة التي نلقاها للتحقيق معمقا في العوالم الاجتماعية التي منها ينحدر الأخوان كواشي وكوليبالي. نحن الآن نفتقد تقارير إثنوغرافية ثرية، ينظر إليها وتحلل على أنها من الداخل في هذا العالم الذي يشهد تحولا عميقا منذ عقد من السنوات تقريبا. بغية سد هذا النقص، سيكون واحدا من رهانات تكوين علماء الاجتماع الفرنسيين الشبان، وتأمين المنح الدراسية والمنح لرسائل الدكتوراه الجامعية ودعم مسار علماء الاجتماع الآتين من هذا الأفق (الأماكن الجغرافية).

توجه المراسلات مباشرة إلى العنوان:

stephane.beaud@ens.fr

[١] أشكر كلا من إيزابال كوتن (Isabelle Coutant)، وبول باسكالي (Paul Pasquali) وبيار إيمانويل سورينيي (Pierre Emmanuel Sorignet) وفابيان تروونغ (Fabien Truong) لتفضلهم بقراءة نقدية ودودة لهذا النص.

[٢] Beaud S., Pialoux M. (٢٠٠٣), Violences urbaines, violence sociale. Genèse des nouvelles classes dangereuses. Paris : Fayard. Et Amrani Y., Beaud S. (٢٠٠٤), Pays de malheur ! Un jeune de cité écrit à un sociologue. Paris : La Découverte

[٣] Guénif-Souilamas N., Hajjat A. et Mohammed M. « Qu'est ce que ça fait d'être un problème? », Mediapart, ٢١ janvier ٢٠١٥.

[٤] Mohammed M. (٢٠١١), Citons deux exceptions : La formation des bandes. Entre la famille, l'école et la rue. Paris : PUF, et Zegnani S. (٢٠١٣), Dans le monde des cités. De la galère à la mosquée. Rennes : Presses universitaires de Rennes

> الأحزاب المتطرفة قبل شارلي إيبدو وبعدها

مابال بيريزين (Mabel Berezin)، **جامعة كورنال، إيثاكا (الولايات المتحدة)،**
وعضوة الهيئة المديرة للبحث في النظرية العلمية الاجتماعية (م ب ا٦)، ج د ع اج

ماري لوبان
المرشحة المستقبلية للرئاسة.

في البدء، وعلى امتداد كل العالم، نظر القادة السياسيون والجمهور الأوسع إلى اغتيالات شارلي إيبدو على أنها اعتداءات على حرية التعبير، ذاك المبدأ الديمقراطي الجوهري. على أنه سرعان ما اتضح أن تلك الاغتيالات ذات دلالة سياسية واجتماعية أكثر اتساعا حيث كان اغتيال أربعة يهود في متجر للأكلة السريعة خلال اليوم التالي دافعا للصحافيين أن يكتبوا عن عودة السنوات ١٩٣٠.

بالنسبة إلى فرنسا وإلى كل أوروبا، كانت شارلي إيبدو لحظة شبيهة بلحظة اغتيال سارايفو (كانت المدينة، عاصمة البوسنة حاليا، مسرحا في ٢٨ حزيران جوان ١٩١٤ لاغتيال وريث عرش الإمبراطورية النمساوية المجرية فرانسوا فرديناند على يد مناضل فوضوي سربي مناصر ليوغسلافيا. ويعتبر الاغتيال الحادثة القادحة للحرب العالمية الأولى- المترجم). بما يعني أن الاعتداءات يمكن أن تتسبب في أزمة سياسية في فرنسا وما عداها. كل ظواهر أزمة الثقة المتصاعدة، والسياسات التقشفية الحادة وأزمة اللاجئين متعددة المستويات والنسب العالية من البطالة في صفوف الشباب خاصة والهجومات المعادية للسامية على المعابد والمقابر اليهودية قد عززت من قوة الأحزاب اليمينية على امتداد أوروبا.

كانت الجبهة القومية الفرنسية وزعيمتها ماري لوبان (Marine Le Pen) على الخط الأمامي من هذا الصعود. ورثت ماري لوبان، سنة ٢٠١١ قيادة الحزب من والدها ذلك الاستفزازي الذي وسمت رطانته المعادية للمهاجرين الحزب لعقود متتالية. كان هدف ماري لوبان هو جعل الحزب حزب سلطة لا حزب استفزاز وركزت على قضايا التقشف وأزمة اليورو والبطالة. وكثيرا ما يعلق القراء غير الأليفين مع تاريخ الحزب بأنهم لا يفهمون سبب إثارة مواقفها «الحساسة» الخوف في بعض المناطق. ماري لوبان التي كتبت مؤخرا في النيويورك تايمز أن «الأصولية الإسلامية» «سرطان إسلامي» يهدد «مواطنينا المسلمين» جزء من تيار يرى ضمنه جمهور أوروبي طبيعيا وجود الأحزاب التي يعتقد أنها هامشية.

>سرعة التغيير السياسي المتفجر

ولكن التهديدات الأعمق للديمقراطية الأوروبية الراسخة توجد في غير هذه المواضع. أولها هي السرعة التي بها تغير المشهد السياسي الأوروبي والحساسية المفرطة التي تتسم بها خيارات الناخب وعواطفه، وثانيتها هي التعاضد السلبي بين الأزمتين السياسية والاقتصادية الذي ترسيه أحداث من قبيل شارلي إيبدو.

كان ربيع سنة ٢٠١٢ منعرجا حاسما وهو الذي أظهر ما نستعير له تسمية من إيريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm) بتعبيره عن «ربيع غضب الشعوب». تبدو السياسات الأوروبية سريعة التبدل حيث يتلو انهيار انتخابي انهيارا آخر. المتطرفون اليساريون واليمينيون هم الذين يتقدمون الحركة. ولئن فاز فارنسوا هولاند بالانتخابات الرئاسية في فرنسا فقد جاءت ماري لوبان في الرتبة الثالثة. وجلب اليمين واليسار المتطرفان مجتمعين أصواتا أكثر من ساركوزي الرئيس القائم حينها أو منافسه الاشتراكي.

بعد ذلك بمدة قصيرة أزاح الحزب النازي اليوناني الجديد المعلن «الفجر الذهبي» عنيف المناهضة للمهاجرين حزبا يمينيا تقليديا فيما أزاح ائتلاف يساري غير معروف يتزعمه سيريزا الاشتراكيين. بعد أسابيع من اغتيالات شارلي إيبدو نظمت اليونان الانتخابات من جديد واليوم يحكم سيريزا اليونان فيما حل «الفجر الذهبي» قوة

<<

حركة النازيين الجدد «الفجر الذهبي» في البرلمان اليوناني.

سياسية ثالثة في البلاد. حل اللاستقرار الانتخابي بالسويد أيضا، البلد غير العضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وليس مشمولا بالإجراءات التقشفية التي فرضها الاتحاد الأوروبي. في الانتخابات البرلمانية السويدية الأخيرة تصاعد الحجم الانتخابي لليمين السويدي «الديمقراطيون» من ٦ بالمائة سنة ٢٠١٠ إلى ١٣ بالمائة سنة ٢٠١٤.

في نفس المدة، جاءت حركة «النجوم الخمس» الإيطالية في المرتبة الأولى في انتخابات ٢٠١٣ فيما أحرزت حركة بوديموس (معناها «لنا القدرة على ذلك»- المترجم) اليسارية ترسخا ملحوظا. وعلى الرغم من كون الحركة الألمانية المناهضة للألمان بيجيدا (مجموع الاختصارات الأولى للألفاظ المكونة لاسم الحركة وترجمته «القوميون الأوروبيون المناهضون لأسلمة الغرب» - المترجم) ضعيفة فبإمكانها أن تكسب أصوات الناخبين وعلى الأخص في سياق حقق فيه كتاب تيلو سارازان (Thilo Sarrazin) الصادر سنة ٢٠١٠ تحت عنوان «ألمانيا تنفي وجودها» أعلى المبيعات.

>تعاضد سلبي ومزاج سياسي

على الرغم من اختلافات ذات بال تتقاسم هذه الأحزاب والحركات ملامح مشتركة هي الالتزام بالدول الأمم التي تتبعها، وعدم الوثوق في الاندماج الاوروبي ومعاداة العولمة. كلها مناهضة لليورو وغالبا ما تناصر العملة الوطنية المستخدمة وهي تشترك في كره شديد لسياسات التقشف.

جلب شارلي إيبدو المزيد من الإلحاح للمجادلات حول الهجرة والاندماج. وإذا ما سمح التقشف الشديد المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي لسياسيين من مثل لوبان بأن تصف الأجندا النيوليبرالية والكونية بكونها خطرة فإن اغتيالات شارلي إيبدو أضافت وزنا إلى الدعاوى القائلة بأن الأصولية الإسلامية موجودة وأنها تمثل خطرا أو بأن الهجرة تمثل مشكلا. وعلى الرغم من أن ذلك كان حجة يستعملها اليمين الأوروبي منذ مدة طويلة فإن الوزير الأول الفرنسي تبناها بعد الهجومات عندما تحدث عن « التمييز الإثني والاجتماعي في فرنسا».

سنة ١٩١٩ كتب جون مايناردكينيز (John Maynard Keynes) «لن تكون أحداث قادم السنوات مصنوعة من خلال التداول بين رجال الدول بل من قبل تيارات خفية تعمل عل الدوام من تحت سطح التاريخ السياسي ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائجها (التشديد من عند الكاتبة)». وكأن تعليق كينيس على العشرية الاقتصادية التي تلت الحرب في أوروبا يشير على نحو مرعب أوروبا الحالية.

هل نشهد إعادةً للسنوات الثلاثين في أوروبا وعودةً للفاشية؟ على الرغم من تبني «الفجر الذهبي» النازية بشكل معلن فإن أهداف كلا من الجبهة الوطنية الفرنسية والديمقراطيين السويديين قومية لا استبدادية ولا يجب أن يتم الخلط بين أشخاص مضطربين مثل النرويجي أندارز بريفيك (Anders Breivik) والبرامج السياسية المتجانسة. سيكون من السذاجة توقع عودة ديكتاتوريات من قبيل ما

كان في السنوات ١٩٢٠ و١٩٣٠ مثله كمثل توقع عودة الآلة الكاتبة اليديوية ذلك أن الدول الأمم الأوروبية اليوم ديمقراطية إجرائيا وحتى اعتناق الرئيس المجري فيكتور أوربان (Viktor Orban) «للديمقراطية الليبرالية» يخدم في التصريح الديمقراطية.

لا يعني هذا مطلقا أن لا سبب للانشغال لأن «التيارات الخفية» الأوروبية اليوم مظلمة والأمزجة الجماعية توحي بتوازيات تاريخية. في مذكراته المنشورة بعد وفاته حول ألمانيا السنوات ١٩٣٠ يعرف سيباستيان هافنر (Sebastian Haffner) الأمل واليأس والخوف والغضب المضلل بوصفها مقدمات لا تخطئ لصعود هتلر. أمزجة مظلمة شبيهة تسود في أوروبا اليوم. في فرنسا وفي استطلاع وطني للرأي أجري مؤخرا حدّد المستجوبون التعابير «انعدام الثقة» و«الانهيار» و«الخمول» بوصفها الخصائص التي تصف بأفضل ما أمكن ما يشعرون به. جاء «الحماس» في المرتبة الأخيرة وهي نتائج غير مفاجئة إذا ما علمنا أن كتاب الصحفي الفرنسي المحافظ إيريك زمور (Éric Zemmour) المعنون «الانتحار الفرنسي» هو أكثر الكتب مبيعا في فرنسا اليوم.

لو لم تكن الأزمة الاقتصادية والسياسات التقشفية لكان من المستبعد أن تحرز الأحزاب المتطرفة على اليمين وعلى اليسار هذه الجاذبية. ولكن منذ السنوات ١٩٧٠ لم تشتغل السياسات الاقتصادية والرؤى التبادلية على نحو جيد ومثلا بمثل يتوجب إعادة تصور الهجرة والسياسات الإدماجية التي تعود مرجعيتها لقومية القرن التاسع أو مثالية التعددية الثقافية. بغية تجاوز الحظة الراهنة يحتاج القادة الأوروبيون إلى تصور أشكال جديدة من التضامن الاجتماعي وتركيزها، أشكال تستدمج كل المواطنين وتشركهم، كما يحتاجون إلى إعادة بناء حس بالأمل الجماعي وقدرة على تخيل المستقبل. يمكن البدء بإعادة التقويم الاقتصادي ولكن السياسات الاقتصادية لوحدها لن تكون كافية. يحتاج القادة الأوروبيون إلى التفكير بطريقة واقعية حول معنى الجماعة في المجالات السياسية التي لا تزال ذات مدى قومي وهم في حاجة إلى السباحة ضد التيارات غير الخافية كثيرا وإلا أخذوا على حين غرة بأحداث من قبيل شارلي إيبدو.

توجه كل المراسلات إلى العنوان: mmb39@cornell.edu

> ملاحظات من الميدان: حصاد الخوف الأوروبي

بقلم إليزابث بيكر (Elisabeth Becker)، جامعة ييل، الولايات المتحدة الأمريكية

إيليزابيث بيكير في المسجد،ضمن وقت الاحتفالات

تدفع الإثنوغرافيا بالمرء إلى عوالم الآخرين من خلال الملاحظة والمشاركة في حياتهم اليومية. وعلى خلاف العمل المعتمد على الوثائق، والتحقيق الميداني، والطرائق التجريبية، تظل الإثنوغرافيا حساسة تجاه وقائع الحياة الواقعية التي يمكن لها أن توقف البحث أو تعيد توجيهه أو تطيح به. كانت تلك هي الحالة مع دراستي للمساجد في ثلاث بلدان أوروبية عقب اغتيال صحفيي شارلي إيبدو.

اخترت المساجد موقعا لبحثي الإثنوغرافي بغية الدخول إلى العوالم الثقافية والروحية لمسلمي أوروبا وفهم الكيفية التي بها يواجهون ما لا يمكن إنكاره من الوصم الذي تتعرض له هويتهم. كنت أرغب في المزيد من التعرف على الحياة اليومية للمسلمين من داخلها وانطلاقا من منظورهم ومن داخل فضاءات تعبدهم، وكنت أرغب في التعرف على حياتهم اليومية من خلال مشاركتهم إياها بدلا من تحليل الوضعية السياسية المعقدة الأشمل التي تحيط بالإسلام في زمننا. كان الدخول إلى الميدان، وهو مساجد برلين ولندن ومدريد يتطلب تغييرا شخصيا. وباعتباري في آن معا مولعة بالموضة ونسوية كان عليّ أن أتصارع مع ما يعنيه أن أكون على هيئة محترمة في نفس الوقت الذي أحافظ فيه على احترامي لذاتي. أولا أربكني التعامل مع أغطية الرأس (الحجاب) التي كانت تسقط من على رأسي أو على الأرض، ثم سرعان ما وجدت نفسي ملفوفة بحرير تلك الأغطية، مرتدية حجابا فضفاضا مستقلة حافلات وسط برلين وهو ما كلفني نظرات من المسافرين شزرا. وجدت نفسي أطلب صحنا من الكاري في الغايت إيست بلندن أو خارجة من مسجد حي سكني في مدريد وهو ما كلفني نظرات غاضبة. وعندما كان علي أن أعيش حياة المسلم تملكني الخوف في أشكاله المختلفة.

لم أخش الرجل الألماني الذي سقط عن دراجته عندما استدار متعجبا من وضعي غطاء على رأسي، ولا من الحركة اليمينية برو كولن (Pro-Köln)

>>

(حركة نصرة المواطنين الألمان»، يمينة متطرفة تأسست في مدينة كولن الألمانية سنة ٢٠٠٥- المترجم) تلك المجموعة ضئيلة العدد وذات الصوت المرتفع التي أرادت أن تحاصر مبنى مسجد كبير في مدينة كولن الكاثوليكية. ولم أكن أخاف من المساجد. الخوف الوحيد الذي عانيته كان عند الخطوات الأولى في بحثي وهو حكم النساء المسلمات المتقدمات في السن اللاتي لم يقدرن على فهم ما كنت أعمله في مساجدهن. لم أكن في الداخل كما لم أكن في الخارج. كنت في لباس مناسب ولكن بشيء من التخفي وكنت متزوجة من رجل مسلم. وآلت النسوة تسوية غطاء رأسي مرات وأضفن إليه طيّة أخرى (من خلال إسدال وشاح إضافي أكثر سمكا على كتفي)، وطولن سروالي ورفعن جواربي إلى أعلى. كن يسعين إلى تغطيتي لمساعدتي على الانتماء إلى المكان الذي نادرا ما يديم فيه الخارجون عنه البقاء فيه، فضلا عن تعليمي الحروف العربية. بل طلبن مني أن يناديننى باسم فاطمة لأنهن لم يفهمن في البداية ما الذي يمكن أن تبتغيه واحدة اسمها إليزابث من المشاركة في حياة المسجد اليومية. كن يردن أن يعدن تسميتي وأن يحمين فضاءاتهن الآمنة وأن يكن متأكدات من مطالبتهن بأن يَحُزْن على ما كنت بعدُ أعرف أنه ملك لهن. ولكن هذه التخوفات الأولى تظل صغيرة ويسيرة، تخوفات على عملي الميداني وعلى نفسي بوصفي باحثة تسعى إلى إيجاد توازن على حافة عالمين في برلين المنشطرة.

في «مكة» في قلب لندن التي يحتفى بتعدديتها الثقافية، مجال بحثي الميداني الثاني، شعرت بذاتي بقوة أكبر. بدت لي الخطوط أكثر تمايزا بيني وبين النساء اللائي صادقتهن واللائي ينظمن كل حياتهم على وقع آذان الصلوات. ولكن ذلك التمييز كان يسمح، وبالمفارقة، لنفس تلك الخطوط بأن تنطمس. أمكن لي بيسر أن أنظر إلى ما وراء هذه المجموعة نحو مجموعة أخرى بحيث، ومن خلال مقاسمتي لهن حياتهن، تمكنت من التعرف على القلق حيال أبنائنا وطعم الكاري الحار، وعلى الرغم من أساليبنا المختلفة بشدة، اشتركنا كثيرا في نوع من النظرة الجمالية. وتساءلت نفس النسوة كذلك عن الدافع «الحقيقي» لوجودي في المسجد وكن في أغلبهن مقتنعات أن أهدافي الآكاديمية ثانوية بالنسبة إلى الطفل الذي كان ينمو في رحمي.

وصلت مدريد أسبوعا قبل الهجوم على شارلي إيبدو، واستمتعت بالقهوة مع الحليب وبجولات على القدمين طويلة في حديقة روتيرو. لم ينطلق بحثي عن المسجد إلا ببطء شديد. حينما سألت السكان المحليين عن المساجد نظر أغلبهم إليّ بأعين متسائلة، وكانوا كثيرا ما يجيبونني «أتوجد مساجد هنا في مدريد؟ هل تعنين المساجد في قرطبة؟» معبرين عن انقطاع كلي عن مثل عوالم الحياة الواقعية هذه. وعندما سألت نساء بدت لي عليهن علامات الانتماء المسلم ضحكن قائلات: « لا يمكن للمساجد أن توجد في مركز المدينة ولا يمكنها أن تكون مطلقا في العاصمة». من خلال تجربتي لمست خوفا مديد الوجود لدى الجماعة المسلمة في إسبانيا. لم يكن ذلك وليد هجومات باريس وإن كانت صعّدت من درجته. قبل شارلي إيبدو، في المسجد الأول الذي زرته شمال مدريد طردتني النسوة. طلبت منهن المشاركة في أنشطة جماعية فكذبن علي مدعيات أن لا وجود لها. في المسجد الثاني جنوبي المدينة سألني رجل على الباب إن كنت متأكدة أنني قصدت المكان الصحيح. حينما أومأت بالإيجاب قادني طرِبا إلى مجموعة من النسوة اللائي كن يراقبن أطفالهن ينشطون، أطفالهن الذين احتضنوا خدي ابني بابتساماتهم العريضة في ما كانت أمهاتهم تنظرن إليّ بأعين متسائلة.

ولكن وبعد الهجومات كفت المساجد عن الامتلاء بالوجوه المرتابة، بل فرغت. خلال الاسبوع الذي تلا الهجومات جلست وحيدة في مسجد حي صغير لا يفتح إلا للمصلين منتظرة مواعيدي مع أطياف نساء لم يأتين أبدا. حتى مسجد المدينة الأكبر أقفر من الناس وأقفل مصلاّه الرئيس خارج أوقات الصلوات. ولم أتوصل أنا وابني الذي كنت أحمل إلا إلى ملاقاة عدد قليل من النساء اثنتان منهما تتحادثان واثنتان تصليان وواحدة نائمة وما من واحدة منهن ردت على تحياتي. كان شعور الخوف يخترق عظامي زاحفا وأسرعت بمغادرة المسجد. لأول مرة خلال قيامي بالبحث شعرت أن شيئا ما لم يكن، بالمرة، على ما يرام.

صادفت الخوف في مدريد، خوف تزايد على أثر هجومات شارلي إيبدو في ذلك الفراغ المفاجئ وفي إجراءات الأمن المتزايد حول المساجد وداخلها. حل رجال الشرطة مسلحين برشاشات الكلاشنيكوف بساحة «باب الشمس»، مركز المدينة وفيما كانت أصوات صفارات الإنذار تخترق الفضاء كنت أهدهد ابني لينام. حل المحتجون المشاغبون الذين كان يقودهم الفرع الإسباني من حركة بيجيدا اليمينية (قوميون أوروبيون مناهضون لأسلمة الغرب) الذين كنت التقيتهم في درسدن (ألمانيا) خلال شهر أكتوبر المنقضي (٢٠١٥) بجوار المساجد على الرغم من اعتبارهم خارجين عن القانون بحكم محلي. على أثر شارلي إيبدو كانت جدران المساجد على امتداد البلاد وكل القارة مطلية بشعارات كتبت بأدهان البخاخات لتقول»عودوا إلى بلدانكم» أو حتى «الموت للإسلام». ثم التقيت آخرين أخافوني عندما دخلت مساجد فصاروا يتفادون اللقاء بي خالقين مسافات داخل جدرانهم المدريدية كما خارجها. كانوا يتساءلون حول وجودي متيقنين فجأة أن أهدافي لا يمكن أن تكون بريئة وأن وجودي هناك لم يكن لأهداف بحثي ولا لابني ولا لي أنا بالذات.

لم أفكر في إيقاف بحثي إلا بعد هجومات باريس لخشيتي من أن أكون قد هوّنت كثيرا من تقديري للوضعية السياسية التي كنت أواجه. كانت فكرتي أن أعزل بين قوسين السياسي عن عالمي مرتادي الجامع، عالميهما الاجتماعي والثقافي. والحقيقة أن السياسي هز هذين العالمين الاجتماعي والثقافي وهزني أنا داخلهما. كانت المساجد وبصرف النظر عن خلفيتها محل تهديدات، ولأول مرة شعرت بالخوف من وجودي داخلها. عقب هجومات شارلي إيبدو كتب إلي أصدقاء من الولايات المتحدة عن التجاوزات الحادثة في العربية السعودية وتلك التي كانت تقترفها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) متسائلين عن الكيفية التي بها كنت أنغمس في الاجتماع بمسلمين. ألم أكن أخجل؟ ألم أكن أشعر بالخوف؟ تردّدت أصداء المحادثة التي أجريتها مع مجموعة من الشباب المسلمين الإسبان في رأسي وقد فسروا لي خلالها أن عليهم على الدوام أن يدافعوا عن أنفسهم ضد الفضاعات التي كان يقترفها متطرفون على امتداد كل أرجاء الأرض.

صادفت الخوف في مدريد وكان أن لاحقني عندما عدت إلى برلين. حدثتني صديقات ممن يغطين رؤوسهن عن مكوثهن في بيوتهن عقب هجومات شارلي إيبدو كما حدثنني عن الابتسامات المبهمة اللاتي كن يلقينها في عربات الميترو وحول تفكيرهن في الانتقال إلى خارج أوروبا، ورأيت شيوخا أتراكا في برلين يحتسون الشاي متحدثين عن عودتهم إلى تركيا التي كانوا يعرفون. حدثني شاب مسلم في برلين عن التهديد الذي تلقته أخته اللابسة حجابا في الحافلة المحلية أسابيع بعد هجومات باريس عندما ساعدت امرأة عاجزة غير مسلمة على الصعود إلى الحافلة، حيث رفض المسافرون أن يخلوا الطريق وقال رجل من الداخل «على أحدنا أن يطعنها بسكين»، وكان صوته عاليا لا هامسا ولا وجلا. وبعد شهر سألني نفس الطفل عن سبب اغتيال ثلاثة شبان مسلمين في كارولينا الشمالية. سألني قائلا «أمن دون سبب؟» في بساطة والدموع تترقرق في عينيه. حتى طفل الحادية عشرة هذا البارع في لعبة المكعب متعدد الألوان (rubix cube) والذي لا يهوى إلا شوكولاطة فيريرو روشي كان خائفا.

وجه عالمنا الكوني يجعل منا كائنات هشة ومسكونة بالخوف، وتسعى حركات اليمين القومي إلى استغلال هذا الخوف من الآخرين منكرة أننا

نعيش كلنا على حواف عوالم مختلفة. هاهنا في ألمانيا، دفعت حركة بيجيدا إلى شوارع درسدن متسلحة بقوة متجددة ١٨ ألف فرد من جمهور يسعى إلى «مقاومة الاسلمة» مستندين إلى كراهية ترى أن المسلمين موجودون بأكثر بكثير مما يمكن أن يحتمل. من المحتمل أن تكون المستشارة الالمانية أنغيلا ميركل تعتبر أن المسلمين ينتمون إلى ألمانيا وأنا لا أنكر الأهمية الرمزية لكلماتها ولكن الوجوه التي رأيت والتهديدات التي تطال مساجد الأحياء توحي بأن الآخرية لا تزال تعرّف أوروبا اليوم، علما وأن اللوحة مشوشة إلى حد بأعمال المتعصبين من القتلة الذين قادوا هجومات شارلي إيبدو وصولا إلى مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام الذين يواصلون اقتراف القتل الصادم.

سواء أكنا باحثين أم مواطنين، نحن لا نعرف كيف نواجه هذا الخوف متعدد الوجوه متخالف الوقع عندما يزحف تحت جلودنا. إجراءات الأمن المتصاعدة والريبة المتزايدة هي كل ما يعوق قضيتنا. يجب علينا أن نكون قادرين على ضم أيدينا إلى ايادي جيراننا من الأعراق والمعتقدات المختلفة عما نحن عليه عندما نكون بصدد محاربة التطرف مدنيا من خلال ذات التقليد الإنسي الذي نحاول أن نحميه. بوصفي من داخل ومن خارج، وبوصفي باحثة في المساجد تراوح بين عالمين مختلفين انتقلت مخاوفي من اليومي إلى الوجودي عقب هجومات شارلي إيبدو، ووجدت نفسي أتراجع محاصرة بتلك الحدود التي طمحت بصدق إلى تجاوزها، حدود لا أومن بها ولكني غير قادرة على إشاحة نظري عنها.

توجه كل المراسلات إلى العنوان
becker.elisabeth@gmail.com

في البحث عن علم الاجتماع في باكستان

بقلم ليلى بشرى، جامعة لاهور لعلوم الإدارة، باكستان

يمكن أن نعتبر أن علم الاجتماع بالمعنى الغربي مؤسس بالكاد في باكستان. كان حمزة آلافي (Hamza Alavi) التي نشرت أعماله الهامة خلال السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ سوسيولوجينا الوحيد الذي حاز اعترافا عالميا، ومذّاك لم يصدر أو يكتب عمل علمي اجتماعي جاد واحد عن باكستان. صدرت مساهمات مهمة عن مؤرخين وعلماء سياسة وأنتروبولوجيين مع طوفان حديث من الكتابات حول النضالية الإسلامية في علاقة بالشأنين العسكري والجيوسياسي الباكستانيين. ولكن المناظير السوسيولوجية النظرية وذاتية الوعي غائبة، كما أن باكستان تفتقر إلى الجمعيات والمجلات السوسيولوجية المحلية.

علم الاجتماع الباكستاني ذو «الوجود الفعلي» الوحيد هو ذاك الذي يشمل خمسا من علماء الاجتماع (ثلاثة منهم تدربوا في الولايات المتحدة واثنان في أنكلترا) يدرسون في جامعة خاصة اسمها، وإن كان في ذلك إحراج، جامعة لاهور لعلوم الإدارة (ج ل ع أ). من بين الخمسة حوّل اثنان مواضيع تدريسهما وبحثهما واحد إلى الفلسفة وآخر إلى العلوم السياسية وواحد منقطع حاليا. انطلاقا من تاريخنا وسياقنا ليس ثمة إلا القليل الذي يبرر انتظار تحسن أكبر في المستقبل القريب.

في منتصف السنوات ١٩٩٠ أطلقت ج ل ع أ، معهد الأعمال الخاص الأعلى صيتا في باكستان، أول برنامج وطني رباعي السنوات للتعليم الجامعي ما قبل الإجازة يلقيه أساتذة مدربون في أوروبا أو أمريكا الشمالية حصرا. وبناء على ذلك انبثقت جزيرة تعليم جامعي بالغة الصغر وإقصائية وباهظة التكاليف ذات طراز أمريكي ضمن المحيط الباكستاني الشاسع الذي يمتد عليه التعليم العمومي الباكستاني اللاوظيفي. وفي حين لا تقدم برامج ج ل ع أ، حاليا، دروسا رئيسة إلا في الاقتصاديات وعلوم الكمبيوتر فإن البرنامج الدراسي لا يشتمل إلا على دروس قليلة في الإنسانيات وأو العلوم الاجتماعية. ولكن وعلى خلاف الدرسين الرئيسين اللذين يشمل كل واحد منهما مجموعة من الدروس مقننة المعايير تقدم دروس الإنسانيات والعلوم الاجتماعية على صيغة تلبية الطلب ويدرسها مدرسون أو مهنيون ملحقون (مثل الدبلوماسيين وعلماء النفس) يصادف أن يكونوا متوفرين محليا.

منذ البداية تفاعل الطلاب بإيجابية مع مقاربة جديدة تماما (ضمن المعايير الباكستانية) لتدريس العلم الاجتماعي وإن كانوا أتوا أصلا إلى ج ل ع أ مجذوبين بدروسها الرئيسة عالية الصيت والواعدة مهنيا. على مر الزمن تطورت العلوم الاجتماعية من كونها مكملا إلى درس رئيس مستقل كان قرر في البداية للتأقلم مع العدد المتزايد من الطلبة غير القادرين على الاستجابة إلى المتطلبات الصارمة للاقتصاديات وعلوم الكومبيوتر ولكنهم يرغبون في الحصول على شهادة ج ل ع أ المرموقة ويقدرون عليه. وتوسع القسم ليتمكن من احتضان عدد متزايد من طلبة الحرم الجامعي.

بلغ برنامج ج ل ع أ للإجازة الآن العشرين عاما وقطع قسم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية شوطا كبيرا. وبذلت نواة صلبة من المدرسين الجامعيين جهدا خارقا لتجويد البرنامج الدراسي وتحديد مواقعهم هم الخاصة في الجامعة من خلال تعزيز الفرق المختصة بدلا من التشغيل الأعمى للحاصلين على شهادات غربية. وباعتباري عالمة الاجتماع الوحيدة ذات التوقيت الكامل فقد تبنتني مجموعة الأنتروبولوجيين الواسعة حينها. وقد توفق رئيس القسم مؤخرا، وهو أنتروبولوجي، في تعويض الدرس الرئيس للعلوم الاجتماعية العامة بعدد من الدروس الرئيسة في الاختصاصات الدقيقة مثل السياسات والاقتصاد والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا، والتاريخ، والإنكليزية فضلا عن دروس ثانوية في علم النفس والفلسفة. نظمنا مؤتمرا دوليا متعدد الاختصاصات مرة واحدة في السنة على الأقل وتعاونا مع عدد من الآكاديميين الدوليين، ولكننا محاصرون بالمشاكل المزمنة للمدرسين العرضيين وبالطلب الطلابي بالتوازي مع تحديات جديدة من بينها عدوانية إدارية.

باستثناء عدد من الآكاديميين يعدون على أصابع اليد الواحدة يقيمون في باكستان لأسباب شخصية وبحثية، ينظر أغلب أعضاء فريقنا إلى التدريس في ج ل ع أ على أنه واجب مؤقت فيما يبحثون عن فرص أفضل في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو، وعلى ما صار عليه الأمر مؤخرا، في آسيا الشرقية والشرق الاوسط. ويغادر العديد منهم إلى الخارج للعمل ملحقين لمدد قصيرة على أمل العثور على عمل قار.

والحقيقة أن الإدارة العليا لا تعتبر تبدل المدرسين الجامعيين مشكلا جديا، ذلك أن نموذجهم المحبذ هو درس رئيس واسع في العلوم الاجتماعية من دون هيكلة لا يرتبط بتخصصات محددة ولا بمكلفين بالتدريس معينين ويمكن أن يكون كليا على عاتق مدرسين ملحقين أو زائرين. وبالفعل قاومت إدارة ج ل ع أ المركزية إدخال تعلمات رئيسة جديدة على امتداد أكثر من عامين ولا يزال احتقارهم لاختصاصنا يلقى التعزيز بتأثير تيارات ضمن الطلب الطلابي. نحن لا نعدم أبدا طلابا مهتمين ولكن القليل منهم راغبون في تحويل ذلك الاهتمام إلى التزام يتم اختياره بدلا من أن يكون إجبارا. سنة بعد أخرى ترسل لنا الإدارة معطيات عن الدروس الرئيسة التي يرغب فيها الطلبة عند القبول تقبع فيها اختصاصاتنا في أسفل قائمة الخانات التي لا يلي فيها علم الاجتماع والأنتروبولوجيا إلا التاريخ. لا تزال دروسنا تجلب الكثير من المنتسبين ولكن الدروس الرئيسة التي نقدم لا تزال تمثل خيارا متخلف المرتبة.

النجاح الذي يمكن لنا أن ندعيه هو أن العديد من الطلاب ينتقلون إلى اختصاصاتنا عندما يقدمون طلبات الانتساب إلى المدارس العليا وأن معدلات قبولهم تتزايد باستمرار، ولكن حتى في هذا يختار أغلبهم البرامج التطبيقية آملين في أن يضمن لهم ذلك الحصول على شغل في المؤسسات الإعلامية وصناعة الأفكار أو منظمات المانحين

محليا ودوليا وهو ما يتجسد في اختصاصات دراسات التنمية والدراسات الإعلامية والسياسات العمومية والدراسات الحضرية التي التحقت مؤخرا بالركب. وباعتبار طلابنا أذكياء ومتحمسين وطموحين فإنهم سيواصلون اعتماد هذه الخيارات العملية النفعية وأتوقع في أفضل الحالات أن يقرر طالب واحد أو اثنين اختيارا آكاديميا خالصا، وإن كنت لا أرى أن هذا الاحتمال سيكون لفائدة علم الاجتماع.

إن لم تكن باكستان مقبلة على الذهاب إلى علم الاجتماع فقد يكون من الممكن أن يقدر علم الاجتماع على بذل جهد للمجيء إليها. أنا لا أتوقع أن يعمد عدد كبير من علماء الاجتماع ذوي التكوين الغربي، بمن في ذلك الباكستانيين، إلى اختيار الاستقرار هنا إذا ما توفرت لهم خيارات أفضل. ولقد كان من العسير توظيف علماء اجتماع في باكستان حتى بصفة مؤقتة. ففي ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١ نسقتُ سلسلة من مداخلات محاضرين دوليين داعية آكاديميين لزيارات قصيرة تلهم كلا من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتوجههم، وحققنا بعض النجاح مع المؤرخين وعلماء السياسة ولكن ما من واحد من علماء الاجتماع المرموقين الذين فاتحتهم قبل الدعوة. على المرء أن يأمل في أن يستجيب في المستقبل علماء الاجتماع المبتدئون والمرموقون لدعواتنا لمناسبات آكاديمية. من ناحيتنا نحن نحتاج كذلك إلى الانخراط في مبادرات ج د ع اج بما في ذلك الفصول الدراسية الكونية.

ولكن قد يكون الأمل الأكثر وعدا بين يدي خريجي علم الاجتماع من كل أرجاء العالم. ليس باكستان «أخطر» بلد في العالم فحسب بل هو أكثر البلدان تعرضا لسوء الفهم. لم يتم تناول إلا القليل من مظاهر دولته ومجتمعه بالتحليل المعمق. وقد يحسن بالخريجين الباحثين على مواضيع رسائل مثيرة للتحديات أن يفكروا في الاشتغال على باكستان. كما يمكن للحاصلين الجدد على درجة الدكتورا أن يفكروا في المنافع التي يمكن أن يحصلوا عليها بفضل العمل في محيط تدريسي مصغر مثل الذي يتوفر في جامعتنا من طلبة متحمسين واستقلالية تدريس معتبرة وواجبات تدريسية معقولة وفرص في التعاون مع زملاء من اختصاصات أخرى. نحن بلد من دون علم اجتماع ولكننا بلد في حاجة أكيدة إلى التحليل العلمي الاجتماعي.

توجه كل المراسلات إلى العنوان <laila@lums.edu.pk>

"نحن بلد دون علم الاجتماع، ولكن في حاجة ماسة للتحليل السوسيولوجي"

احتمالات لمستقبل علم الاجتماع في باكستان

بقلم حسن جاويد، جامعة لاهور لعلم الإدارة، باكستان

عندما بدأت البحث عن عمل في باكستان كنت أعلم أن الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع قليلة ومتباعدة التوفر. مثلها كمثل مناطق أخرى من العالم وضع تأكيد حكومي تاريخي على العلم والهندسة العلوم الاجتماعية والإنسانيات في موقع طرفي إلى حد ما في أغلب جامعات البلاد في باكستان. حتى في المواقع التي وجد فيه قسم لعلم الاجتماع كثيرا ما كانت الإلزامات المؤسسية تحد من المجال المتاح. في القطاع الحكومي مثلا تعاضد التدخل الحكومي في تسطير البرامج الدراسية وتحجيم الحرية الآكاديمية مع الحزازات المهنية المؤسسة على التنافس على مواقع عمل حكومية مضمونة (وعلى الغالب متحزبة) لينتجا بيئة لا تساعد البتة على التدريس الفعلي أو البحث. في القطاع الخاص، سعت الجامعات سعيا كبيرا نحو استغلال الطلب على الشهادات في الاقتصاديات والأعمال وتكنولوجيا المعلومات التي تشترك كلها في ضمان عائد كبير للمتخرجين. في كلا القطاعين العام الخاص ليس ثمة بحث حقيقة مع القليل من المبادرة للانخراط فيه ودعم مؤسسي أقل.

في مثل هذا السياق قدمت ترشحي لوظيفة في جامعة لاهور لعلوم الإدارة (ج ل ع أ) مؤسسة القطاع الخاص تلك التي تعتبر واحدة من أعلى جامعات باكستان مرتبة وواحدة من الأماكن القليلة في البلد ذات الانخراط الفعلي في دعم العلوم الاجتماعية والإنسانيات. وعندما تقدمت بالترشح للجامعة كان معهدها للعلوم الاجتماعية والإنسانيات في فترة إعادة بناء. فبعد أن كانت الجامعة تمنح شهادة تخرج في العلوم الاجتماعية ضمنها كان الطلاب يتلقون عددا من الدروس من مختلف الاختصاصات صارت حينها تمنح شهادات أكثر تخصصا وأكثر قربا من الاختصاص الدقيق. وعلى هذا ولئن كنت قد قدمت ترشحي لخطة عالم اجتماع فقد طلب مني أن ألتحق بقسم العلوم السياسية حديث العهد.

وباعتبار حيازتي تكوينا في علم الاجتماع لسياسي والتاريخي واهتمامي بمواضيع تتعلق بالدولة والطبقة وإضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية في جنوب آسيا لم أعتبر احتمال العمل في قسم للعلوم السياسية أمرا إشكاليا. كان للقسم المجال والطلب الضروريين للتوسع في انتداب إطار التدريس. في مرتبة تلي مرتبتيْ الاقتصاديات والمالية يعتبر برنامج العلوم السياسية البرنامج الأكثر شعبية في ج ل ع أ بمائة وخمسين طالب مسجل جديد كل سنة وهو النقيض لبرنامج الأنتروبولوجيا وعلم الاجتماع الذي عادة ما يستقطب ١٠ إلى ٢٠ طالبا في المواد الرئيسة كل عام. ولئن كان من الممكن تفسير ذلك بانتشار (وإن لم يكن صائبا) الاعتقاد بأن العلوم السياسية أكثر قابلية للاندماج في السوق من شهادات العلوم الاجتماعية الأخرى فإن أثر ذلك في الانتداب في الجامعة واضح. من دون تصاعد الطلب الطلابي عليها فإن الاختصاصات الأقل شعبية مثل علم الاجتماع تبدو آيلة إلى أن تظل هامشية وقليلة التوظيف للإطار التدريس وضعيفة التمويل.

للعمل في باكستان إكراهاته، فحتى في موقع ذي أفضلية نسبية مثل ج ل ع أ التي قامت بعمل رائع للدفاع عن حرية التعبير والنقاش يكون من الضروري التعامل مع ندرة الموارد الآكاديمية والتجهيزات غير المناسبة وقلة الدعم المؤسسي للبحث وغياب الخريجين وبرامج ما بعد التخرج. تتضاعف هذه الصعوبات مع انعدام جماعة أتراب وزملاء كثيفة العدد يعملون من خلال إطار تخصصي متماثل.

باكستان بلد متعدد الإثنيات والأديان ذو ٢٠٠ مليون ساكن تقريبا مثقل بميراث حكم استعماري، ويشهد تحضرا وتغيرا اقتصاديا سريعين منتقلا نحو الديمقراطية ذو ثقافة مصنوعة من الفوران والنزاعات السياسية وانبثاق أشكال جديدة وأحيانا قديمة من التعبئة الاجتماعية والسياسية. ولكن، وعلى الأخص عقب تفجيرات ٩-١١ ، دارت البحوث في باكستان وعن باكستان حول الإسلام والتمرد المسلح. وباعتبار تزايد التمويلات المتأتية من مناطق التساؤل تلك (وعلى الخصوص من الغرب) وباعتبار انصراف أعداد متزايدة من الباحثين إلى بذل الوقت والطاقة في الاشتغال على هذه المسائل، سجلنا بالموازة انحدارا في مجالات البحث والتدريس الأخرى. في مجال العلوم السياسية عنى ذلك مزيد توجه الأقسام نحو العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. في ذات الوقت تم التوافق بين التأكيد على الطرائق والبحوث الكمية من جهة واهتمامات منظمات التمويل الأجنبية والمخططات الحكومية والمزيد من تمحور البحث الاجتماعي في باكستان حول مسائل «ذات أهمية سياسية» تبدو ظاهريا غير قابلة للتناول إلا من قبل الاقتصاديين القادرين على استخدام النماذج الاقتصادية الكمية. مقارنة بكل ما فيها من التعقيد وما لها من التنوع لا يزال ينظر إلى باكستان على أنها لا تزيد كثيرا عن بؤرة للتطرف الديني العنيف وأن مشاكل حوكمتها قابلة للحل من خلال معادلات تظهر نجاعة مخططات سياسية مخصوصة. تبدو زاوية الاختزال هذه منعكسة على غالب الأعمال المنشورة مؤخرا حول باكستان وحتى الكتب الصادرة حول السياسات اليسارية والاقتصاد السياسي الزراعي تُقحم الإسلام في عناوينها وسردياتها.

بوصفي عالم اجتماع في باكستان أعمل في قسم للعلوم السياسية ألاحظ أكثر فأكثر أن النقاشات حول البحث والمجتمع والنظرية لا تجد لها مكانا إلا ضمن هذه المؤشرات. على أنني في أعمالي الخاصة استكشفت العلاقة بين الدولة والنخب الآسيوية الجنوبية راسخة الجذور مركزا على الطريقة التي بها أثّرت مؤسسات الحقبة الاستعمارية وتدخلاتها، وعلى الأخص في الاقتصاد الفلاحي، في قدرة الطبقات المالكة على معالجة مصالحها والحفاظ عليها على مر الزمن. لا أزال أوالي الاهتمام بتفحص تبعات هذا النموذج على السياسات الديمقراطية الباكستانية المعاصرة كما أتحمس لاستكشاف الطريقة التي بها أعيد تشكيل نخبة الحكم وإنتاجها على مر التغير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتصل.

ولكن، في غياب ربط واضح مع الإسلام أو مع السياسة، يظل الاهتمام بهذه المسائل محدودا ويمكن قول الشيء ذاته في خصوص قضايا أخرى مثل الإثنية والجندر والتحضر. بل إن علماء الاجتماع يظلون متشككين إذا ما غابت المسائل الأولى. خلال بحثي عن متعاونين وزملاء مهتمين بمثل ما أهتم به من المسائل وجدت نفسي أشتغل مع علماء الاقتصاد والسياسة الذين، وإن كانوا بارعين ما يقومون به، يظلون مقصوري النظر على مناظير اختصاصاتهم وكذا على المقتضيات الأعم للبحوث المطلوبة من الممولين وعلى الإكراهات ذات العلاقة بكيفية تشكيل الأسئلة والبحث فيها والإجابة عليها. يروي الأصدقاء في التاريخ والأنتروبولوجيا وهما مجالان رئيسان آخران للبحث والتدريس في باكستان أحاديث عن مشاكل مماثلة، ولكن وإن كان الأمر كذلك فإن الهوة الفاصلة مفهوميا ونظريا بين هذين الاختصاصين واختصاصي أنا تظل سحيقة إلى حد محبط.

كافح علم الاجتماع في باكستان من أجل تأكيد وجوده متخليا عن المجال لفائدة اختصاصات من قبيل الاقتصاديات والعلوم السياسية ذات الصلات المؤسسية الأقوى مع المانحين ومع الحكومة. ليس هذا قابلا للتغيير على ما يبدو في المستقبل القريب ذلك أن ذات قوى السوق وأهواء السياسات المعولمة التي خلخلت أسس علم الاجتماع في باكستان هي التي تقود الآن أيضا العديد من الخريجين الواعدين، داخل باكستان وخارجها، إلى متابعة مسارات مهنية في اختصاصات بديلة. ولكن باكستان تظل أرضا خصبة لإنجاب علماء اجتماع يسعون إلى مواصلة الاهتمام بأسئلة ذات أهمية وطارحة للتحديات.

توجه كل المراسلات إلى العنوان <hassan.javid@lums.edu.pk>

"في كلا القطاعين العام الخاص ليس ثمة بحث حقيقة"

أولرايش بيك، عالم اجتماع أوروبي بمقاصد كوسموبوليتانية

بقلم كلاوس دور (Klaus Dörre)، جامعة فريدريش شيللر، يينا، ألمانيا، وعضو لجان البحث في ج د ع ام، حول النظرية العلمية الاجتماعية (ل ب ١٦)، وعلم اجتماع العمل (ل ب ٣٠)، والحركات العمالية (ل ب ٤٤)، والطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية (ل ب ٤٧)

أولريخ بيك في ٢٠١٤،يستلم جائزة الانجازمدى الحياة لمساهمته المتميزة في البحوث المستقبلية من لجنة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول الابحاث المستقبلية

أحدث كتاب أولرايش بيك (Ulrich Beck) «مجتمع المخاطرة» زلزالا فكريا في ألمانيا عند نشره لأول مرة. أكد بيك الموقف الخلافي القائل بأن الواقع الاجتماعي لم يعد يناسب اصطلاحات علم الاجتماع محاججا بأن تحولا شبه ثوري نحو تنويعة جديدة من الحداثة قد حدث ضمن ما يبدو صدفة مؤسّسية لم يمسسها التغيير منذ الحداثة الصناعية. على من أراد أن يفهم هذا التحول أن يقطع مع «التوافق الماركسي الفيبري حول التحديث» المهيمن وافتراضاته الخطية آحادية الاتجاه. اعتبر بيك أن النظريات السوسيولوجية الرئيسة حول التحديث وعلى الأخص تلك التي تناولت تراكم رأس المال (ماركس) أو النمو الخطي للعقلنة والبقرطة (إضفاء الصبغة البيروقراطية) (فيبر) «إكراهات ما فوق ذاتية» تلزم الفاعلين الاجتماعين بنحو ما للفعل ينتظر أن تتماثل معه كل الأنشطة الاجتماعية. كان يرى أنه يمكن لنظرية في الحداثة الانعكاسية أن تقطع مع ادعاءات الخطية الآحادية معوضا إياها بحجة تعتمد على الالتزام الذاتي، ذلك أن التحديث الآتي بصدد محو الحدود المرسومة للمجتمع الصناعي». من خلال التقدم ضمن سيرورة تحديث حازت استقلاليتها كان المجتمع الصناعي «بصدد التجاوز بل ‹المحو› تماما مثلما كان تحديث المجتمع الصناعي فكك المجتمع الإقطاعي وأعاد تركيب نفسه».

حدد بيك ثلاث مظاهر للتطور بوصفها مؤشرات على الانتقال نحو حداثة مختلفة. يتعلق الأول بالآثار الجانبية غير المتوقعة للإنتاج الصناعي التي صارت بنظر بيك القوة الدافعة الحقيقية للتاريخ. المخاطر البيئية والآثار غير القابلة للتلافي التي ولدتها تمثل تهديدا كونيا حقيقا، «إرعابا (Allbetroffenheit) ديمقراطي التوزيع»، تهديدا يحدق بنا جميعا لا يفرق في النهاية بين العمال والرأسماليين. متجاوزا تدريجيا «منطق توزيع الثروة» يرى بيك أن «منطق التوزيع الديمقراطي للمخاطرة» غير قابل للفهم بعد الآن من خلال مفردات الصراع الطبقي والعقلنة والتقسيم المتخالف للوظائف. وعلى الصيغة التي وضعها نقول قوله: الفقر هرمي وضباب الأدخنة ديمقراطي.

يترافق هذا النزاع البيئي الاجتماعي، ثانيا مع إضفاء للصبغة الفردانية على مظاهر اللاتساوي الاجتماعي. فلئن لم تزد الهوة بين المجموعات الاجتماعية عمقا خلال عقود ما بعد الحرب فإنها ارتفعت إلى مستوى، أو ربما مستويات، أعلى في نوع من «أثر المصعد» (elevator effect). حتى أفقر الفقراء صاروا يملكون أكثر مما كان لدى الأجيال السابقة وبإمكانهم الاختيار بين طيف من الخيارات الفردية.

تدريجيا ضعفت الفروق بين الأوساط الاجتماعية التقليدية إذ لم تعد الطبقية والتنضيد معيشين في عالمنا ومن ثم هما لا يمثلان إلا معطيات إحصائية. يظل الفرد وحدة الإنتاج الأخيرة للاجتماعي ضمن تجربة عالم معيش مجبرة على التحول إلى مركز تخطيط لحياته المرمّقة وإلا سيقع في خطر أن يكون في حالة مستمرة من البؤس. صارت الذوات الفردية «منزوعة» من الأشكال الاجتماعية المولدة للأدوار الطبقية والجندرية والصنفية و«أطلقتها» بدلا عن ذلك في خضم الإكراهات العملية للتنظيم الاجتماعي.

ذاك هو الموقع الذي يرى بيك ثالثا أن السياسات الفرعية للمجتمع المدني تنبجس منه باعتبار تذويب آثار الإنتاج الصناعي الجانبية غير المتوقعة للحدود بين السياسي واللاسياسي. يصير التقدم العلمي التكنولوجي مشتركا مرهونا بالمقولات الاجتماعية للتبرير والتشريع.

>>

وبصرف النظر عما إذا كان الموضوع القوة النووية أو الهندسة الوراثية يكون على الخبراء أن يكونوا دائمين الاستعداد لتدخل ما يسمى المعرفة البديلة غير العالمة في المناقشات. في هذا المعنى يغيّر الصراع البيئي الاجتماعي النظام السياسي المتناسق برمته، ويصير التمييز متقادم العهد بين اليمين واليسار هشا. يحفز اليمين الجديد الطماعين وقوى السوق غير القابلة للمراقبة والتقدم التقني فيما يتبنى يسار بيئي جديد متنوّر مبادئ محافظة للحماية مطبقا إياها على بيئة طبيعية كانت على الدوام موضوع تأثير سيرورات اجتماعية. يمثل ظهور الحركات البيئية وأحزاب الخضر بالتوازي مع التغييرات ذات العلاقة لدى قوى سياسية أخرى تطورات حدثت إلى حد ما بفعل تحول الحدود بين السياسي واللاسياسي.

على امتداد مساره المهني أدخل أولرايش بيك من حين إلى آخر تغييرات على أطروحاته الأساس في «مجتمع المخاطرة» ولكنه كان يدققها مستمرا في الدفاع عنها. ولئن كان مجتمع المخاطرة كتابا ألمانيا بالأحرى وعلى الأخص في قسمه المتعلق بإضفاء الصبغة الفردانية على المخاطر الاجتماعية فإن بيك سرعان ما انتهى إلى أن توجه إلى مجتمع المخاطرة العالمي الذي انبثق نتيجة لعولمة التهديدات البيئية. لقد كان بيك يحاجج على الدوام ضدا عن «المنهجية ذات الأساس القومي» التي اعتبرها واسعة الانتشار في علم الاجتماع. بدلا منها كان يدافع عن منظور كوسموبوليتاني قادر على الاتساع على امتداد المجالات العابرة للقوميات والسياسات الفرعية الخارقة للحدود حتى وإن كان ذلك ضمن تقطعات معقدة لمجتمع المخاطرة العالمي. وسرعان ما وجد بيك، من خلال جهوده لصياغة نظرية في التحديث الانعكاسي مناسبة لتنظير المجتمعات المعاصرة، حلفاء مرموقين من أمثال أنثوني غيدنز (Anthony Giddens) وسكوت لاش (Scott Lash) وبرونو لاتور (Bruno Latour) .

الانطباع الأول الذي يحصل لدى تفحصنا لمساهمات بيك هو أن قراءته السوسيولوجية للنزاع البيئي الاجتماعي هي أكثر مظاهر عمله إقناعا. إن مجادلته لتعريف المخاطر البيئية وللمعرفة بها وكذا مناقشته « لقوة الخطر متعادلة الأثر» لا تزالان ذاتي مناسبة عالية. وبالفعل تقع المخاطر مقرونة إلى التغير المناخي في القلب من معارك اليوم ومن المفاوضات السياسية. من الطبيعي أن تكون في الصف الثاني من الأهمية مؤقتا (مثلما هو عليه الحال في سياق الأزمة الأوروبية) ولكنها ستعود على الغالب بقوة أكبر على صيغة موجات من الغضب الاجتماعي العارمة.

إنجاز بيك الباقي هو تحديده هذا الواقع وترجمته له في اصطلاحات سوسيولوجية. صحيح أن تشخيصه «للرأسمالية الخالية من الطبقات» محط سؤال اليوم من خلال «عودة للطبقات» وباعتبار تفاقم بروز الفروق الطبقية داخل الدول وإن كانت التوازنات الاقتصادية بين الدول في تقلص على امتداد العالم. حولت التمزقات الاجتماعية وتقلص نسب النمو والكوارث البيئية «منطق توزيع الثروة» و«منطق توزيع المخاطرة» إلى دافعين متعاضدي التعزيز، على شاكلة الكلابة، للأزمة الاقتصادية البيئية. وتمت الاستعاضة عن المصعد المتجه إلى الأعلى بنوع من الخلاص الرباني المنقذ مجموعة واحدة بالضبط لأنه يدفع بالمجموعات الأخرى إلى المنحدر.

ولئن كان بيك قد رأى بوضوح هذه التطورات (التي تناسب حاليا، وبالمصادفة، عناصر من النظريات الكلاسيكية المحللة للرأسمالية) فإنه لم يكن قادرا أو راغبا في تحليل التشكل الطبقي غير التقليدي. على أن لبيك حسا خارقا بروح العصر (Zeitgeist) في علاقة ببعض التطورات الجديدة غير المتوقعة. مؤخرا، وباعتباره كوسموبوليتانيا وديمقراطيا أوروبيا رفع بيك صوته ضد «الماركيافيلية (تركيب من اسم المستشارة الألمانية أنغيلا ماركل وفيلسوف السياسة الإيطالي ماكيافال المنظر للتكتيك البراغماتي الحافظ الفضيلة من خلال تفادي تقلبات الأوضاع السياسية ولكن التعبير هاهنا يشير إلى فهم ما للماكيافيلية، اختزالي وغير صائب، التي قد تلخصه عبارة «الغاية تبرر الوسيلة»- المترجم) التي زجت بأوروبا الجنوبية في استعباد أزلي ملزم ومن ثم مهدد للفكرة الأوروبية التي لا تزال هشة التأسيس.

ترك بيك أثرا فكريا مذهلا، ومن دونه، ما كنت لأصير عالم اجتماع في المقام الأول. لقد توفي مبكرا جدا فخلف فقدانه خسرانا لن يكون تلافيه ممكنا أبدا. سوف ينقضي زمن مديد من عمر علم الاجتماع الألماني وكذا الأوروبي حتى يتفطنا إلى ما نفتقده بوفاة أولرايش بيك. ليست نظرية التحديث الانعكاسي إلا جزءا بسيطا من ذلك، ومن أجل توكيد ما تختزنه من أصالة لتجديد التفكير ربما كانت إحدى السبل تناول ميراث أولرايش بيك الفكري بالدراسة ومن ثم تطويره.

توجه كل المراسلات إلى كلاوس دوري على العنوان
<Klaus.Doerre@uni-jena.de>

أولرايش بيك في أمريكا اللاتينية

بقلم آنا مريا فارا (Ana María Vara)، جامعة سان مارتان الوطنية، الارجنتين، وعضو مكتب لجنة البحث حول البيئة و المجتمع (ل ب ٢٤) بج د ع اج

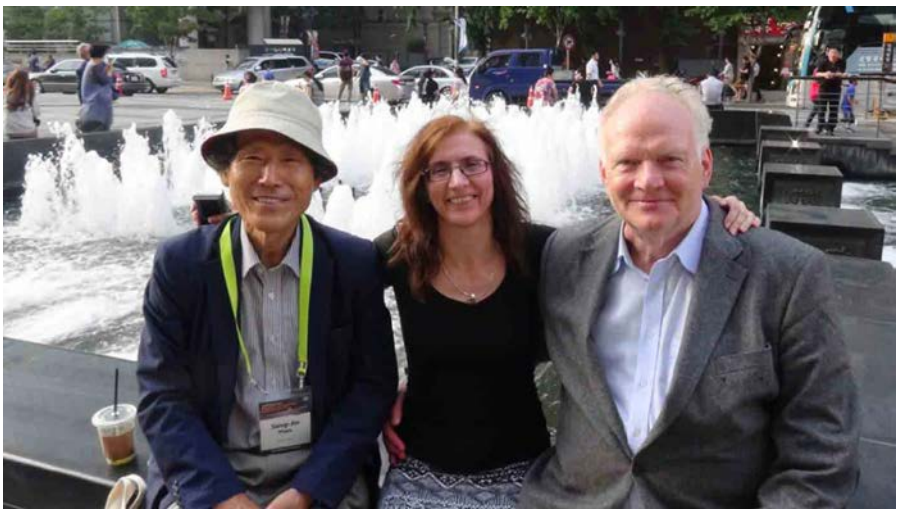

أولريخ بيك و أنا فارا
و سانغ-جين هان

كيف لنا أن نقدّر وقع عمل أولرايش بيك في أمريكا اللاتينية؟ عمل يجمع بطريقة فائقة التدقيق والشمول البشر والبيئة والمعرفة التقنية العلمية له الكثير ما يفيد به المواطنين والعلماء الاجتماعيين في شبه القارة التي غالبا ما تعرف بطبيعتها وسعيها الدائم إلى التصنيع.

ثمة تعالق عميق بين مفهوم «مجتمع المخاطرة» على النحو الذي طوره عليه بيك في كتاباته التي امتدت على أكثر من ثلاثة عقود والتفكير حول الموقع التابع لأمريكا اللاتينية الذي بدأ كتّاب ومثقّفو المنطقة في بلورته خلال العقود الأولى من القرن العشرين. في سعيه إلى عرض وضعية بلدان أمريكا اللاتينية الاستعمارية الجديدة عقب الاستقلال ندد هذا الخطاب بالاستغلال الجشع للموارد الطبيعية المقنّع تحت اسم التقدم على أيدي فاعلين أجانب بتواطؤ مع النخب المحلية. صار ذلك من قبيل الحس المشترك وأساسا لتنظيرات من قبيل «نظرية التبعية» التي ظهرت في السنوات ١٩٧٠ والمناقشات الحالية حول «الاستخراجية» (extractivism) و «الاستخراجية الجديدة». ليس بإمكاننا الحديث عن تناسب مباشر بين تنظيرات أولرايش بيك وهذا الخطاب ولكن عن حوار ينير فيه أحدهما الآخر. حجج ذلك الحوار الرئيسة هي ما أود استعادته في هذا المقال.

وسمُ أولرايش بيك الأساس للمخاطر بوصفها نتاج محتم «للتطور التقني الاقتصادي» (١٩٩٢،٢٠) يلفت الانتباه إلى ازدواجية هذه السيرورة وطبيعتها ثنائية الوجه. إذا ما استخدمنا كلمات بيك التي تتحدث عن النتيجة «السيئة» ل«خيرات» التصنيع قلنا إن ذلك قابل للملاحظة بالأحرى على أراضي أمريكا اللاتينية التي تمنح الموارد الطبيعية التي تصب الزيت على نار هذه السيرورة بما لها من آثار اجتماعية وبيئية. كما أن مشكل توزيع المخاطر أكثر قابلية للملاحظة وضغطا أخلاقيا في منطقة موسومة باللاتساوي. في هذا المعنى تمثل تنظيرات بيك مساهمة لا غنى عنها في فهم ظاهرة مديدة العمر في المنطقة.

زيادة على ذلك، كان كتاب بيك «مجتمع المخاطرة» مقروءا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بوصفه عملا يتناول الصبغة «الديمقراطية» للمخاطر مؤكدا على أن لا حدود بإمكانها أن تقام للتمكن من محاصرة المطر الحمضي أو الغمامة الإشعاعية اللتان كانتا في تشارنوبيل. على أن بيك كان واعيا منذ البداية بالعلاقة القائمة بين المخاطر والسلطة وبالتوزيع غير المتعادل للمخاطر داخل الدول وفي ما بينها. مستحضرا كارثة بوفال في الهند ومدينة فيلا باريزي البرازيلية شديدة التلوث كتب بيك: «لا يجب على تعادل المواقع من المخاطر على امتداد العالم أن يحجب عنا اللاتساوي الاجتماعي في مصابها؟ يظهر ذلك على الأخص حيث تكون المواقع من المخاطر والمواقع الطبقية متطابقة، وعلى المستوى الدولي كذلك. تقيم بروليتاريا مجتمع المخاطر الكوني تحت المداخن وإلى جوار مصانع التكرير والمواد الكيمياوية في المراكز الصناعية لدول العالم الثالث (١٩٩٢، ٤١ التشديد في النص الأصلي).

على أن بيك بدا غير معتقد بدايةً في أن المخاطر المفروضة كانت تُتقبل من دون تمييز من قبل مواطني البلدان النامية بوصفها الثمن الذي يتوجب دفعه من أجل التنمية «بالنسبة إلى هؤلاء يبدو تركيز مصانع المواد الكيمياوية بقنواتها وخزاناتها الهائلة رموزا باهظة الكلفة للنجاح» (١٩٩٢،

>>

٤٢). ولكن دراسة الخطاب الذي تم تطويره في أمريكا اللاتينية على امتداد القرن العشرين تبرز احتجاجات ضد مثل هذه المشاريع منذ بواكيرها الأولى.

مبكرا جدا في عام ١٩٣٠ كتب نيكولاس غيللن (Nicolás Guillén) الذي سينتهي إلى أن يصير الشاعر الرسمي للثورة الكوبية، في قصيدته «قصب السكر» ما يلي:

الرجل الزنجي
يقف إلى جانب حقل القصب
واليانكي
منتصب على حقل القصب
والأرض
تحت حقل القصب
دمنا الذي يسيل بعيدا عنا

كان يندد بالطريقة الهدامة اجتماعيا وبيئيا التي بها كانت الشركات الأمريكية تنتج السكر في كوبا تلك الأيام.

إلى حد هذا المستوى، تحدثنا عن إنتاج المخاطر وتوزيعها ولكن التعريف الحقيقي للمخاطر إسهام أساس آخر من إسهامات بيك في فهم هذه السيرورات في أمريكا اللاتينية. من له سلطة تحديد ما يمثل خطرا؟ من يكونون في موقع السيطرة على «علاقات التحديد» هم ذاتهم من يكونون في موقع المستفيد من سلطتهم. في مناقشته «للاتساوي المخاطر الكونية» كتب بيك: « على من يرغب في الكشف عن العلاقة بين عالم المخاطر والتفاوت الاجتماعي أن يبيّن نَحْوَ مفهوم المخاطر. المخاطر والتفاوت الاجتماعي وبالأحرى المخاطرة والسلطة وجهان لعملة واحدة. تقتضي المخاطر وجود قرار ومن ثم صانعا للقرار وهي تنتج حالة لاتناظر جذرية بين أولئك الذين يتخذون (القرارات) ويحددون المخاطر وينتفعون منها وأولئك الذين يجبرون عليها، وعليهم أن يكابدوا الآثار الجانبية غير المتوقعة لقرارات الآخرين بل ربما يدفعون حياتهم بدلا عنهم من دون أن تتوفر لهم الفرصة في أن يكونوا من ضمن سيرورة اتخاذ القرار» (٢٠١٤، ١١٥، التشديد في النص الأصلي).

أمن الممكن أن تتغير هذه الوضعية؟ أمن الممكن أن يتم الاستماع لمن يفتقرون إلى السلطة يوما ما، وأن تتمكن أمريكا اللاتينية من تجاوز الظروف الاستعمارية الجديدة التي لا تزال بعض سيروراتها مستمرة في الحدوث؟ في مقالاته الأخيرة زعم بيك أن «التحولات الجذرية للعالم» (Metamorphosis of the world) تجري اليوم بوصفها « الجانب الخيّر من الآثار السيئة». يقتضي ذلك «سلّما للتغير يتجاوز خيالنا» وهو على الغالب نتيجة للتغير المناخي ولكيفية مسه إيانا بالتغيير ومسه بالتغيير « كيفية وجودنا في العالم، وطريقة تفكيرنا حول العالم وفي تخيل السياسات ورسمها» (٢٠١٥a: ٧٥-٧٦)

على الرغم من تأكيده على الاختلافات بين «نظرية التبعية» ونظرية إضفاء الصبغة الكوسموبوليتانية، فقد نبه بيك إلى أن «تحولات الأوضاع، مبدئيا، لم تبلغ منتهاها، وأنها لا نهائية، وذات نهايات مفتوحة ويمكن أن تشهد التراجع. وحتى إذا ما انفتحت علاقات القوة على المشاركة، وحتى إذا ما كان ثمة المزيد من (التحسب في اتجاه) التساوي والتناظر في توزيع التبعات، فهل يعني ذلك أن لا تكون العلاقات الكوسموبوليتانية قابلة للاستخدام من جديد ضمن الاستراتيجيات الإمبريالية الجديدة؟ كلا بالتأكيد؟ ليس إضفاء الصبغة الكوسموبولتانية آحادي الاتجاه، وعليه فإنه يشتمل على إمكانية تعزيز بنى السلطة الإمبريالية (٢٠١٥b: ١٢٢ ، التشديد في النص الأصلي).

أقر بيك بأن أفكاره حول «تحولات ما بعد الاستعمار» كما كان يسميها ظلت «بحاجة الى التطوير» (نفسه، ١٢١)، وقد قطع موته المفاجئ تفكيره. ومهما يكن من أمر، فسيواصل العلماء الاجتماعيون والمواطنون العاديون في أمريكا اللاتينية في التعلم منه، ومن الدال أن العديد من كتبه مثل («مجتمع المخاطرة العالمي»، و»الحب عن بعد» الذي كتبه بالاشتراك مع إليزابث بيك غيرنشايم Weltrisikogesellschaft, Fernliebe, with Elisabeth Beck-Gernsheim وأوروبا الألمانية (Das deutsche Europa قد ترجمت إلى الإسبانية قبل أن تترجم إلى الإنكليزية. كان آكاديميا ومثقفا ناشطا في المناقشات العمومية، وواحدا من أكثر الوجوه المحبوبة في منطقتنا وذاك سبب مضاعف لإعجابنا.

توجه كل المراسلات إلى آنا مايا فارا على العنوان <amvara@yahoo.com.ar>

References
Beck, U. (1992) [1986] Risk society. Towards a New Modernity. London: Sage Publications.

Beck, U. (ed., 2014) Ulrich Beck. Pioneer in Cosmopolitan Sociology and Risk Society. London: Springer.

Beck, U. (2015a) “Emancipatory catastrophism: What does it mean to climate change and risk society?” Current Sociology 63(1): 75-88.

Beck, U. (2015b) “Author’s reply.” Current Sociology 63(1): 121-125.

> تأثير أولرايش بيك في شرقي آسيا[1]

بقلم سانغ جين هان، جامعة سيول الوطنية، كوريا الجنوبية، والعضو السابق لمكتب لجنة البحث في الطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية (ل ب ٤٧)

في محاولة لوضع الوجه الشجاع على مأساة سويل في كوريا الجنوبية،»بيك» اقترح ان الشيء «السيئ» أحيانًا يكون لديه تأثيرات «جيدة»-الانتباه الدقيق لقضايا السلامة و الجدل حول تنظيم عدم مسؤولية الحكومة.

يتنزل الاهتمام العمومي ضمن مشهد التشكيلات الخطابية بالتوازي مع مشهد السيرورات التاريخية للتغير الاجتماعي. أفضل ما يبين أثر أوارايش بيك في شرقي آسيان أي وعلى الأخص في الصين واليابان وكوريا الجنوبية هو وصف المنطقة اليوم وتحديد مشاكلها وإمكانياتها وكذا النقاش لا حول الإدراك العمومي المعاصر للمخاطر بل وكذا حول السبب الذي يجعل الحساسية تجاه المستقبل عالية في المنطقة اليوم.

يمثل شرقي آسيا أكثر قصص العالم نجاحا لحداثة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو النجاح الذي كان مكثفا ومتتابعا وتغييريا على نحو مدهش مساعدا المواطنين على استعادة إحساسهم بالفخر والثقة في النفس. ولكن النتائج الجانبية غير المقصودة للتحديث السريع الذي قادته دول بيروقراطية استبدادية تنموية أثّر في أعماق العديد من مظاهر حياة المواطنين. نتيجة لذلك كثيرا ما تبدو فوائد الحداثة المكثفة بمثل ضخامة ما تبدو عليه كارثية المخاطر وكثيرا ما ينزاح الاهتمام بطريقة عشوائية من المظاهر المنيرة للتنمية إلى مظاهرها المظلمة.

لا تزال تقاليد شرقي آسيا المعيارية مثل الكونفوشيوسية والداوية والبوذية عل حالها على الرغم من الإمبريالية الثقافية الغربية. من خلال لفتها الانتباه إلى المخاطر الماسة بالحياة المتولدة عن العولمة الرأسمالية بدأت هذه التقاليد، التي عادة ما تكون محافظة، ولسخرية الأقدار، في إشعال شرارة النقد لمجتمع المخاطرة بوصفه مسا خطيرا بالكرامة الإنسانية وبالتعايش وبالسياسات الإنسانية (المركزة على الإنسان).

ثمة أسباب ملتبسة ثلاثة لشعبية بيك في المنطقة. أولها تقبل تصور بيك لمجتمع المخاطر على أنه تصور عميق الواقعية وجد تصديقا له في كوارث من قبيل نكبة فاوكوشيما دايشي النووية في اليابان (٢٠١١) ومأساة العبارة سيبول في كوريا (٢٠١٤) أو سحابة الغبار الأصفر في بيجين، وعواصف الأغبرة وتلوث الهواء. ثانيا، وفضلا عن وصفه للمخاطر قدم بيك رؤية جديدة للمستقبل، ما أسماه التحديث الانعكاسي أو الحداثة الثانية. تتناسب هذه الرؤية مع بحث شرقي آسيا عن هويتها الخاصة وعن مستقبل أفضل لا يكتفي بأن يكون مطابقا تقريبا للحداثة الغربية. ثالثا كان دفاع بيك عن مقاربة تشاركية لحوكمة المخاطر محفزا، بما أنه قطع مع كلا النموذج المعتاد لحوكمة الدولة والمقاربة التكنولوجية للتصرف فيها.

ضاعفت زيارة بيك لسيول خلال شهر جويلية يوليو من سنة ٢٠١٤ من درجة الاعتراف العمومي به ومن مدى اتساع تأثيره. كان البلد ما يزال مصدوما من غرق العبارة سيبول خلال شهر نيسان أفريل السابق، وأطلق افتقار الحكومة للكفاءة في معالجة الوضع اهتزازات من الحزن والغضب على فقدان المئات، فيهم العديد من التلاميذ اليافعين خلال رحلة ذهابهم إلى المدرسة. على خلفية ذلك ألقى بيك محاضرة عمومية في حشد من الناس ملأوا قاعة المؤتمرات الدولية بمركز كوريا للصحافة. وعلى الرغم من تركيزه على التغير المناخي فقد وجه كلمات مواسية مبرزا صوت المواطنين بوصفه عملا محفزا للتغيير. وعلى أساس ما يراه من إمكان تضمن السيئ أحيانا آثارا حسنة غير مقصودة فقد أكد على أن مأساة سيبول الفاجعة حثت على الانتباه إلى قضايا السلامة وعلى النقاش حول انعدام المسؤولية المنظم لدى الحكومة.

بعد ذلك التحق بيك بالمنتدى الافتتاحي لتحالف مدينة سيول الكبرى للتفكير (Seoul's Megacity Think Tank Alliance (MeTTA)) في موضوع «ما

بعد الخطر، من أجل مدينة آمنة». في التليفيزيون، أكد بيك على الهواء من قاعة مدينة سيول Seoul's City Hall على نظرة تؤسس لسياسات جديدة: « صارت كل المشاكل المشتركة التي يعاني منها شرقي آسيا تحت الضوء الكاشف بعدُ. الأمم في حالة ترابط... ولكن كل واحدة منها تواجه الأخرى على أساس مشاكل تاريخية. ولئن كانت قد فشلت في توليد وحدة آسيا فليس من سبب يمنع المدن (الآسيوية) من أن تأخذ عنها المشعل.... يمكن لمدن مثل سيول أن تتحرك في اتجاه نموذج من «اتحاد المدن» بدلا عن اتحاد الأمم. الأمم تصير الآن كوسموبوليتانية فيما تصير المدن الضخمة «الكونية» كسموبوليتانية أكثر وأكثر... هذه نقطة انطلاق للتعاون ما بين المدن».

فجعت وفاة بيك المفاجئة المجتمع الكوري وأظهرت إصدارات الوسائط الإعلامية المحافظة والليبرالية سواء بسواء احترامها له. توسع عمدة مدينة سيول مارك وون سون (Park Won-Soon) في التعازي التي أصدرها بشأنه قائلا: «سوف أبذل ما في وسعي لأجعل من سيول مدينة نموذجا يمكنها أن تتغلب على المخاطر العديدة التي حذر منها البروفيسور بيك وذلك من خلال المشاركة المواطنية والتعاون ما بين المدن». وكتب الاستاذ الجامعي الكوري كيم مون جو (Kim Mun-Jo) شهادة تقدير له على صفحات The Joongang Ilbo فيما كتبت البروفيسور الباحثة هونغ شان سوك (Hong Chan-Sook) من جامعة سيول الوطنية نصا تذكريا ودودا على صفحات The Kyunghang Shinmun واصفة تجربتها الطلابية معه في ميونيخ: «لقد كان يبذل المساعدة على الدوام ويعمل على توفيرالدفئ الحنون لتلميذته التي أتت من بلد في الشرق بعيد وغير ذي ألفة «.

على صفحات The Hankyoreh وصفتُ بيك على أنه الآكاديمي الغربي الأكثر ودا ومحبة التقيته على الإطلاق. بطلب من العمدة وافق بيك على أن يطلق «مشروع سيول» حول الحوكمة التشاركية للمخاطر ليبدأ في جانفي ٢٠١٥ مظهرا الكثير من التحمس للمشروع خلال آخر محادثاتنا عبر السكايب في ٢٢ ديسمبر كانون الأول، بل اقترح «برلمانا للفاعلين ذوي العلاقة بالمخاطر في شرقي آسيا» وهي فكرة وجدها لدى برونو لاتور (Bruno Latour) بعد مدة قصيرة من ورشة عمل كانت قد انعقدت أوائل نفس الشهر في باريس. وفي شهر آذار مارس المنقضي، ولدى عقد مؤتمر إطلاق مشروع سيول، أقام قداسة الراهب الشهير ميونغ جين (Myoung Jin) الذي كان بيك قد التقاه وزوجته خلال زيارتهما لسيول سنة ٢٠٠٨ قداسا لذكراه.

كان أول ما حاز بيك على الاعتراف في اليابان في علم اجتماع البيئة وفي بداية السنوات ٢٠٠٠ صار مفهوم الفردنة لديه متزايد الشعبية. ولكن بيك صار معروفا بصفة خاصة بعد نكبة فوكوشيما داييشي النووية حيث بلور في حديث صدر له سنة ٢٠١١ أفكارا حول طبيعة المخاطر ولكنه حث المواطنين اليابانيين كذلك على الإسراع بالالتزام وبمنع الصناعيين والمحترفين من احتكار القرارات.

توازى وقع نظرية بيك عن مجتمع المخاطر في اليابان على أثر فوكوشيما بوقعها على العالم على أثر تشارنوبيل. ولدى وفاته أبرزت مرثياته على كبرى الصحف الوطنية مثل Asahi Shimbun, Nihon Keizai Shimbun, Mainichi Shimbun, Yomuiri Shimbun, Sankei Shimbun, وكذا على العديد من الصحف المحلية إنجازاته، ووصفه شريكه الأقرب البروفيسور مونينوري سوزوكي (Munenori Suzuki) من جامعة هوسي بأنه « مثقف عملاق ذو عقل كبير تفحص الخطر».

ربما كان بيك أقل شهرة لدى الجمهور الصيني ولكن كان له حضور خارق في الآكاديميا الصينية إذ تستشهد ٨ آلاف مقالة علمية صينية على الأقل ببيك وب»مجتمع المخاطر». وعلى الرغم من حضوره الجماهيري الضعيف في الصين أوردت كبرى الصحف والوسائط الإعلامية أخبار وفاته. وعلى امتداد صفحة كاملة من جريدة Wenhui Daily، تحت عنوان «كلمات مفاتيح أربعة حول نظرية بيك عن مجتمع المخاطر» لخص البروفيسور سان غوودونغ (Sun Guodong) من جامعة فودان مساهمته من خلال الكلمات «الحداثة الثانية، الانعكاسية، السياسات الفرعية، الكوسموبوليتانية»، وكتب البروفيسور وو كيانغ (Wu Qiang) من جامعة تسنغهوا مقالا حول بيك على صفحات New Century Magazine كما خصص له العديد من الآكاديميين كتابات على مدوناتهم الإلكترونية. ومثلما كان عليه الحال في اليابان وكوريا، كان موت أولرايش بيك في الصين فاجعا.

توجه كل المراسلات إلى سانغ جين هان على العنوان
<hansjin@snu.ac.kr>

[1] يود الكاتب أن يشكر كلا من الأساتذة Sae-Seul Park, Midori Ito, Mikako Suzuki, Yulin Chen and Zhifei Mao لمساعدتهم في تجميع المعلومات الضرورية من كوريا واليابان والصين.

تأثيرات أولرايش بيك المتخالفة

في أمريكا الشمالية

بقلم هويوكي كوروزاوا، قسم علم الاجتماع، جامعة يورك، تورنتو، وعضو مكتب لجنة البحث في نظرية علم الاجتماع بج د ع اج (ل ب ١٦)

أوليرخ بيك في المؤتمر العالمي الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في يوكاهاما.

إذا ما اعتبرنا التزام أولرايش بيك الذي لم يلن بالكوسموبوليتانية، وهو ما لم يكتف بتنظيره بل عاشه وشعر به بكثير من العمق، يكون من المناسب، ربما، أن يكتب مقالة تذكارية عن دوره في علم الاجتماع الأمريكي الشمالي عالم اجتماع ياباني فرنسي كندي. ولئن كنت ذا ألفة قديمة مع عمل بيك فإني التقيته لأول مرة لدى زيارته مدينة تورنتو في أوساط السنوات ٢٠٠٠. أذكر الآن بجلاء افتتانه بتبني المدينة للحداثة المعمارية (التي ترمز إليها City Hall التي صممها المهندس المعماري الفنلندي فيليو ريفل (Viljo Revell)) وتحمسه لتعدديتها الإثنية الثقافية إذ تعتبر تورنتو واحدا من أغنى مخابر العالم الاجتماعية لدراسة التنوع. لقد كانت هذه المواضيع بالطبع من ضمن اهتمامات بيك الفكرية الجوهرية وعلى امتداد جولاتنا وأحاديثنا اكتشفت أن التحديث الانعكاسي والكوسموبوليتانية، وزيادة على قربهما الفكري منه، مسألتان عمليتان وحياتيتان يوميتان بالنسبة إليه.

في تقديرنا لوقع بيك المهم في أمريكا الشمالية نحن في حاجة إلى التمييز بين عوالم علمية اجتماعية ذات وشائج مجالية فكرية. ربما كان أثره الأكبر في علم الاجتماع الكيبيكي الناطق بالفرنسية وهو ما لا يستغرب اعتبارا لعلاقاته مع التفكير العلمي الاجتماعي الأوروبي. استخدمت العديد من مفاهيم بيك المركزية وبناءاته الحجاجية مرجعا لكبار علماء الاجتماع الكيبيكيين الذي كانوا في علاقة وطيدة مع مفاهيم مجتمع المخاطر والتحديث الانعكاسي ضمن كتاباتهم حول الحداثة وما بعد الحداثة (ميشال فرايتاغ (Michel Freitag) وجوزيف إيفون تريو (Joseph Yvon Thériault))، وتصاعد الفردنة (دانيال داجني (Daniel Dagenais)) وكذا مع مفهوم بيك للكوسموبوليتانية لدى التفكير في الممارسات العابرة للثقافات على امتداد كل أمريكا (جون فرانسوا كوتي (Jean-François Côté)). مع العلم أن مجلة علم الاجتماع الكيبيكية الأكثر رسوخا Sociologie et sociétés ‹علم الاجتماع والمجتمعات› كانت أفردت عددا خاصا بالكوسموبوليتانية سنة ٢٠١٢ مستخدمة كتابات بيك نقطة مرجعية.

العالم العلمي الاجتماعي الأمريكي الشمالي الثاني متكون من علم الاجتماع الكندي ذي اللسان الإنكليزي الذي يتميز، وفقا لموقعه المتقاطع بين القطب العلمي الاجتماعي الأوروبي وقطب الولايات المتحدة الأمريكية، بدرجة وسيطة من التعالق مع أثر بيك. وعلى الرغم مما يبدو من قلة حضوره في كندا ذات اللسان الإنكليزي مقارنة بالكيبيك مست كتاباته ثلاثا على الأقل من اختصاصات علم الاجتماع الفرعية: علم اجتماع الأمن والمراقبة وعلى الأخص في علاقة بالعلاقات بين أنظمة الأمن الجديدة وتقدير المخاطر (دافيد ليون (David Lyon) وسين ب. هير (Sean P. Hier) ودانيال بيلاند (Daniel Béland))، وعلم الاجتماعي البيئي وذلك من خلال دراسة حالات التصرف العمومي المؤسسي في مشاكل المخاطر ومواقعها ذات الأساس المحلي (هاريس آلي (Harris Ali)) وعلم الاقتصاد السياسي الكندي وعلى الأخص في علاقة بالتشغيل الهش (لياه فوسكو (Leah Vosko)).

علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر المناطق الأمريكية الشمالية على الإطلاق التي ترك فيها عمل بيك البصمة الأكثر إنارة حيث يكون الاستثناء لافتا إذا ما قورن بأثر أوروبا وآسيا أو امريكا الجنوبية (وهو ما تشهد عليه مقالات أخرى في هذا العدد من حوار كوني). قد يكون من المغري الاستناد مجددا إلى ذلك التقابل البالي واليسير أكثر من غيره بين النزعة التجريبية في الولايات المتحدة والنزعة التنظيرية الأوروبية لتفسير هذه الوضعية الشاذة، ولكن عناصر جوهرية أخرى لها دورها. من منظور مؤسسي لم تكن ثمة شبكة ذات ارتكاز في الولايات المتحدة من المتعاونين أو المريدين لبيك تنشر أفكاره من خلال قيادة أقسام علم

>>

الاجتماع فيها (ميشيغان، ويسكنسون، شيكاغون بيركلي، هارفارد، إلخ)، أو مجلاته (American Journal of Sociology, American Sociological Review, إلخ). بل إن بيك ، وبدلا من أن يسعى إلى إطار تحليلي موحد، خيّر أن يكتب مقالات على صيغة تحارير تمكّن من خلالها من أن يطور جهازا مفهوميا متحولا استجابة للظروف الاجتماعية سريعة التغير. وعليه لم تكن مفاهيمه قابلة للاستخدام بصفة إجرائية في المواضيع التي تناولتها الاستقصاءات الإمبيريقية المفصلة والدقيقة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. اعتبارا لذلك كان حضوره المتحول ضمن دوائر علم الاجتماع في الولايات المتحدة شبيها بحضور زيغمونت باومن (Zygmunt Bauman) حيث يمثُل أثر كلا المفكرين المحدود في تقابل تام مع حضور بورديو (Bourdieu) شبه الكنسي. فضلا عن ذلك، واستخداما لتسميات مايكل بورواي واسعة الأثر، كان بيك عالم اجتماع عمومي تقليدي لا يتناسب عمله تماما مع قيود علم الاجتماع المحترف في الولايات المتحدة. لم يكن نشاطه الفكري العمومي، وآخرها نقده للمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، أو كما أسماها بيك «الميركيافيلية» ولمشروعها بناء أوربا ألمانية المركز، معروفا على نطاق واسع في الولايات المتحدة وإن عكس ذلك النوع من علم الاجتماع العمومي والمدني الذي كان ينادي به علماء اجتماع مرموقون مقيمون في الولايات المتحدة من أمثال بورواي، وأورلاندو باترسون (Orlando Patterson) وميشال لامون (Michèle Lamont) وآخرون.

ولكن، وبالتوازي مع ذلك، يمكن العثور على أثر لبيك في العديد من أقسام علم الاجتماع في الولايات المتحدة. لقد كان العديد من علماء الاجتماع المرموقين بمن في ذلك جيفري سي آلكسندر (Jeffrey C. Alexander) وكرايغ كالهون (Craig Calhoun) وساسكيا ساسين (Saskia Sassen) قريبي الارتباط بكتاباته فيما صار مفهوم مجتمع المخاطر فكرة راسخة في علم الاجتماع البيئي وفي بعض مقاطع علم اجتماع العلم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة (وعلى الأخص منها تلك التي تعالج الإدارة التنظيمية في المخاطر وسياسات المخاطر التقنية العلمية). ومن المثير للانتباه أن مناداة بيك بالكوسموبوليتانية المنهجية كان توجها موجودا، قبل ميلاد العبارة، في التحاليل العلمية الاجتماعية النسوية في الولايات المتحدة تلك التي عالجت أنماط الهيمية المتقاطعة، ولدى منظري العالم- الأنظمة، وعلماء الاجتماع الدارسين للحضارات أو الإمبراطوريات من منظور تاريخي مقارن، والإثنوغرافيين الكونيين متعددي المواقع الدراسية، وعلماء اجتماع السياسة المستكشفين «للسياسات النزاعية» العابرة للقوميات، وآخرين. يعني ذلك إذا أن نوعا من التآلف، غير متوقع على الغالب، كان يعتمل على امتداد سنين بين نقد بيك للمنهجية القومية والبعض من أكثر تيارات علم الاجتماع حيوية في علم الاجتماع في الولايات المتحدة.

على طريق مواصلة ميراثه أقترحُ أربعة مواضيع بحثية تبنى على أساس انشغالاته. يمكن للأول أن يتفحص الآثار الاجتماعية السياسية لدورات المخاطر الكونية الصاعدة متزايدة السرعة. يمكن لذلك أن يشمل سيرورات فائقة الانتقائية تمثل فيها، رمزيا وسياسيا، منظمات أنجزت أفعالا محددة صارت مخاطر ملحة (مثل الإرهاب) فيما تكون أخرى محل إهمال (مثل الفقر المعمم والعنف البنيوي). علينا ثانيا أن نبادر إلى تناول أثر القوى الكونية في الظواهر الاجتماعية مهما كان مقياسها التحليلي ومن ثم إستشكال خاصية «الاجتماعي» بوصفه موضوع دراستنا بدلا عن تناوله وكأنه أمر مفروغ منه. علينا ثالثا أن نحاول أن نفهم فهما أفضل طريقة اشتغال الفاعلين والمؤسسات التي يجعلها حاضر المشاريع الجماعية ذات الصبغة التعددية الثقافية والمساواتية متوافقة مع الكوسموبوليتانية ولكنها، وبذات الأهمية، تجعل للقوى المضادة للكوسموبوليتانية وحماسية القومية معنى لحضورها في المجتمع المدني الكوني. يمكن لنا رابعا أن نطور تجميعا للمعطيات وأدوات منهجية لا تقتصر على أو تفترض أخذ الدولة الأمة وحدة تحليل وحيدة وذلك بغية مقارنة ومقابلة الظواهر والفاعلين والمؤسسات ما فوق وما تحت القومية (من قبيل المدن، والمناطق أو الشركات العابرة للقوميات). وبالفعل، فقد وضع بيك أجندا وإطارا لمعالجة قضايا زمننا الملحة.

التقينا، أنا وبيك لآخر مرة في ديسمبر كانون الأول (٢٠١٤) في ورشة باريسية حول المعطيات وطرائق البحث الكوسموبوليتية حيث تحدث بحماس كبير عن كتابه اللاحق The Metamorphosis of the World ‹تحولات العالم›. كان ينظر له على أنه رائعته، ودفاع عن رؤية علمية اجتماعية جديدة وإطار مرجعي يمكنه أن يحلل ما يطرأ من تحولات التي نشهدها اليوم. لم تكن تلك آخر أفكاره الرؤيوية ولا دليلا إضافيا على إبداعيته الفكرية ‹ذات المدى الواسع›. خلال آخر ليلة في الورشة، كان لي عشاء مع صديق في مطعم تقليدي صغير من ذلك النوع سريع الاختفاء من دوائر باريس المركزية. وبينما كنا نغادر المطعم، اكتشفنا أن بيك وزوجته، إيليزابث بيك غرينشهايم، عالمة الاجتماع من الطراز الرفيع، كانا يسبقاننا وأنهما كانا ولاشك قد تناولا عشاءها في نفس المطعم. لم نرغب في إزعاجهما بينما كانا يبتعدان ولكننا التقطنا منهما قبسا حيث كانا يمشيان يدا بيد قبل أن يلفهما، رويدا رويدا، هواء تلك الليلة الباريسية البارد الضبابي. سيكون ذلك المنظر هو آخر ما أذكر عن أولرايش بيك، رجل الفكر الكبير الطيب الأصيل، الذي جال في شوارع عالمنا الاجتماعي. وفاته خسارة كبرى لي أنا على المستوى الشخصي ولعلم الاجتماع وللعلوم الاجتماعية كافة.

توجه كل المراسلات إلى فويوكي كوروزاوا على العنوان <kurasawa@yorku.ca>

رحلة إيرلندا في اتجاه النكبة الاقتصادية

بقلم سيان أو ريان (Seán Ó Riain)، جامعة ماينوث الوطنية الإيرلندية، إيرلندا

عُرفت إيرلندا خلال السنوات ١٩٩٠ وفي كل أرجاء العالم على أنها «النمر السلتي» سريع النمو. كان ازدهار الصادرات التي تديرها الاستثمارات الأجنبية يحوز اهتمام العناوين الكبرى ولكن القصة الحقيقية كانت تناميا كبيرا للبطالة في بلد موسوم تاريخيا ببطالة وهجرة مرتفعتين. في منتهى السنوات ١٩٩٠ كانت تتوفر للمجتمع الإيرلندي موارد خيالية تشمل ثروات اقتصادية ومؤسسية وثقافية. استقر الاقتصاد الإيرلندي وتمّت تنمية ذات بال وكان وزر دين وطني ضخم من مخلفات السنوات ١٩٨٠ بصدد السداد.

ولكن ومع حلول ٢٠٠٨، تبخرت هذه الموارد ويبدو أنها تفتتت شظايا بفعل الأزمة المالية. وصارت الصورة البهية لوليد الاقتصاد الكوني الليبرالي للسنوات ١٩٩٠ قصة مثالا للرأسمالية في أجلى مظاهر طيشها.

ما الذي قادنا إلى هذا التغير المأساوي؟ تعاضدت ثلاث من خصائص الرأسمالية المعاصرة، هي الرسملة، والاندماج الدولي، والسياسات الاقتصادية» الليبرالية»، لتصنع أزمة إيرلندا الراهنة حادة المأساوية. أولا، كان ازدهار السنوات ١٩٩٠ قد بني على استثمار إنتاجي في صناعات جديدة تعززها وكالات تنمية نشطة على ملك الدولة ولكن السنة ٢٠٠٠ شهدت تزايد المضاربة في الملكية بفوائد زهيدة، مضاربة أينعت بفعلها البناءات السكنية والتجارية من خلال «فقاعة عقارية» حقيقة (الفقاعة العقارية هي مستوى من المضاربة عال على كل السوق العقارية يتميز بتعاظم الفارق بين القيمة الحقيقية للعقارات والمساكن على وجه أخص ومرجعيات الاتجار فيها مثل الأجور - المترجم). وانتهى ذلك إلى أن قاد نحو انهيار بنكي وديون بنكية كبيرة أثقلت كاهل الجمهور.

ثانيا، بلغت رسملة إيرلندا مستويات خطرة بسبب الديناميات المتحولة للاندماج الأوروبي. فقد كانت الصناديق العمومية الأروبية قد ساعدت خلال السنوات ١٩٩٠ نسبة هامة من الاستثمار الإيرلندي، ولكن، وخلال السنوات ٢٠٠٠ هيمنت أدفاق من التداين الخاص على الاقتصاد وصارت البنوك الإيرلندية شديدة المديونية تجاه المقرضين الدوليين. بل إن سياسات الاتحاد الأوروبي دفعت في اتجاه المزيد من الاندماج المالي بما في ذلك ما كان من خلال تركيز اليورو عملة موحدة حتى أن العديد من الحكومات الأوروبية وكذا اللجنة الأوروبية قلصت من الاستثمار الاجتماعي ورأس المالي. وفيما كانت أوروبا تستثمر بكثافة في المستقبل صارت الآن تضارب فيه.

ثالثا، ساعدت سياسات إيرلندا الوطنية ذاتها على تحويل ضغوط الرسملة الدولية إلى كارثة داخلية. جمعت حكومة أواخر السنوات ١٩٩٠ الشعبوية بالنيوليبرالية في خليط خطر قاطعة كل الضرائب بحيث صارت أكثر تبعية تجاه الضرائب الموظفة على المبيعات لتمويل الإنفاق المتزايد. وعندما مس الانفجار القروض والمضاربات العقارية خلال أزمة ٢٠٠٨ تخلف لإيرلندا نقص حاد في ماليتها العمومية وجوابا على ذلك سارعت البلاد بالانتقال إلى اعتماد ضرائب جنونية التزايد واقتطاعات قاسية في الإنفاق.

تلقن القصة الإيرلندية بعض الدروس المهمة حول الليبرالية الاقتصادية الراهنة. كثيرا ما صنف الاقتصاد الإيرلندي في نفس خانة عائلة الرأسماليات الأنكلو- أميركية «الليبرالية» وعلى ذلك يبدو الكثير من ملامح التجربة الإيرلندية أليفا. كل مظاهر «آليات السوق» الجوهرية والمعتادة من قبيل اقتطاع الضرائب من مرابيح رؤوس الأموال وتخصيصها لدفع الاستثمار والاعتماد على مخزون السوق لتأمين التوجيه والتأكيد على «اللمسة الخفيفة» للبنوك لتحقيق التعديل والحد من قدرة الدولة حتى على تجميع المعلومات حول النشاطات البنكية، ساهمت مساهمة مباشرة في انهيار إيرلندا الكارثي.

كانت ثمة عناصر أخرى ولاشك. فقد منح نظام حكومي شديد التمركز سلطة ضخمة لمجموعة صغيرة من الوزراء المهمينين مما يسر استتباب نظرة ضيقة ومنغلقة للتنمية الاقتصادية فيما كانت الحوكمة الديمقراطية تضعف. وأجبرت السياسات النقدية التي أوصلت المضاربة العقارية إلى مستوى غير مسبوق بالتوازي مع إضعاف القاعدة الوطنية لاقتطاع الضريبة على اعتماد التقشف لاحقا. ونسفت دولة الرعاية الاجتماعية التي ركزت على الدفوعات السائلة بدلا من الخدمات العمومية المعمم الدعم الشعبي لحماية الخدمات الاجتماعية. كانت كل هذه عناصر سياسية ذات وقع كبير. تنزع الاقتصاديات الأنكلو-أمريكية الليبرالية إلى الاعتماد على منظمات عمومية وخاصة عالية الهرمية وإلى منح سلطة كبيرة إلى الأحزاب الحاكمة وهي تنزع إلى التصرف في عجز الميزانيات مؤكدة على الفوائد في ارتباطها بالدخل بدلا عن الخدمات المعممة. قد لا تكون هذه الملامح من مظاهر «الأسواق» ولكنها مشتركة على الغالب بين الرأسماليات الليبرالية ومن ثم فهي عناصر مشتركة ضمن الايبرالية القائمة.

بعد أكثر من ست سنوات من انهياره، يبدي الاقتصاد الإيرلندي الآن علامات تعاف هشة وغير متكافئة. تمكن الإشارة على الأخص إلى أن التشغيل متزايد وأن عائدات الضرائب تتصاعد فيما يتقلص حجم عجز الميزانيات. ولكن قدرة إيرلندا على المضي قدما مهددة بفعل نفس التيارات الثلاث التي تسببت في انهيارها. فلئن كانت البنوك لا تقرض بنفس التسيب الذي كانت تتصرف به سابقا فإنها لا تمنح إلا القليل من القروض للأعمال الإنتاجية ولم تعمد الحكومة إلا مؤخرا إلى بعث بنك تمويل حكومي طال انتظار الإيفاء بوعده. وعاد كلا قطاعا المالية والملكية إلى الاندفاع بوصفهما قطاعي نمو بحيث ارتفعت الإيجارات والأثمان بما سلط ضغوطا على العائلين والأعمال الصغيرة.

"فيما كانت أوروبا تستثمر بكثافة في المستقبل صارت الآن تضارب فيه"

بالتوازي مع إعادة الرسملة هذه كانت الإجابة على سياسة منطقة اليورو غير مناسبة البتة. قد لا يكون من المفاجئ أن يستمر الزعماء الأوروبيون في اعتماد «التقشف» باعتبار التردد التاريخي للديمقراطيات الاجتماعية الأوروبية في تسجيل عجز في ميزانياتها وفي الخروج بعروضها إلى الأسواق المالية العالمية. ولكن من المفاجئ أن نفس هذه الديمقراطيات الاجتماعية رفضت جوهريا محاولات جادة لتعديل الاقتطاعات الإنفاقية الحالية بمخططات تمويل هامة من أجل دفع النمو أو تحسين ظروف العيش. ويشهد المخطط الحالي للاستثمار، الذي تتولاه مجموعة من الوكالات العمومية، نوعا من الحجب من خلال جولة جديدة من «التسهيلات النوعية» التي تجرف التمويلات نحو التمويل الخاص.

أخيرا تسير الحكومة الإيرلندية الحالية مهرولة بسرعة أكبر فأكبر نحو الاقتطاعات الضريبية، وهو تحول شعبي ولا شك في نظر ساكنة محاصرة. يركز ذلك الأنظار على تحد يواجه القوى التي تعارض سياسات التقشف الأوروبية والإيرلندية الراهنة. على خلاف تصورات مشتركة لم يكن تعديل الميزانيات تكتيكا خاصا بليبراليي الاقتصاد الاوروبي بل تكتيكا للديمقراطيين الاجتماعيين في الاتحاد الأوروبي. لقد سعوا إلى تضامن اجتماعي يضمنه عقد اجتماعي ينبني على نسب تشغيل عالية وخدمات اجتماعية قوية وأجور متعادلة مع حماية كل ذلك في شرنقة من الصرف المالي الحذر. لا تؤكد المقاربات الإيرلندية والأوروبية اليوم إلا على الشرنقة بما في ذلك القليل من الحماية الاجتماعية النادرة. هذه إعادة اكتشاف لمشروع ديمقراطي اجتماعي قديم يعتمد الحذر والحماية والنشاط الإنتاجي اقتصاديا واجتماعيا، تلك المقاربة التي كثيرا ما كانت عرضة للتهميش ضمن مناقشات سياسات الاتحاد الأوروبي، ولكنها إعادة اكتشاف بالغة التأخر.

توجه كل المراسلات إلى سيان أو ريان على العنوان <Sean.ORiain@nuim.ie>

> دفاعا عن المجال العمومي

بقلم ماري بي كوركوران (Mary P. Corcoran)، جامعة ماينوث الوطنية الإيرلندية، إيرلندا

مظهر من مظاهر التجمع المدني- مخصصات للضواحي الخارجية لدبلن.
الصورة لماري كوركان

في إيرلندا، مثلما هو عليه الحال في ديمقراطيات ليبرالية أخرى، شهد المجال العمومي المؤسس، ممثلا في الخيرات والخدمات العمومية في التعليم وخدمات الإعلام العمومي، حالة تراجع. في ذات الوقت يجعل ما أسميه «المجال العمومي الوسيط»، أي ما يوضع تحت الرادار من تلك الأحداث والأنشطة والممارسات التي تؤثث العمومية والعمومية المندفعة، حضوره محسوسا في سياق خروج إيرلندا من سنوات التقشف. من الممكن أن نرى جمهورية أنجزت إصلاحها تنبث فيها القيم التي تكرس المجال العمومي الوسيط نحو المجال العمومي المؤسسي دافعة نحو إعادة تعديل للعلاقات بين السوق والدولة والمجتمع المدني.

عانى المجال العمومي الذي كان، سلسلة من النكسات مع حرمانه من الموارد المالية وتعرضه لنقد لا يلين. تلك هي نتيجة ٣٠ سنة من «البحبوحة الخاصة والإملاق العمومي» بعبارة جي. ك. غلبرايث (J.K. Galbraith). مسدو الخدمات الصحية والمربون والخدَمة العموميون هم الرؤوس التي تظهر من تحت سطح ما يمتدح من الزعماء السياسيين وقادة القطاع الخاص والإعلام. يعلمنا تحليل أنثوني كاولي (Anthony Cawley) لتأطير الإعلام للقطاع العمومي في إيرلندا من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ الكثير من هذا المنظور. لقد بين أن الإعلام يقدم القطاع العمومي في مواجهة القطاع الخاص مع قرن القطاع العمومي على الغالب ب»الكلفة» و»الأعباء» و»الإنفاق» فيما يقرن القطاع الخاص على العموم ب»التمويل» و»خلق الثروة». لقد ألفنا هذا التقسيم القطبي إلى الحد الذي غالبا ما يمر من دون ذكر.

خلال السنوات التي كانت تقودنا إلى الأزمة كانت إيرلندا تخضع إلى إعادة التشكيل من خلال الرسملة والإخضاع إلى آليات السوق. لم تكن الخيرات والخدمات العمومية هي التي تمت تصفيتها فحسب بل وجد المثقفون العموميون صعوبات أكثر فأكثر في احتلال موقع نقدي (أو اعتبروه من غير المناسب في بعض الحالات). لقد ادعى البعض أن المثقفين العموميين لم يحتجوا بما فيه الكفاية ضد أصولية السوق الزاحفة التي كانت تضرب الحياة السياسية والثقافة في إيرلندا، ووجد المثقفون العموميون أنفسهم من دون أثر إزاء التقنوقراط ذوي الألسن اللذقة، وضاعت أصوات من تكلموا سدى.
<<

باعتبار الدور الهيمني الذي تضطلع به الكنيسة الكاثوليكية في دولة ثيوقراطية (ومنكفئة على ذاتها إلى حد بعيد) كان المجتمع المدني على الدوام ضعيف التطور والتمويل إلى حد ما، على الأقل إذا ما قورن ببلدان أوروبية أخرى. للبلد القليل من المؤسسات السياسية خارج حدود الدولة بحيث تتوفر أرضية لبلورة قيمة «العمومي» والدفاع عنها سواء أطبقت على خيراتنا وخدماتنا العمومية أم على مثقفينا العموميين أم على المجال العمومي في مدننا.

على أنه من الممكن النظر إلى ذلك على أنه فرصة كذلك. تجتاز إيرلندا مرحلة من التراجع الاقتصادي والاهتزاز السياسي ومن التأمل النفسي الاجتماعي. «أضعنا البوصلة» و«فقدنا حكم أنفسنا» كما خسرنا سيادتنا الاقتصادية. ولكننا كذلك بتنا أكثر قدرة على التغلب عل المشاكل وأكثر احتكاما على الموارد وأكثر حضورا في المجال العمومي الوسيط في مدننا وأحيائنا. هاهنا نجد دلائل على النشاط والتجدد على اعتبار تملك الناس لذواتهم العمومية والمدنية والاجتماعية من خلال جملة من الممارسات اليومية في الإنتاج والتبادل والمشاركة وأشكال الفعل الديمقراطية والمباشرة التي يقيمونها في فضاءات بينية وافتراضية. مجرد نظرة سريعة نلقيها على الحياة اليومية تظهر وجود «فضاءات للاحتمال» في فضائنا العمومي الوسيط في الغالب مصنوعة من تحت، مغذاة من قبل مواطنين نشطين يستجيبون للحاجة الإنسانية للتفاعل المدني.

خلال السنوات القليلة الماضية صارت الفضاءات الإنتاجية من قبيل المساحات الحضرية وفضاءات التبادل مثل أسواق الضيعات مذدهرة في المدن ومحيطها متحدية نمط الاستهلاك الجماهيري معيدة ربط الناس بالطبيعة ومثيرة الوعي بقضايا البيئة والاستدامة. وبدت المكتبات العمومية وكأنها تعيد ابتداع نفسها للقرن الواحد والعشرين مقدمة مثالا رائعا عن توفير الخدمة في المحليات مستجيبة لحاجة الوافدين سواء أكانوا إيرلنديين أم مهاجرين. وقد أسرّ لي ضابط شرطة سامٍ أن أكثر المناطق اندماجا في دبلن هي المكتبة العمومية في أحدث الضواحي غرب المدينة.

ثمة العديد من الأمثلة عن الأنشطة التي تجد لها موقعا في المحتمل حيث تساعد على تنشيط المجال العمومي من تحت إلى فوق، حيث يكون يوم Liffey السنوي للسباحة، وماراثون دبلن أو موقع حمام «الأقدام الأربعين» العمومي في جنوب دبلن مفتوحة لكل الناس تجذبهم من كل حدب وصوب. لا حواجز عالية فيها تمنع الدخول وهي تعبيرات عمومية عن تمتعنا الخاص (الإيرلندي) بجلد الذات. ينتظم أكثر من ٧٠٠ مهرجان وحدث سنوي ممسرح على طول إيرلندا وعرضها. فضاءات «مسرحة» المحتمل هذه التي تعتمد عامة جهودا تطوعية جبارة وخيّرة من قبل الجماعات المحلية تذكرنا بالمتع التي نستقيها من الفن والأكل والتاريخ والموسيقى والأدب والشعر.

فضاءات المحتمل البينية تشمل معارض الفن الشعبي وتجارة وعروضا (كثيرا ما تكون في مباني مهجورة تركت على أثر انهيار الملكيات)، وأحداثا شعبية متحركة و«مبيعات إفراغ المخازن» الجديدة. مثل هذه الأحداث المرتجلة تنشط فضاءاتنا العمومية وتجعلنا نعيد النظر في مسبقات تفكيرنا (على اعتبار تزايد شعبية صنع الأشياء وتحويرها وإعادة صنعها). فضاءات المحتمل الافتراضية تعمل من خلال الاتصال الوسائطي عبر الحاسوب وتمنح الفرص للتنظم السياسي، وتجميع التبرعات والعمل المشترك الخلاق الحي.

يضطلع عمل Gaelic Athletic Association، وهي منظمة تطوعية هي الأولى عادة في دعم من يرغبون في بناء جماعات في المدن الإقليمية وضواحي الحقول الخضراء، بدور مهم في تعزيز الإحساس بالهوية والانتماء والعمل التطوعي والعمومي. تشمل الفضاءات الديمقراطية والتشاركية مبادرات متنوعة بقدر تنوع « ننادي بمستقبلنا» (Claiming our Future) وهي فيدرالية مجموعات مجتمع مدني اجتمعت من أجل استكشاف أفضل طرق بناء إيرلندا أكثر مساواة وإدماجا وديمومة، ومشروع Men's Shed الذي يمنح فضاءا لفائدة المتقدمين في السن حتى يلتقوا ويستمتعوا بأنشطة صنع يدوي وتمضية أوقات الفراغ، والحملة القوية ضد الترفيع في الأداءات على الماء التي اجتاحت الشوارع. كل فضاءات الممكن هذه تمثل مواقع للالتزام المدني تمكنت بالفعل من إعادة تنشيط المجال العمومي الإيرلندي من الأسفل بحيث يرى المواطنون بأن ما يتوفر في الحياة العمومية أكثر مما هو موجود في الاقتصاد. يتعلق الأمر بالمجتمع كذلك. فبقدر ما ينمو المجال العمومي الوسيط ويمتد تكون له القدرة الاحتمالية على إعادة تملك الفضاء العمومي المؤسسي بوصفها جزءا من مشروع تجديد الجمهورية.

توجه كل المراسلات إلى ماري كوركوران على العنوان
<Mary.Corcoran@nuim.ie>

> حركة النساء الإيرلنديات

بقلم بولين كولن (Pauline Cullen)، جامعة مانوث الوطنية الإيرلندية، إيرلندا

الموجة الاولى التي تشمل الحركة الايرلندية النسائية و التي تضمنت كومانن نام بان-و هي منظمة شبه عسكرية كانت قد حاربت في انتفاضة الفصح عام ١٩١٦ ضد الحكم البريطاني

يتناسب تاريخ إيرلندا البطريركي الممتد مع التطور المتصل لحركات نسائها. نسوية اليوم المركبة والعابرة للقومية تجد لها جذورا في الحقبة الاستعمارية. تعود الموجة الأولى لحركة النساء الإيرلنديات إلى أواسط القرن التاسع عشر ثم مع حق الانتخاب الذي ضمن للنساء سنة ١٩١٨ حين كانت إيرلندا ما تزال تحت الحكم الاستعماري البريطاني. نسويات الموجة الأولى اضطلعن بدور في الحركة الوطنية ولكن مطالبهن تركت جانبا، على امتداد بناء الدولة الإيرلندية ما بعد الاستعمارية المحافظة الكاثوليكية. خلال السنوات ١٩٧٠، وسمت الموجة الثانية مرحلة دقيقة من الراديكالية والتعزيز مع انتصارات مهمة في قضايا العنف ضد النساء وحقوق النساء الإنجابية. مقابل ذلك، كانت السنوات ١٩٧٠ سنوات من المحافظة الاجتماعية والبطالة المرتفعة والهجرة وسمتها ردة خطرة على الانتصارات التي صنعتها المدافعات عن حقوق النساء، بما في ذلك موانع دستورية على الطلاق والإجهاض.

جلبت السنوات ١٩٩٠ هدوءا في النشاط الحركي النسوية وسمته لا رمكزية وتشظ لحركة النساء في شبكة من مجموعات متطوعة ذات ركائز جماعاتية. ولكن تقنين الطلاق ونزع الصفة الإجرامية عن المثلية الجنسية وتزايد مشاركة القوة العاملة النسائية أعطت دلائل على النشاط الحركي النسوي وعلى تحول في المواقف المجتمعية. خلال هذه الفترة، نشرت الناشطات الحركيات النسويات على الساحة العمومية بنجاح العديد من القضايا التي كانت قبل موصومة في فترة العمل على تأمين دعم الدولة للمساواة وتشريع الإنجاب وتمويل العديد من الخدمات الموجهة للنساء. كما تخللت السنوات ١٩٩٠ كذلك الإجراءات القانونية حول الحقوق الإنجابية لدى المحاكم الأوروبية تلك الاستراتيجية التي تمكنت من الحصول على نتائج متفاوتة على مستوى التغيير الدستوري. توجت هذه الحركة الثالثة بحركة تصاعدت حرفيتها وارتكازها على تيار رئيس على صيغة نسوية الدولة.

مؤخرا، وفي رد فعل على الانكماش الاقتصادي، وعودة الحق الكاثوليكي (Catholic Right) إلى النشاط الحركي والتقشف الذي تقوده الدولة ظهرت

>>

مجموعات معاصرة جديدة بالنسبة السياق الإيرلندي. تسعى الشبكة النسوية الإيرلندية (ش ن إ) التي تأسست سنة ٢٠١٠ إلى تعبئة النساء الشابات، في ما تواصل مجموعات Pro-choice التعبئة حول دعم الحقوق الإنجابية وهي القضية التي لا تزال تسيّس أجيالا متعاقبة من النسويات. ومست الأزمة بآثارها كذلك البنية التحتية الجماعية النسائية والقدرة على الحركة كما تشهد على ذلك سلاسل من الاقتطاعات على ميزانيات وكالات المساواة الجندرية والخدمات العمومية وكذا برامج دعم النساء والعائلات. ما هو جدير بالملاحظة هو أن للتقشف أثر سلبي غير متكافئ على المساواة الجندرية يتوازى مع جهود سياسية نسوية قوية إلى حد ما للرد على آثار الانكماش في العدالة الجندرية بما في ذلك احتجاجات شديدة.

ارتباطا بما للقوى المعولمة مثل الانكماش الكبير والاتجاه النيوليبرالي المتصاعد الذي يتبعه منوال التنمية الإيرلندي من آثار مباشرة لا شك فيها في النساء الإيرلنديات والنسوية الإيرلندية كان دور القوى الدولية داخل حركة النساء الإيرلنديات محل جدل، إذ وفيما ينظر البعض من الكتّاب إلى الحركة على أنها ذات نماء داخلي خاص يرى البعض الآخر أنها مستندة إلى الموارد الدولية. وكثيرا ما تتم الإشارة إلى الاتحاد الأوروبي على أنه عامل مهم ضمن المناقشات الإيرلندية حول العدالة الجندرية. خلال السنوات ١٩٨٠ و١٩٩٠ كان للمقاومة المحافظة «للأثر التحديثي» للاتحاد الأوروبي في قوانين الطلاق والإجهاض الإيرلندية دور مؤثر في التعبئة النسوية فيما تولى تيار الاتحاد الأوروبي الرئيس في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخرا توفير فرص للدفع بمنوال الدفاع عن النسوية والمساواة الجندرية. في السياسات الجندرية الإيرلندية توفر المقارنات مع أوروبا شرعية أكبر للنسويات اللائي يتحدين السياسة الوطنية. من الناحية الثانية، كان النشاط الحركي النسوي الإيرلندي ولا شك جوهريا حيث تمت أوربة سياسة إيرلندا في المساواة الجندرية وتم إحراز تقدم مهم من خلال الاحتجاج وعمل مجموعات الضغط والتقاضي. سنة ٢٠١٤، كان أكثر من ٣٠ تشريع إيرلندي ذي علاقة بالمساواة الجندرية ذا أصول ترتبط بعضوية الاتحاد الأوروبي. كما وفر الاتحاد كذلك للمجموعات النسوية الفرصة للعمل بطريقة عابرة للقوميات بوصفهن عضوات في منظمات النساء الأوروبية مثل مجموعة الضغط للنساء الأوروبيات (European Women's Lobby).

ولكن الاتحاد الاوروبي لا يعطي ترياقا صالحا لمعالجة اللامساواة الجندرية عميقة الجذور والراسخة في المجتمع الإيرلندي ذلك أن سياسات المساواة الجندرية على المستوى الأوروبي تظل مركزة على المواطنات الأوروبيات ذوات الدخل. يمكن المحاججة بأن الاتحاد الأوروبي يوفر اليوم فرصا أقل للدفع بالمساواة الجندرية في السياق الإيرلندي مما كان عليه الأمر في السابق على اعتبار الضغوط الفاعلة من أجل نزع الصفة الجندرية عن القضايا المشتركة بين المستوى الوطني ومستوى الاتحاد. مثلا يمثل تتوافق الانشغالات النيوليبرالية بحقوق الأفراد وبنجاعة المنظمات والأسواق مع دعم استراتيجية «تكافؤ الفرص» وهو ما يمكن أن يجرف كل الانقسامات الجندرية ولكنه قد يعيد تشكيل العلاقات الجندرية ويخلق أحيانا حواجز جديدة في وجه النساء. في الحالة الإيرلندية، ينظر إلى التقدم الحاصل في إحراز النساء «لرأس المال الاجتماعي» وفي مشاركتهن في العمل مدفوع الأجر على أنها علامات تقدم ولكن على أنها كذلك، وفي الكثير من الأحيان، إعادة إنتاج اجتماعي ترعى التمييز البنيوي أو تبقي اللاتوازن بين النساء والرجال باقيا خارج إطار ما هو مقبول.

في ما يتجاوز الاتحاد الأوروبي، كثيرا ما سعت المجموعات النسوية الإيرلندية إلى الضغط على الدولة الإيرلندية من خلال سيرورة مدعومة من معاهدات الأمم المتحدة بما في ذلك المعاهدة الدولية لإنهاء التمييز ضد النساء (سيداو) وأرضية بيجين. وقد شدد تقرير اللجنة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية حول إيرلندا لسنة ٢٠١٤ على الدعوة إلى اعتماد حركة في اتجاه المساواة الجندرية ومشاركة أوسع للنساء.

لا تزال مرتبة إيرلندا متدنية في ما يهم تمثيل النساء في الحياة العمومية الاقتصادية والسياسية وتظل الحجج المدافعة عن شمول المرأة بأدوار في صنع القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى ذات أهمية خاصة كما تتمتع بذات الأهمية النداءات الموجهة من أجل تغيير الثقافة السياسية البطريركية الإيرلندية. على أن نجاح الاقتصاد الإيرلندي خلال حقبة «النمر السلتي» ونجاح حركة النساء فتحا الطريق نحو إمكانات جديدة. تفهم النضالات النسويات الإيرلندية اليوم على نحو أفضل بما هي معقدة متأقلمة ومتخالفة تسمها قدرة على الانخراط في طيف اجتماعي وثقافي وسياسي وعلى أنها متشابكة مع حركات متنوعة محلية ووطنية وعابرة للقوميات. حتى على هذا القدر من التعقيد تظل الحركة السياسية النسوية جوهرية من أجل تحقيق المساواة الجندرية.

توجه كل المراسلات إلى بولين كولن على العنوان <Pauline.Cullen@nuim.ie>

> ترابطات سلتية العائلات الإيرلندية المعولمة

بقلم ريبيكا شيوكو كينغ أو ريان (Rebecca Chiyoko King-O'Riain)،
جامعة ماينوث الإيرلندية الوطنية، إيرلندا

ايرلندا تغمر الحب العالمي

في ما مضى كانت إيرلندا مشهورة بهجرتها، وهي اليوم أمة أكثر عولمةً، نتيجة لما وصلها من الهجرات خلال ازدهار السنوات ١٩٩٠ و٢٠٠٠. على خلاف العديد من الانتظارات لم يعد كل المهاجرين الذين حلوا بإيرلندا خلال فترة الازدهار إلى بيوتهم في بولونيا وغيرها من البلدان عندما حل تدهور سنة ٢٠٠٨. وبالفعل بقي العديد منهم وبدأوا في تشكيل عائلات. بالنسبة إلى الإيرلنديين أنفسهم، وفيما غادر العديد منهم خلال السنوات ١٩٨٠ عاد الكثيرون كذلك خلال فترة الازدهار وعلى الأخص من تابع منهم تعليما عاليا جالبين معهم تجارب كونية ومرافقين (مرافقات) غير إيرلنديين في العديد من الحالات، وأطفالا وشبكات عابرة للقوميات. كانت تلك عناصر ساعدت كلها على جعل إيرلندا مركزا للاتصال أكثر فأكثر عولمة.

سنة ٢٠١١ أحصى التعداد الإيرلندي ١٧ بالمائة من ساكنة إيرلندا ممن صرحوا أنهم لم يولدوا فيها وهو ما يمثل تزايدا بنسبة ٢٥ بالمائة عما كانوا عليه سنة ٢٠٠٦. كما أشار، وفي نفس السنة، ١٢ بالمائة أن ليست لهم الجنسية الإيرلندية. وفيما أشار ٨٥ بالمائة من السكان أنهم بيض وإيرلنديون سجل تزايد بنسبة ٨٧ بالمائة في ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١ لدى السكان غير ذات الأصول الإثنية الآسيوية الصينية (وهم رئيسيا الهنود والباكستانيون والفيليبينيون) وكان أغلبهم ممن هم دون عمر ٤٠. وكان، سنة ٢٠١١، ما يتجاوز نصف المليون (٥١٤,٠٦٨) من ٤,٥ مليون مقيم إيرلندي يتكلمون لغة أجنبية في المنزل، ومن دون مفاجأة كانت البولونية أولى اللغات وبنسبة تفوق بكثير الفرنسية فالليتوانية فالألمانية. وعلى رأس هذه التحولات الديمغرافية جعلت التكنولوجيا هي أيضا ممكنة ممارسات عابرة للقوميات. فقد كان التوسع السريع لإمكانات إيرلندا الاتصالية غير السلكية عريضة النطاق داخلا وخارجا أن جعل، سنة ٢٠١٢، ٨١ بالمائة من الناس في إيرلندا مرتبطين بالعالم من خلال الإنترنت بعد أن كانوا ٦١ بالمائة سنة ٢٠٠٨.

ما الذي يعنيه هذا الحجم المتزايد من الاتصالات وتصاعد الترابطات الحميمية العابرة للقوميات بين الإيرلنديين وغير الإيرلنديين بالنسبة إلى العلاقات داخل المجتمع الإيرلندي وخارجه؟

العائلات في مختلف أشكالها هي ملتقى مؤسسات متقاطعة تهندس أفهاما ثقافية للحب والحميمية، محددة ما يُرى في أنواع الحب والحميميات على أنه مشروع وما هو غير ذلك. كثيرا ما تتخذ هذه الأفهام شكل سجل من السلوكات العاطفية. وقد صارت هذه العائلات العابرة للقارات والممارسات العاطفية مركزية في الحياة اليومية الإيرلندية أكثر من أي وقت مضى. نحن نعلم بفضل تعداد ٢٠١١ أن ثمة أسرا «مختلطة بين الإيرلندي وغير الإيرلندي» وهذه يمكن أن تكون عائلات ذات أفراد من جنسيات مختلفة مثل أولاد مولودين في إيرلندا لوالديهم المولودين في نيجيريا ويعيشون مع بعضهم البعض، أو تكون مجموعة من الأصدقاء من أمم

>>

مختلفة يعيشون جماعيا ضمن أسرة واحدة. لبعض المجموعات الإثنية نسب عالية جدا ممن يعيشون ضمن مثل هذه العائلات «المختلطة» بمن ذلك أصيلي الولايات المتحدة الأمريكية (٧٢ بالمائة) والمملكة المتحدة (٦٤ بالمائة) ونيجيريا (٧٧ بالمائة).

زيادة على تزايد التنوع الإثني العرقي، والأسر المختلطة بين الإيرلنديين وغير الإيرلنديين والتنوع في أشكال العائلات في إيرلندا، شهد البلد تنامي التعددية الثقافية ذات الأساس العائلي وهو ما يسميه أولرايش بيك «العائلات الكونية (المعولمة)». كثيرا ما تكون هذه العائلات بينية الأعراق والثقافات والاعتقادات واللغات مرتبطة، عبر الوسائط الإلكترونية، بآخرين موجودين خارج إيرلندا وعلى اتساع العالم. فقد ذكر ٢٩ بالمائة من مستخدمي الإنترنت في إيرلندا سنة ٢٠١٢ أنهم يستخدمون تكنولوجيا الكاميرا الرقمية الملحقة بالشبكة من أجل تأمين محادثات وأنهم بذلك يخلقون شبكات دعم عاطفي عابرة للقوميات ويحافظون عليها.

كيف تساعد هذه العائلات متزايدة التنوع التي تعتبر مواقع ارتباط للشبكات الاجتماعية على ربط إيرلندا بالعالم؟ مثلما أشرت إلى ذلك منذ حين، أحد أهم ناقلات الترابطات العابرة للقوميات غير اقتصادي، بل علاقات عاطفية وثقافية متزايدة الاستناد في ديمومتها إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية. يمكن استخدام تكنولوجيا الكاميرا المرتبطة بالشبكة العائلات في إيرلندا من خلق «قابلية للارتباط عابرة للحدود» بالتوازي مع ممارسة الانتماء على امتداد مسافات جغرافية وزمنية شاسعة الامتداد. بالمقابل، يسمح ذلك بطريقة خفية بهندسة الطريقة التي بها «يقوم» الناس بأفعالهم العاطفية مستخدمين أرضيات متعددة للتكنولوجيا الرقمية (تعددية وسائطية). يرى إليوت وآرّي (Elliott and Urry) أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا قاد الناس نحو «إيداع» مشاعرهم لدى أجهزة تكنولوجية (من قبيل الكتابات النصية المرسلة والصور المنشورة على الخط) لسحبها في وقت آخر «يمكن القول إن الفرد منخرط في فعل من «الإيداع العاطفي» مستودعا المشاعر والأمزجة والاستعدادات في عالم الاشياء، مدخرا مثل هذه المظاهر من التجربة الذاتية إلى حين تسحب في أشكال أخرى من التركيز والتفكير (Elliott and Urry, Mobile Lives, ٢٠١٠: ٣٩)». وفضلا عن الإيداع العاطفي، تنخرط هذه العائلات كذلك في ممارسة ما أسميه « الاسترسال العاطفي» من خلال التفاعل المستمر والمتصل باستخدام الكاميرا المرتبطة بالشبكة.

لا تستخدم الكاميرا بوصفها مخاطبة صوتية ومظهرا بصريا صغيرا يتموقع على شاشة الحاسوب في تصوير متواجه. على غير هذا المعنى يشبه الاستخدام المستمر للكاميرا المرتبطة بالشبكة أكثر ما يشبه «الاسترسال» في فيديو أو شريط مبثوث على الخط وهي مستخدمة على أنها «نافذة» تطل على داخل حركة الحياة اليومية وضجيجها وفوضاها لساعات لا لدقائق. إن استعمال السكايب، أحيانا بشكل يومي ولمدد طويلة من الوقت، للبقاء على اتصال مع الأحبة ييسر للمستخدمين تعزيز علاقاتهم العاطفية وخلق نوع من الإحساس بالانتماء عبر المكان والزمان. يساعد استخدام الكاميرا على الربط بين العائلات عبورا للقوميات بحيث تتمكن من التعامل مع ظروف التكثف الزمانية والمكانية والاستجابة لها، ويتم نزع التكثيف عن التفاعل العاطفي عبر ترك الكاميرا في حالة استخدام على امتداد اليوم والتفاعل المستمر على مسافات مديدة.

تتغير الأسر الجديدة في إيرلندا لا على مستوى بنية المجتمع الديمغرافية فحسب بل وكذلك على مستوى الامتداد الجغرافي للعائلة ذاتها. بفضل هذه التكنولوجيات الجديدة تغير العائلات من الطريقة التي بها يعيش الإيرلنديون، والعدد المتزايد من الشعوب التي بها يرتبطون، عواطفهم وحيواتهم الحميمية.

توجه كل المراسلات إلى ريبيكا كينغ أو ريان على العنوان <Rebecca.king-oriain@nuim.ie>